الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم الفلسفة

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفـــة

المجتمـع المدنـي عند هيجـل

تتكون لجنـة المناقشـة من الأساتذة الآتيـة أسمائهم:

1. **الدكتور: أحمد وارث - مقررا.**
2. **الدكتور: بن أزواو سعدي – رئيسا.**
3. **الدكتور: عبد الوهاب مطاري – مناقشا.**

إعداد الطـالب:
محند أعراب قزرون

إشـراف الدكتـور:
أحمـــد وارث

2011 - 2010

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم الفلسفة

مذكرة لنيل شهادة الماجستير في الفلسفة

المجتمع المدني

عند هيجل

إعداد الطالب:
محند أعراب قزرون

إشراف الدكتور:
أحمد وارث

2010 * 2011

كلمة شكر

قبل كل شيء، أحمد الله العلي وأشكره عظيم الشكر، على نعمة الصحة. لقد وفقني لإنجاز هذه المذكرة لنيل شهادة ماجستير في الفلسفة.

أتقدم بخالص التحية والتقدير إلى أستاذي الدكتور "أحمد وارث" الذي ساعدني في إنجاز هذا البحث المتواضع فجزاه الله خيرا.

كما أشكر زوجتي التي كانت لي سندا قويا ماديا ومعنويا، وصبرها معي في ابتلاءاتي الشديدة طوال سنوات عدة.

إهداء

إلى أبي وأمي اللذين وفرا لي سبل العلم

إلى أستاذي المحترم الدكتور

"أحمد وارث"

إلى أبنائي وزوجتي، رفيقة الدرب، وعيا بالمشاركة في محاولة صنع حياة أكثر جمالا وحرية.

إلي كل محبي الحق والحرية.

إلي كل هؤلاء أهدي هذا العمل.

خطــة البحــث

- **مقدمـــة:**
- **مدخـــل عـــام:** دراســـة لفلسفة الحـــق.
  - **أقسام فلسفـــة الروح.**
    I. الـروح الذاتيـة.
    II. الـروح الموضوعيـة. (هنا موقع فلسفـة الحـق)
    III. الـروح المطلقـة.
  - **مفهـــوم فلسفـــة الحـــق.**
  - **هيجـــل والثورة الفرنسيـــة.**
  - **هيجـــل وفلسفـــة التاريـــخ.**
  - **أقسام فلسفـــة الحـــق:**

I. <u>دائرة الحـــق المجرد:</u>

1- فعل الحيازة أو الملكيـة.
أ- وضع اليد.
ب-استعمال الشيء.
ج- نقل الملكية.
2- العقد.
أ- الهبـة.
ب-المبادلـة.
ج- الضمـان.
3- الخطأ.
أ- الخطأ غير المتعمد.
ب-النصب.
ج- الجريمـة.

II. <u>دائرة الأخلاق الذاتية:</u>

1- الغرض والمسؤوليـة.
2- النيـة والرفاهيـة.
3- الخيـر والضميـر.

III. <u>دائرة الأخلاق الموضوعية (الحياة الأخلاقية):</u>

1- الأسـرة.
2- المجتمـع المدنـي.
3- الدولـة.

الفصـــل الأول

تمييز هيجـــل بين المجتمع المدنـــي والدولـــة

1- **مفهـــوم المجتمـــع المدنـــي.**
2- **مكونات وخصائص المجتمـــع المدنـــي (الأسرة).**
   أ- الزواج.
   ب- ملكيـة ودخل الأسرة.
   ج- تربيـة الأولاد وتفكك الأسرة.
3- **المبادئ التي تحرك المجتمـــع المدنـــي.**
   أ- نظام الحاجات.
   ب- تقسيم العمـل.
   ج- ثروة المجتمـع.
4- **حدود المجتمـــع المدنـــي.**
   أ- جهاز العدالـة.
   ب-الجماعات والنقابات.

الفصـــل الثانـــي

المجتمـــع المدنـــي يمهد لظهور الدولـــة

1- **مفهوم الدولـــة وضرورة ظهورهـــا.**
2- **العلاقـــة الداخليـــة للدولـــة بأعضائها (الدستور).**
   ✧ الدستـور وأنمـاط الحـكـم (القانون السياسي الداخلي).
      أ- سلطـة الملك.
      ب- السلطـة التنفيذيـة.
      ج- السلطـة التشريعيـة.
   ✧ الـديـن والـدولـة.
3- **علاقـــة الدولـــة بغيرها من الدول.**
4- **نهايـــة الدولـــة.**

الفصـــل الثالـــث

الحق بوصفه قانونا، فهو أساس الدولـــة والحرية غايتها

1- **الشعـــب ومصدر السلطـــة.**
   - ✧ هيجل ينتقد الديمقراطية.
   - ✧ نظام الانتخابات وحريـة الإرادة.
   - ✧ مهمـة النواب وحريـة الرأي.
2- **القانون والأخـــلاق والحريـــة.**
3- **العـــدل أساس العقـــاب.**

- ❖ **الخاتمـــة:**
- ❖ **قاموس لأهم المصطلحات الهيجليـــة.**
- ❖ **قائمة المصادر والمراجـــع.**
- ❖ **الفهـــرس.**

مقـــدمـــة :

ليست مهمة الفلسفة تبرير موقف سياسي معين، أو نظرية علمية أو اقتصادية، أو نظام حكم قائم، بل مهمتها تكمن في التغيير. تغيير الواقع وتطوير حال الفرد نحو الأفضل. إلا أن تغيير هذا الواقع أمر شاق وعسير، والمفكر الثائر الذي يجعل غايته الوصول إلي الحقيقة والذي يخالف ما هو موجود، قد يتعرض لضغوط، فيجد نفسه إما أن يرضي بما يملي عليه ويستسلم للأمر الواقع، وإما عليه أن يواصل التفكير من الداخل. فبدلا من أن يتجه بثورته إلي تغيير الوضع- الأوضاع – القائم، عليه أن يقتنع أولا بثورة باطنية و روحية تحركه من الداخل و تدفعه نحو الأمام.

لكن الثائر الذي يترك الواقع جانبا بعد العجز عن تغييره، ويختفي وراء أوهام خيالية، قد يتهم بأنه حافظ علي الوضع القائم بل و أكثر من ذلك، شجعه ودعمه، وبأنه اختفي وتستر بهذه الأوهام الخيالية من حياته بعد أن فشل في إحداث ثورة وتغيير الواقع.

تغيير الواقع يتم بطريقتين: إما عن طريق الفعل الثوري، و الفعل الثوري وحده، الذي يسميه الماركسيون "البراكسس"، وهو صعب ووعر اجتنبه هيجل. وإما عن طريق الغوص في روح هذا الواقع الباطنية، وهو الطريق الذي نهجه هيجل منطلقا من معطيات الواقع نفسه- وهذا ما سنكتشفه من خلال هذا البحث- فحافظ علي روحه و أصوله، وغيَّر ما ينبغي تغييره بصورة عقلانية. هيجل من خلال هذا المنهج أراد تحقيق هدفين هما: الكشف عن حياة الواقع من الداخل (روحه) وتحقيق الحرية للفرد.

كان الواقع الألماني الذي عاش فيه، منطلقه الأساسي. فعمل علي التفتيش فيه من الداخل، في روحه المتمثلة في الفـــرد والمجتمع و الدولة، حتى يصل في النهاية إلي تحقيق حرية الإنسان بعد أن تتطور وتنمو عبر عدة مراحل. فكيف كانت حالة ألمانيا آنذاك؟

هناك ميزتان تميزت بهما ألمانيا وقتذاك؛ أولهما، تفككها وتجزؤها السياسي، وذلك بعد معاهدة وست فالي (Westphalie)* التي منعت وحرمت ألمانيا من تأسيس دولة موحدة وحديثـــة. الميزة الثانية كانت نتيجة حتمية للأولى، وتتمثل في تعطل (ولمدة طويلة) تطورها الاقتصادي، وبلوغ الكمال بالإنسان في حياته الواقعية، مما أوقعها في تخلف اقتصادي واجتماعي وسياسي...

لقد كانت ألمانيا تعيش في فوضى سياسية، وتمزق وتفكك كبيرين في وحدتها. إذ نجدها تتكون من أكثر من 360 دويلة صغيرة. هذا الوضع نتـــج منه غياب كل سلطة قانونية وانعدام للمؤسسات الدستورية التي تشرع القوانين وتحرص على تطبيقها. فكانت هذه الدويلات، تسيرها الأعراف والأهواء والنـــزوات الخاصة لكل حاكم، مما جعل ألمانيا تقع فريسة سهلة بين أيدي جنود نابليون، ففقدت جزءا من أقاليمها، وأوقع العديد من المواطنين تحت وطأة الاحتلال، وسقوط العديد من الضحايا البشرية.

ميزت واقع هيجل وعصر عدة أحداث كبيرة، فعرف تناقضات حادة وصراعات طاحنة. كانت هذه الأحداث والظروف مصدر إلهام له، وهو لا يزال شابا، في التفكير والبحث والتأليف في ميدان السياسة، لعله يجد تفسيرا لما آلت إليه ألمانيـــا، بغيـــة إيجاد الحلول للنهوض بها وتحقيق وحدتها. كانت له عدة دراسات ومقالات في السياسة قبل كتابه – **أصول فلسفة الحق**-(principe de la philosophie du droit) الذي نحن بصدد دراسته في هذا البحث. يتمثل أول أعماله في ترجمة وتعليق حول كتاب ألفه محام سويسري، ترجم فيه الواقع السويسري المزري الذي كان يسوده حكم استبدادي تسلطي، ومجتمع رجعي مليء بالظلم. أفكار هذا الكتاب، كان لها وقع بليغ في نفس هيجل الذي ألف بعد ذلك كتابا ثانيا شبيها وهو في مدينة فرانكفورت، تطرق فيه إلى

* - معاهدة وست فالي، أتت بعد حرب الثلاثين سنة والتي انتهت عام 1648م. هي معاهدة من أجل السلم دامت حتى أواخر القرن الثامن عشر.

الرجعية الألمانية الشبيهة بمثيلتها السويسرية.أما العمل الثالث والمشهور هو كتابه "**دستور ألمانيـــا**"؛ وصف فيه أحوال بلاده وصفا دقيقا في جميع مجالاتها، حتى وصل به المقام، عند الحديث عن سقوط ألمانيا في أيدي الغـــزاة الفرنسيين، إلى القول بأن "ألمانيـــا لم تعد دولـــة".

لكن الحادثة الكبرى التي أثرت في نفس الفيلسوف أكثر وحفزته على بلورة نظريته السياسية و الاجتماعية، هي الثورة الفرنسية وشخص نابليون بالذات بتنظيمه لإرث تلك الثورة؛ حيث عزَّز بونابرت الدولة العقلانية، من خلال تنظيم العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارات المحلية، ودوَّن منظومـــة من القوانين القوميـــة الموحدة. فأسس نظام التعليـــم الابتدائـــي، وشجَّع لغـــة قومية واحدة، ودشَّن نظاما موحدا للموازين والمقاييس.[1]وغيرها من الانجازات الهامة التي ظلت قائمة. هيجـــل لم يكن ينظر إلى هذه الحرب على بلاده على أنها صراع بين دولتين وبين جيشين، بقدر ما كان يرى فيها صراعا بين نمطين من الأنظمة السياسية. هنا أبدى إعجابه بشخص نابليـــون، وكذا اعترافه بقوة الدولة الحديثة[2] – التي يحلم بها- . هذه الثورة رأى فيها هيجـــل مخرجا من تلك الإقطاعية التي كبلت العقل طويلا، واقتنع بأنها ثورة تنادي إلي تحرير الإنسان من كل القيود مهما كانت طبيعتها ومصدرها.

من هنا بدأ في البحث والتفتيش، والتساؤلات التي لا تكاد تنتهي عن كيفية إعادة توحيد ألمانيا وجعلها أمـــة موحدة قوية ومتماسكة، راح يبحث عن "الضرورة" – التفسير العقلي- التي تربط الحوادث المختلفة فيما بينها كي يفسرها تفسيرا عقليا وموضوعيا، ويتسنى له، بذلك، معالجة الأوضاع.

---

[1] - جون إهرنبرج(Ehrenberg John): **المجتمع المدني - التاريخ النقدي للفكرة-** ص. 234-235.
ترجمة: د. علي حاكم صالح ود. حسن، ناظم.
بيروت؛ المنظمة العربية للترجمة. الطبعة الأولى سنة. 2008.

[2] - د. إمام عبد الفتاح إمام: **دراسات في الفلسفة السياسية**. المكتبة الهيجلية (الدراسات)- المجلد الأول. ص. 895
القاهرة؛ مكتبة مدبولي. 1996

في مثل هذه الظروف ، إذن، وضع هيجل نظريته السياسية والاجتماعية التي وردت تحت اسم **"فلسفة الحق"** (Philosophie du droit) كما سنُعرِّفها في "المدخل" بعد هذه المقدمة (مدخل لدراسة فلسفة الحق). ولأجل فهم معنى فلسفة الحق و أقسامها، رأيت أنه من الضروري وضع هذا المدخل العام لشرح ذلك.

في المدخل نجد تعريفا جامعا مانعا لفلسفة الحق، موضوعاتها وأسسها، وكذلك الكتاب الذي نشرها فيه هيجل والذي اسماه**"أصول فلسفة الحق"**. ثم أقسامها التي هي ثلاثة : القانون (الحق المجرد) ثم الأخلاق الفردية أو الذاتية وأخيرا الأخلاق الموضوعية. وهو القسم الذي ندرسه في هذا البحث الذي قسمناه إلي ثلاثة فصول.

لكن قبل تناول أقسام هذا البحث نتوقف أولا علي سبب اختيارنا لهذا الموضوع. إن أول سبب دفعني إلى خوض مغامرة في الفلسفة الهيجلية، هو نوع من التحدي لِما كنت أسمعه من حديث حول صعوبة الفكر الهيجلي وتعقد أسلوبه، وهو أمر تيقنت منه ووقفت على حقيقته وأنا في بداية الطريق. لكن ما أن تغوص في هذه الفلسفة إلا وتحس بمتعة وانجذاب كبيرين يجعلك أكثر حماسا وشغفا لاستكشاف أسرارها وتفكيك ألغازها وأفكارها العميقة. أضف إلى ذلك نقص الدراسات والأبحاث باللغة العربية.

السبب الثاني، يعود إلى نظرة هيجل للفرد والمجتمع المدني والدولة من خلال نظريته السياسية و الاجتماعية كما جاءت في كتاب **"أصول فلسفة الحق"**، أنها مماثلة إلى حد كبير للأحداث السياسية والاجتماعية التي تسود مجتمعاتنا الحاضرة.

لقد عرفت مؤسساتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية تحولات وتغيرات غير مألوفة: الحكومة، النقابات، الإدارة، العمل، التربية، العدالة، الدين، الثقافة، وغيرها. هذا الوضع أفرز تناقضات واضطرابات في حياتنا، وتولَّد منه حرمان

واغتراب وأزمات متعددة مسَّت حتى كرامة ومكانة الفرد البشري في حياته. وكانت نتيجة ذلك، ابتعاد الناس عن الإخلاص والتعاضد والتعاون والتضامن والاتحاد، وظهور أمراض اجتماعية خطيرة.

إن موضوع الأخلاق الاجتماعية موضوع يجمع فيه هيجل بين النظرية والتطبيق، بين الفكرة والواقع. فهي تفتيش نظري في روح المجتمع وتحقيق - تطبيق – لهذه النظريات في إطار الدولة. وما يتحقق في الدولة ليس إلا حرية الفرد، لأن الحرية هي جوهر الإنسان وجوهر كل فلسفة هيجل. وتحقيق الحرية الفردية- كما قلنا- سابقا هو غاية كل مفكر ثوري. وهذا الموضوع يجعلنا نلتفت أكثر نحو الماضي ونتصالح مع التاريخ، والنظر إليه في امتداداتـــه الحاضرة، لأن هذا الأخير، في مجملـــه، هو المسرح والميدان الذي تتحقق فيه.

أما عن إشكالية البحث، فهي، مرتبطة بصورة مباشرة بأسباب اختيار الموضوع كما سبق إظهارها، خاصة السبب الثاني، المتعلق بطبيعة ومضمون النظرية السياسية لهيجـــل. ومنه تأتي الإشكالية الرئيسية لبحثنا على النحو التالي: **" كيف يمكن أن تفيدنا الفلسفة السياسية – عموما-، ونظرية الدولة عند هيجل – خصوصا- في عصرنا الراهن؟"** أو بتعبير آخر: **"بأي معنى يمكن أن يكون هيجل مناسبا لعصرنا الراهن؟"** وعنه تتفرع عدة إشكاليات فرعية كلها تخدم وتحاول الإجابة عن هذا الإشكال الرئيسي نذكر منها:

- ماهي العلاقة الموجودة بين الفرد والمجتمع المدني؟
- ماهي العلاقة الموجودة بين المجتمع المدنـــي وبين الدولـــة؟ وكيف أقام هيجـــل تمييزا بينهمـــا؟
- كيف يمكن للقانون والأخلاق الاجتماعية أن تساهم في تطوير ونمو حرية الفرد؟

- كيف يكون القانـــون هو أساس قيام الدولـــة واستمرارها؟ ومن هو مصدر السلطـــة؟

تحليل هذه الإشكالات ومعالجتها، سيقودنا إلى شرح وفهم نظرية هيجـــل في الدولة، للكشف عن كيفية تحققها في الواقع العيـــني. أحد الباحثـــين الأنجلوسكسون – ستيفن هوجايت (Stephen hogate)- وهو من بين المساهمين في نشر الهيجلية في أميركا ، إذ يرى أنه ليس من السهـــل على كل باحث يسعى لدراسة وفهم العالم الحديث بصورة جديـــة، تجنب التعامل مع هيجل ومصطلحا ته.

ربما يكون هذا حكما مسبقا ومستعجلا في الإجابة عن الإشكال المطروح، لكن أقول و كباحث مبتدأ، أنه ربما لا يسعني أن أجيب بالتفصيل الكافي عن هذه الإشكالات، رغم وجود عدة دراسات جادة عملت على ربط واقعنا ووعينا السياسي والاجتماعي بفلسفة هيجـــل، لكني سأسعى جاهدا بما وفقني الله إليه ، لأبين وأوضح ذلك من خلال هذا البحث المتواضع.

لنعد الآن إلى فصول وأقسام بحثنا المعنون بـــ:**"المجتمـــع المـــدني عند هيجـــل"**. هذا العنوان يوحي للقارئ بأننا ندرس المجتمع وحده، لكن المتصفح له يجد عكس ذلك، إننا ندرس فيه المجتمع المدني كلحظة وسيطة ومحورية بين الأسرة كلحظة أولى من لحظات الأخلاق الاجتماعية، وبين الدولة كلحظة ثالثة وأخيرة.

في الفصل الأول؛ نتناول التمييز الذي أقامه هيجل بين المجتمع المدني وبين الدولة. وذلك بعد معرفة معنى ومفهوم المجتمع المدني، ثم مكوناته وخصائصه، مرورا بالمبادئ التي تحركه وصولا إلى حدوده.

في الفصل الثاني؛ نكتشف أن هذا التمييز يمهد لظهور الدولة. فيه ندرس ضرورة ظهور الدولة، ثم علاقة الدولة بالفرد والأسرة والمجتمع المدني، دون أن ننسى علاقة

الدولة بغيرها من الدول (العلاقات الدولية وحالة الحرب والسلام). وكما لكل بداية نهاية نصل إلى نهاية الدولة في ختام هذا الفصل.

أما الفصل الثالث والأخير، ففيه نرى، وبعد تشكل الدولة وظهورها، الميكانيزمات العملية التي تجعل من هذه الدولة كيانا قائما بالفعل، وتستقر في الوجود من خلال معرفة كيف نربط بين الأفكار والنظريات التي رأيناها سابقا وما يناسب حياتنا الواقعية التي نعيشها. وذلك من خلال القانون، وعلاقته بالشعب كمصدر أعلى للسلطة، وكذلك علاقة القانون بالأخلاق والحرية من الناحية العملية، حتى يجعل العدل قائما بالفعل ويكون أساسا للعقاب – إصلاح الفرد- وهكذا نصل فعليا إلى التحقق الذاتي للفكرة الشاملة، وبلوغ الحرية لجميع الأفراد كغاية نهائية.

في الخاتمة نقدم عرضا تقييميا لأهمية هذا التمييز بين المجتمع المدني وبين الدولة، وإسهامات نظرية هيجل السياسية والاجتماعية وتأثيرها في الفلسفات اللاحقة. كما نتناول بعض الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية من طرف خصومه والرد عليها.

مدخـــل عـــام:

دراســـة لفلسفـــة الحـــق

النظريات الفلسفية إنما هي أحداث حاسمة في تاريخ البشرية. وذلك لا يرجع إلى كونها تعبر عن معالم بارزة للتطور الفكري البشري فحسب، إنما يرجع إلى أنها تستخلص الجوهر الروحي لعصرها. الفيلسوف هو ابن بيئتـــه وعصره، لا يجب عليه أن يقف موقف المتفرج إزاء أحداث عصره ومجتمعه، فهو يمثل عصارة وحصيلة ما يجري حوله وداخل مجتمعه عبر العصور. وهذا ما تترجمه مقولته المشهورة:"كل ما هو عقلي واقعي، وكل ما هو عقلي واقعي."[1] هذه المقولـــة أُسيء فهمها كثيرا من طرف المحللين وخصومه إلى درجة اتهامه بالرجعيـــة، ومحاولته الحفاظ على الوضع القائم، إلا أن هيجـــل قصد عكس ذلك. كان يرى أن مهمـــة الفلسفـــة هي فهم ما هو موجود وتصور ما هو كائن، لأن ما هو موجود ليس سوى العقـــل ذاته. فالفرد هو ابن عصره وربيب زمانه، بالتالي الفلسفـــة هي الأخرى لا تعبر سوى عن زمانها وواقعها العيني ملخصة في الفكر (العقل أو الذكاء)، لذا يقول هيجـــل أنه من الحمقى أن نتصور فردا أو فلسفـــة يتجاوزان عصرهما.[2] إذن هذه المقولـــة لم يقصد بها تبرير الأمر الواقع كما كان سائد والمحافظة عليـــه، بل بالعكس عمل على فضحـــه وكشف عيوبـــه، وسعى لتغييره - وهذا ما نلمسه من خلال كتاباتـــه المتعددة- "لكن هدفـــه وقصده كان تنبيـــه الأشخاص المثاليين إلى ضرورة النزول من أبراجهم العاجيـــة والنظر إلى الواقع بنظرة واقعيـــة."[3]

---

[1] - هيجـــل: **أصول فلسفة الحق**. المكتبة الهيجلية (المؤلفات). المجلد الأول. ص113.
ترجمة: د. إمام عبد الفتاح إمام.
القاهرة؛ مكتبة مدبـــولي سنة 1996.

[2] - المصـــدر نفســـه. راجع ص. 116.

[3] - د. محمد الشيـــخ: **فلسفـــة الحداثة في فكر هيجـــل**. الطبعة الأولـــى. ص.118.
بيروت؛ الشبكة العربيـــة للأبحاث والنشـــر. سنة 2008.

هيجل من أكبر الفلاسفة الذين وضعوا نظريات فلسفية، كان لها التأثير العميق والكبير على مجتمعه وعلى كل الفكر البشري عامة، سواء على المستوى الأخلاقي والسياسي والاجتماعي أو على المستوى الفكري الفلسفي بصفة عامة. لم ينظر إلى تلك الأحداث نظرة سطحية كعامة الناس، بل كانت نظرته نظرة عقلية متبصرة يقرأ ما خلف الأحداث، ويبحث عن الأسباب والمبررات الحقيقية لوقوعها. هنا تكمن مهمة الفيلسوف وتتجلى عظمة الفلسفة والتي قال في شأنها: "ما دامت الفلسفة هي اكتشاف العنصر العقلي، فإنها لهذا السبب نفسه هي عبارة عن إدراك للحاضر وللواقع بالفعل. فالفلسفة دراسة للعالم الواقعي الفعلي، وليست مهمتها أن تشيِّد عالما في الماوراء"[1] يقصد هنا هيجل بالخصوص، الفلسفة السياسية التي يحاول أن يبعد عنها صبغة المثالية المطلقة أو الطوباوية، كما اتهمه بذلك خصومه. لقد كانت قاعدة انطلاقه أحداث عصره ومشاكل مجتمعه. لكن، ولما كان كل عصر وكل مجتمع يختلف ويتميز عن غيره، اختلفت معه النظريات الفلسفية واختلفت طريقة طرحها وأسلوب معالجتها من عصر لآخر ومن مجتمع لمجتمع آخر.

لهذا رأيت أنه من الضروري وضع هذا المدخل، لتحديد خصائص الأسلوب المميز الذي تميز به هيجل، والتعريف بأهم المصطلحات التي استخدمها كثيرا والخاصة به وحده، والتي تعتبر المفتاح لفهم فلسفته، من خلال أسلوبه وكلماته وعباراته المتميزة، وتبيين موقع وأهمية نظريته السياسية والاجتماعية في نسقه الفلسفي كلـــه، لأنه من الصعب أن نتناول جانبا معينا من جوانب الفلسفة الهيجلية دون استحضار بقية الجوانب الأخرى. فهذه ضرورة لا مفر منها، تمليها طبيعة الفلسفة الهيجلية وظروفها، فمن العسير تناول إحدى نقاطها من غير دراية وإلمام بباقي الفروع التي لها علاقة بالموضوع المدروس. لأن فلسفة هيجل من الفلسفات التي لا تقبل التجزئة والانقسام.

[1]- هيجـــل: **أصول فلسفة الحق**. المجلد الأول. ص. 111.

الباب الذي أدخل منه إلى فلسفة هيجل يدعى:**"فلسفـــة الحـــق"** أو بالأحرى **"مبادئ فلسفـــة الحـــق"** -principe de la philosophie du droit - العنوان الأول؛ يوحي إلى نظريته الاجتماعية والسياسية التي بَنـــَا فيها الأخلاق وطوَّرها ، انطلاقا من القانون (الحـــق) أي تحديد حقوق وواجبات الأفراد فيما بينهم. ثم تليه الأخلاق الذاتية، وفيها تحديد ما يترتب على الأفراد وعلاقاتهم ومعاملاتهم فيما بينهم. وأخيرا نصل إلى الأخلاق الموضوعية والتي هي موضوع هذا البحث. وفيه ندرس الأسرة والمجتمع المدني والدولـــة، حيث يتم التموضع الفعلي والموضوعي للفكرة الشاملة. كل هذه العناصر هي التي تكوِّن فلسفة الحق، وتدخل ضمن دائرة الروح الموضوعية، التي هي وسط بين الروح الذاتية والروح المطلقة . أما العنوان الثاني **"مبادئ فلسفـــة الحـــق"**؛ فهو عنوان الكتاب الذي نظّم ورتّب فيه كل هذه العناصر، فقد ألّفه سنة 1821 في برليـــن، وفيه عرض كل أفكاره السياسية والاجتماعية.

قبل الفصل في هذه العناصر المكونة لفلسفة الحق وتبيان العلاقة فيما بينها، نحدد أولا موقعها ضمن النسق الهيجلي. فلسفة هيجل تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، وتشكل مثلثا كبيرا حدوده المنطق وفلسفة الطبيعة وفلسفة الروح، ليعود وينقسم كل حد من هذه الحدود إلى مثلثـــات أصغر منها، نعرض الحد الأخير فقط – فلسفة الروح - لأنه إليه ينتمي موضوع بحثنا.

أقســـام فلســـفة الـــروح:

فلسفة الروح تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: الروح الذاتية، الروح الموضوعية (فلسفة الحق)، الروح المطلقة. ويعود هيجـــل ويقسم كل حد من هذه الحدود إلى ثلاثة مثلثات أدنى منها:

1- الروح الذاتية: تعطي، النفس و الوعي والذهن، فهي تدرس سلوكات الفرد (علم النفس والأنتربولوجيا).

2- الروح الموضوعية: بدورها تنقسم إلى الحق المجرد والأخلاق الفردية أو الذاتية والأخلاق الاجتماعية، هذا المثلث الأخير هو بالتحديد **موضوع بحثنا** الذي نتوسع فيه قدر المستطاع، والذي يضم المثلث التالي: الأسرة والمجتمع المدني والدولة.

3- الروح المطلقة: تضم الفن والدين والفلسفة كأعلى مستوى يصل إليه الفكر البشري.

والمخطط الموالي يوضح أكثر أقسام النسق الهيجلي، مبرزين فيه موقع موضوع بحثنا فيه. نذكر بحدود النسق الهيجلي (فلسفته) والتي هي: المنطـــق، فلسفـــة الطبيعـــة، **فلسفـــة الـــروح.**

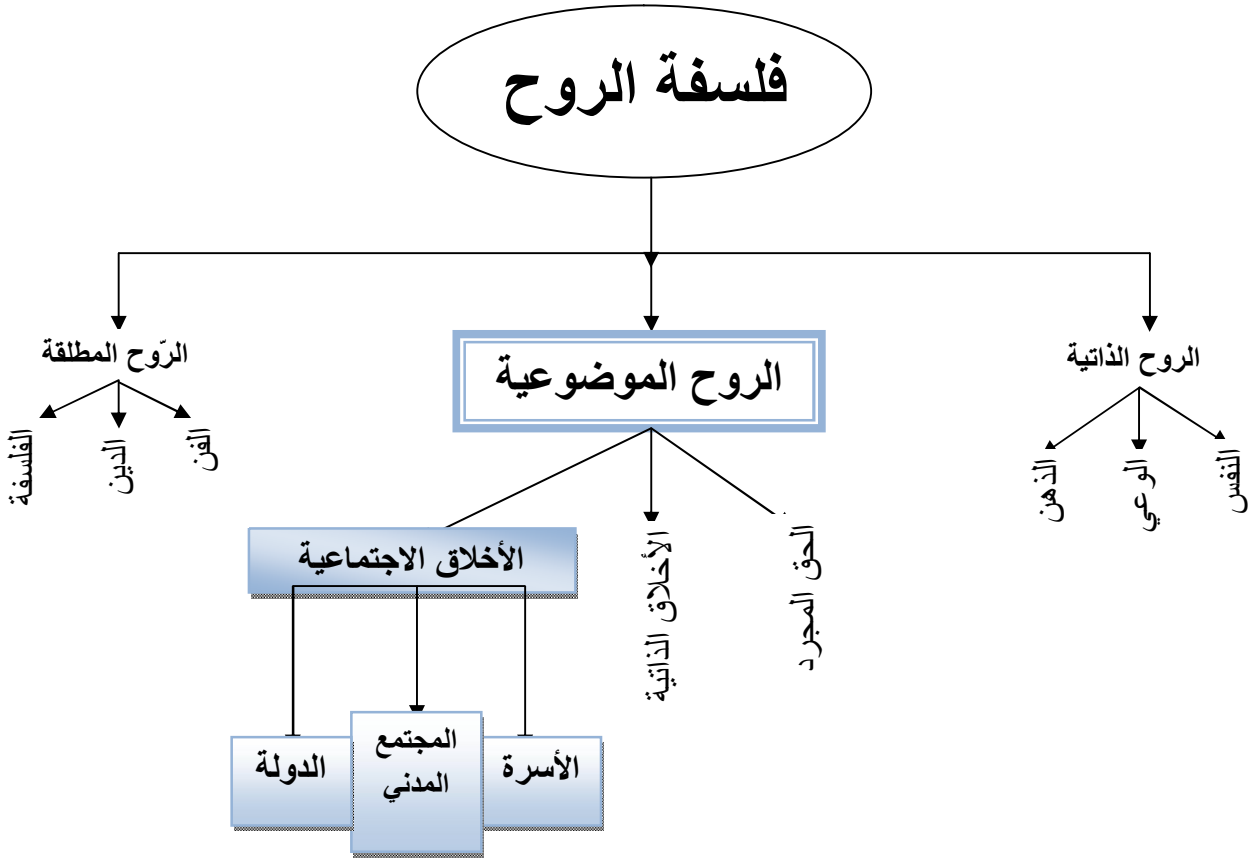

هذا هو موضوع بحثنا وموقعه ضمن فلسفة الروح

نلاحظ إذن أن الروح الموضوعية التي تضم موضوع بحثنا، تتوسط فلسفة الروح، وتدرس فكرة الحق أو القانون وكذلك الأخلاق. لا تدرسه فقط دراسة نظرية مجردة أو مفهوميه، بل تدرسه وهو يتجسد في الواقع، أي يتحقق ويتموضع في شكل قوانين ومؤسسات سياسية واجتماعية.

مفهـــوم فلسفـــة الحـــق:

يعرِّف هيجل فلسفة الحق قائلا: "موضوع العلم الفلسفي للحق هو فكرة الحق، أعني الفكرة الشاملة عن الحق مع التحقق العيـــني لهذه الفكرة في آن معاً"[1] يوضح هيجل هذا التعريف في الملحق الموالي لهذه الفقرة قائلا: "موضوع الفلسفة هو الأفكار، ولذلك، فهي لا تهتم بما يوصف عادة بأنه "مجرد تصورات"، لكنها على العكس تنظر إلى مثل هذه التصورات على أنها وحيدة الجانب وخاطئة. على حين أنها تبين في الوقت نفسه أن **الفكرة الشاملة** هي وحدها التي لها وجود بالفعل، وأنها فضلا عن ذلك هي التي تهب نفسها هذا الوجود الفعلي. وكل شيء آخـــر يتم بنائه مستقلا عن هذا الوجود الفعلـــي، وعن عمل الفكرة الشاملة ذاتها لا يكون سوى وجود زائل ولا سوى عرضيـــة خارجيـــة، أعني مجرد رأي ومظهر غير جوهري وزيف وظلال."[2]

مصطلح الفكرة عند هيجـــل ليس شكـــلا مجردا فقط ، بل مضمونا وشكلا في آن واحـــد. لهذا نلاحظ من خلال هذا التعريف كيف ربـــط بين الفكرة والواقع وبين الصـــورة والشكـــل. يعني بالشكل الفكرة الشاملة التي هي **الإرادة الحـــرة**، أما المضمون فيقصد به **الوجود الفعلـــي** لهذه الفكرة الشاملة وتجسيدها في الواقع العيني. كأن هيجل هنا يجمع بين النظرية والتطبيق. – وهذا ما سيتجسد لاحقا في صورة مؤسسات وهيئات سياسية واجتماعية وغيرها- فما يتجسد إذن، هو الإرادة الحـــرة. وهذا ما يؤكده في تعريف آخر للفكرة الشاملـــة في كتاب موسوعة العلوم الفلسفية: "الفكرة الشاملة هي مبدأ الحرية، أو هي الجوهر الذي يحقق نفسه، إنها كلٌّ نسقي يكون فيه كل عامل من عوامل تكوينه هو الفكرة الشاملة بأسرها، وقد أصبحت معه

[1]- هيجل: **أصول فلسفة الحق**. الجزء الأول. ص 121. الفقرة 1.
[2]- المصدر نفسه. ص121. إضافة الفقرة 1.

كلا واحدا لا ينحل. وهكذا تكون الفكرة الشاملة في هويتها الذاتية قد تعينت تعينا كاملا وأصيلا."[1]

هيجل من خلال هذا التعريف يريد أن يبطل النظرة السائدة حول الفكرة الشاملـــة على أنها ليست سوى مجرد صورة الفكر، وأنها ليست سوى شيء ميت وفارغ ومجرد فيقول: "إن الفكرة الشاملة هي باختصار ما يشمل في جوفه جميع مقولات الفكر السابقة، وهي يقينا صورة، لكنها صورة لا متناهية خلاقـــة، وهي في الوقت ذاته تطلق من داخلها امتلاء المضمون كله...ونحن بهذا الشكل ندرك أن الفكرة الشاملة ليست مجرد صورة بلا مضمون من ذاتها، إذ لو كانت كذلك، فلن يكون هناك في هذه الحالة شيء يستنبط من تلك الصورة.."[2]

بعد تعريف علم الحق، نتعرف الآن على مهمته ووظيفتـــه. وهذا ما بيَّنـــه هيجـــل قائلا:" علم الحق قسم من أقسام الفلسفة، وبالتالي فإن مهمتـــه هي تطوير الفكرة من لحظة تصورها – الفكرة هي العامل **العقلـــي** في أي موضوع ندرسه – أو أن مهمتـــه، أن يلاحظ التطور الباطني الخاص بالموضوع ذاتـــه."[3]ويعود ليوضح هذه الفكرة بشيء من التفصيـــل في الفقرة 29 أين يؤكد مرة أخرى بأن الحـــق هو الإرادة وقد أصبحت موجودة على نحو محدد، وأن الفكرة الشاملة للإرادة هي تعيين الفكرة الشاملـــة **للروح**. "المراد بالحق هـــو الوجود أيا كان نوعـــه، الذي يجســـد الإرادة الحرة، ومن ثمَّ فإن الحـــق – حسب تعريفه - هو الحرية بوصفها فكـــرة."[4] أي أن الحـــق والقانون هما تمام الحرية بوصفها فكرة.

---

[1] - هيجـــل: **موسوعـــة العلوم الفلسفية**. المكتبة الهيجلية (المؤلفات). المجلد الثاني ص. 381. فقرة 160.
ترجمـــة: د.إمام عبد الفتاح إمام.
القاهرة؛ مكتبـــة مدبولـــي.

[2] - المصـــدر نفسه. ص.382. إضافة الفقـــرة 160.

[3]- هيجل: **أصول فلسفة الحق**. الجزء الأول. ص 122. الفقرة 2.

[4] - نفس المصدر السابق. ص.172. الفقرة 29.

تطور الفكرة يكون عن طريق النمو وليس عن طريق الانتقال والقفز من حالـــة إلى أخرى، وذلك وفق طابع جدلي اشتهر به هيجـــل، والذي بواسطته يتحول ما كان موجودا بالقوة إلى الوجود بالفعل ليصبح ذا وجود عيني، كما هو الحال تماما عند البذرة التي تكون نبتة بالقوة فتتحول إلى نبتة (شجرة) بالفعل وفق مراحل نمو وتطور وحسب ظروف وشروط معينة. وهذا ما يؤكده في هذا النص: "ولم يعد سير الفكرة الشاملة، كما كان من قبل، انتقالا إلى شيء آخر أو انعكاسا في شيء آخر، وإنما أصبح الآن نموا وتطورا، لأن العناصر المتميزة في الفكرة الشاملة قد اتحدت بلا ضجة كبيرة الواحد منها مع الآخر، ومع الكل، وأصبح الطابع الخاص* لكل منهما وجودا حرا للفكرة الشاملة بأسرها."[1]

بقي لنا الآن أن نعرف المراحل التي تخطوها الـــروح أو الفكرة، قبل أن تصل إلى الإرادة الحرة، وهي تتجسد وتتموضع في الواقع العيـــني. وهذا ما حدده في الفقرة 4 قائلا: "أساس الحـــق هو الروح بصفة عامة. ومجالـــه الخاص ونقطة بدايته هي الإرادة. والإرادة هي التي تكون حـــرة بحيث تشكل جوهر الحـــق وغايته في آن معا. في حين أن نسق الحـــق هو مملكة الحـــرية وقد تحققت بالفعـــل، أو هو عالم الروح وقد خرج من ذات نفســـه على أنه طبيعـــة ثانيـــة."[2] معنى هذا أن الروح تكون في البداية على شكل فكرة (ذكاء)، ثم تتطور بعد جملة من التخمينات إلى أن تتحول إلى إرادة، هذه الإرادة من خصائصها الحرية والفعالية، فهي التي تتولى التجسيد، أي تجعل نفسها موضوعية (متموضعة) حين تتجسد في القوانين والمؤسسات الاجتماعية والسياسية للمجتمع، والتي تمثل طبيعتها الثانية – الطبيعة الأولى هي الذات- فتكون قد خرجت

---

[1] - هيجـــل: **موسوعـــة العلوم الفلسفية**. ص. 383. فقـــرة.161.

* - الطابع الذي أشار إليه هنا هو الطابع الجدلي الذي يطبع سير الفكرة الشاملة منذ نشأتها حتى تجسدها العيني في الواقع في صورتها الكلية النهائية والمطلقة. وهذا ما سنلاحظه خلال خطوات هذا البحث ونحن نتتبع نمو وتطور الفكرة الشاملة بصورة جدلية من خلال حقوق الفرد وهو داخل المجتمع، في حيازة الملكية والعمل والحماية وغيرها من الحقوق، ثم نرى كيف يتحد الحق مع القانون من أجل حماية هذا الفرد والمجتمع معا بوجود مؤسسات قانونية واجتماعية وسياسية وغيرها، كلها تعمل من أجل تحقيق الحرية كغاية نهائية ومطلقـــة.

[2] - هيجـل: **أصول فلسفة الحـق**. ج.1. ص. 39. الفقرة 4.

من ميدان التجريد الذي كانت عليه إلى التحقق الواقعـــي العينـــي. ويعني هيجـــل بعالم الروح، العالم الموجود في الزمان والمكان، أي الذي تتموضع فيه الفكرة الشاملة (الحرية).

كما عبر هيجـــل عن مراحل نمو وتطور الفكرة الشاملة، ولكن بلغة منطقية، لغة اعتمدها كثيرا في فلسفة الحق، حتى يبين كيفية نمو وتطور الفكرة الشاملة وفق نمط منطقي: "تحتوي الفكرة بما هي كذلك على ثلاث لحظات هي: **اللحظة الأولـــى** هي الكليـــة؛ وهي تعني أنها في تساوي حر مع ذاتها في طابعها النوعي. **اللحظة الثانية** وهي الجزئيـــة؛ وهي تعني الطابع النوعي الذي تواصل فيه التتابعات الكلية تساويها مع نفسها. **اللحظة الثالثة** هي الفرديـــة؛ وهي تعني الانعكاس في الذات لطابعي الكلية والجزئية. حيث تجد وحدة الذات السلبية تعينها الأصيل والكامل، دون أن تفقد شيئا قط من هويتها الذاتية أو كليتها."[1] هذه اللغة سنتعامل معها كثيرا في بحثنا هذا، بحيث أن كل تقسيمات هيجـــل اتسمت بهذا النمط المنطقي، فمثلا تقسيمه للسلطات الثلاث في الدولـــة جاء كما يلي: السلطة التشريعية تعبر عن اللحظة الكلية؛ السلطة التنفيذية تعبر عن اللحظة الجزئية؛ وسلطة الملك أو الرئيس عبر عنها بلحظة الفردية. وهناك العديد من التقسيمات على نفس النمط نكتشفها لاحقا.

الوجـــود البشري هو وجود حـــر الإرادة؛ والفكرة أو الروح أو العقل – وهي كلها ألفاظ مترادفة في لغة هيجل- هي القوام الأساسي في نظامه الفلسفي وتحتل مكانة مركزية. ففلسفته بأقسامها الثلاثة لا تدرس إلا موضوعا واحدا وهو العقل في مجالات مختلفة: في **المنطـــق**؛ يدرس العقل الخالص (المجرد) أي في ذاته. في **فلسفة الطبيعـــة**؛ يدرس العقل وهو خارج ذاته. أما في **فلسفـــة الروح**؛ يدرسه وهو قد عاد إلى ذاته.

نصل الآن إلى المجال والميدان الذي تتحقق وتتموضع فيه الروح. فما هو يا ترى؟

[1] - هيجـــل: **موسوعـــة العلوم الفلسفية**. ص. 385. فقـــرة.163.

هيجل في كتابه **"أصول فلسفـــة الحـــق"** ينهي بحثه إلى فلسفة التاريخ التي تعتبر منبع فلسفة الحـــق ، فالتاريخ أساس الحق والحق غاية التاريخ. والعلاقة الحقيقية بين الحق والتاريخ تكمن في أن هذا الأخير يمثل ميدان تجسد وتحقق فلسفة الحـــق، وكذلك سن وتشريع القوانين يكون انطلاقا من التاريخ الواقعي للشعب. فموضوع فلسفة الحـــق إذن هو الفكرة وتطورها من لحظة تصورنا لها في أذهاننا إلى حين تحققها وتموضعها الخارجي، وهذا في سياق تاريخي. فماهي علاقة فلسفة الحـــق بالتاريخ؟

لا يجب أن نفهم هنا أن الفيلسوف يقوم مقام المؤرخ، بل بالعكس، المؤرخ يظل مؤرخا، والفيلسوف يقوم بعمل غير عمل المؤرخ ولا يتدخل في عمله تماما. ما يقوم به الفيلسوف هو عملية عقلنة الأحداث التاريخية - مثلا: ضرورة التمييز بين الحادثة التاريخية الحقة وبين الخرافة، والتي يحذرنا منها هيجل بسبب انتشارها الكبير بين البشر، وأمثلة ذلك كثير منها: تلك الروايات التي يرويها اليهود عن أنفسهم أنهم شعب الله المختار، منحهم الله بصيرة كاملة وحكمة...- ويعطوها تفسيرا قبليا (فلسفيا). بينما مهمة المؤرخ تقتصر على دراسة الحوادث كما هي موجودة الآن، وكيف كانت موجودة من قبل. بينما ينظر إليها الفيلسوف كيف يجب أن تكون، وهل هي معقولة ومقبولة.

إن أعظم حدث تاريخي أثر في هيجـــل وساهم في بلورة فكره السياسي، هو أحداث الثورة الفرنسية سنة 1789. ثورة طرحت أفكارا عظيمة ومهمة، مسَّت وعمت كل أرجاء العالم، وأدت إلى تغييرات جذرية للكثير من النظم. من أهم هذه الأفكار: فكرة الحريـــة، المساواة، الإخـــاء بين البشر، وظهور حقوق الإنسان والمواطـــن. ثورة كانت ثمرتها أن خلَّصت المجتمعات والشعوب المقهورة من النظم السياسية المستبدة ومن الإقطاعيـــة، وشهدت ميلاد نظم سياسية حديثة مبنية على الحرية والمساواة

والعدل، تستمد مشروعيتها من الشعب، وألهمت الكثير من الكتاب والمفكريـــن. فكيف نظر وحلَّل هيجـــل هذه الثورة؟

هيجــل والثــورة الفــرنسيــة:

يرى هيجـــل في هذه الثورة انتصارا للعقل والفكر، وللمثل العليا للحرية والمساواة، رغم ما آلت إليه فيما بعد، إذ انحرفت عن مسارها من البناء إلى التدمير والقتل والإرهاب، بالتالي ابتعدت عن مبادئها وقيمها التي قامت من أجلها.

رغم ذلك، ظلت الثورة الفرنسية بالنسبة لهيجل، تمثل النموذج الهام لبناء وتأسيس الدولة الحديثة – وهذا ما كانت تبحث عنه ألمانيا وينقصها – لكونها أول تجربة حقيقية وفعلية في تاريخ البشرية لتجسيد الحرية وتحقيقها للناس جميعا دون استثناء، كونها (الحرية) غاية وجوهـــر الإنسان في هذا الوجود. فهي بذلك جزء من تاريخ العالم.

كانت الثورة الفرنسية بالنسبة لهيجـــل المثال الحي لميلاد فلسفته السياسية بأحداثها الواقعة آنذاك، وكان يرى أن حل تلك المشاكل والأحداث لا يكون إلا بتفسير التاريخ تفسيرا فلسفيا يكشف فيه عن المعقولية الكامنة في سير أحداثه. وأن الإصلاح السياسي والاجتماعي لا بد أن يبدأ من أرض الواقع، بتحليل واستخراج العناصر العقليـــة فيدعمها، والعناصر اللاعقلية ينتقدها ويصححها أو يبطلهـــا. "الإنسان يستطيع نقد الدولة التي يعيش فيها لكنه لا يستطيع رفضها كلية"[1]. ثم بعده يجب مراعاة الشروط الضرورية في صياغة القوانين ووضع الدستور. – وهذا ما نراه في الدولة- هذا يمثل الجانب الصوري المجرد. أما الناحية العملية فيتمثل في وجود

[1] - إمام عبد الفتاح إمام: **دراسات في الفلسفة السياسية**. ص.962.

مؤسسات وهيئات (الحكومة، العدالة...) تقوم بتطبيق القوانين وحمايتها من أجل بلوغ الحريـــة الكاملة للجميع.

نلاحظ إذن، كيف ربط هيجل بين الواقع المعيشي لمجتمعه وعصره، وبين التاريخ، في تأسيس نظريتـــه السياسية والاجتماعية التي نحن بصدد دراستها.

هيجـــل وفلسفـــة التاريـــخ:

نصل في النهاية إلى أن الفلسفـــة في دراستها للتاريخ خلصت إلى فكرة عظيمة عن العقل، وهي ما تجسده المقولة المشهورة لهيجـــل: "العقل يسيطر على العالم، ومنه يتمثل أمامنا تاريخ العالم بوصفـــه مسارا عقليـــا."[1] ماذا يقصد بها؟

شرح وتحليل هذه المقولة، تساعدنا أكثر على فهم العلاقة بين فلسفة الحـــق وفلسفة التاريخ، ومن خلاله نكتشف كيف تنموا الفكرة الشاملة عن الحق وتتطور وفق منهج جدلي حتى التموضع الفعلي والواقعي.

إن أصل هذه الفكرة، حسب هيجـــل، ليس جديدا، بل قالها فلاسفة قبله، وهذا ما يحصره في نظرتيـــن:

1- نظرة أنكساجوراس (Anaxagoras)؛ وهو أول من قال بأن "النـــوس" (Nous) – والذي يعني الفهم أو العقل عامة- هو الذي يحكم العالم."[2] كان انكساجوراس يقصد ذلك التنـــاغم والانسجام الموجود في ظواهر الكون منذ الأزل، فهو ينظر إلى تلك القوانين التي تسير الطبيعة بمثابة العقـــل عند الإنسان، لكنه دون أن يفهمها ويعيها. وعوض أن يعتمد على العقل في تبريراته لجأ إلى علل خارجية

[1] - هيجل: **محاضرات في فلسفة التاريخ**. الجزء الأول. **العقل في التاريخ**. ص78.
ترجمـــة:د. إمام عبد الفتـــاح إمام. مـــراجعة: د. فؤاد زكـــريا.
القاهرة؛ دار الثقافة للنشر والتوزيع. سنة 1986.

[2] - المصـــدر نفســـه. ص. 80

كالهواء والماء والنار وغيرها. ثم أضاف إليها النظرة الدينية التي تقول بالعناية الإلهية التي توجه وتسير العالم. وكلتا النظرتين غير مقنعتين.

2- وجهة النظر الثانية؛- وهي التي تهمنا- فهي تغوص في لب العقل وجوهره وتفحصه فحصا دقيقا، لفهم علاقته بالعالم الخارجي (التاريخ). فما فحواهـــا؟

لقد أشرنا سابقا إلى أن العقـــل هو لب وجوهر كل فلسفة هيجـــل في جميع أفرعها. وعليه أول ما استوقف هيجـــل لشرح هذه المقولة، هو مصطلح "العقـــل" ذاته: (أ)تحديد طبيعته، (ب) معرفة الأساليب والطرق التي ينتهجها ويستخدمها أثناء سيره نحـــو التحقق والتجسد الواقعي، (ج) وأخيرا الصورة أو الشكل أو الهيأة التي يتمثل فيها هذا العقـــل في نهاية التموضع في العالم الخارجي.

(أ)- <u>طبيعـــة الـــروح</u>: فهم طبيعة الـــروح يكون بضدها أي بالمادة. فإذا كانت ماهية المادة هي الثقـــل، فإن ماهية العقل هي الحريـــة. والمقصود بالحرية: التعين الذاتي أو الفعلي أو الاستقلال. فأنا حـــر بقدر ما أكون مستقلا عن غيري ولا أعتمد في وجودي على شيء خارج ذاتي، كذلك الـــروح (العقـــل) كل صفاتها لا توجد إلا بواسطة الحريـــة، وليس لها وحدة خارج ذاتها. وهكذا يمكن تعريف الروح بأنها: "ما يوجد مركزه في ذاتـــه، فليس لها وحدة خارج ذاتها وإنما هي موجودة فيها بالفعل: إنها توجد في ذاتها وبذاتها."[1]وهذا خلافا للمادة التي توجد ماهيتها خارجها. هذا الوجود للروح في ذاتها هو ما أسماه هيجـــل **"الوعي الذاتي"**. وعي الروح بوجودها الخاص يعني أنها هي الذات العارفة وموضوع المعرفة في آن واحد.

من خلال هذا التعريف، نستنتج أن التاريخ هو عرض للعقـــل أو الروح وهو يعمل ويتطور وينمو ويكتسب المعرفة، وكل مرحلة من مراحل سيـــره يمثل درجة من

[1] - هيجل: **<u>محاضرات في فلسفة التاريخ</u>** ج.1؛ ص.87

درجات **"الحريـــة"**. فتاريخ العالم ليس إلا تقدم الوعـــي الذاتـــي بالحريـــة. فما هي الوسائل التي تستخدمها الحرية في تحقيق ذاتهـــا؟

(ب)- الوسائـــل التي تستخدمها الحريـــة في التموضـــع: تستخدم الحرية في سيرها نحو التحقق وسائل خارجية عكس طبيعتها، والتي تتمثل في التاريخ أمامنا والذي يعتبر الميدان الذي تتجسد فيـــه كل فلسفة الحـــق: "وأول نظرة إلى التاريخ تقنعنا بأن أفعال الناس تصدر عن حاجاتهم وانفعالاتهم وطبائعهم ومواهبهم الخاصة."[1] الحاجات والأهواء والمصالح والرغبات، هي التي تحرك وتحـــدد سلوكات وأفعال البشر عبر التاريخ. هنا يميز هيجـــل بين فئتين من الأفراد: الفئـــة الأولى؛ هي التي تكون رغباتها وحاجاتها من طبيعة خيِّـــرة ولا تتعارض مع الخير الكلي – الدولة- أما الفئـــة الثانية؛ يكون هدفها تحقيق حاجاتها وأهوائها الذاتية (الأنانية) ولو على حساب الخير الكلي والقانون والأعراف. هنا يستدعي تدخل قوة تقوم بترويض وتهذيب هذه الميولات والانفعالات الجزئية حتى لا تتعارض مع مبدأ الكلية – كما سنرى ذلك عند دراسة المجتمـــع المدنـــي-.

هذه الحاجات والانفعالات والأهـــواء هي الوسائل المحركة للعقـــل أو للروح لتحقيق الغاية المطلقة (الحريـــة). وبأسلوب هيجلي: هي النتيجة الحقيقية لتاريخ العالم – وهذا ما انتهت إليه فلسفة الحق كما سنراه في نهاية الدولة-.

الروح الذي تسعى نحو التموضع الخارجي، أي التحول من الوجود بالقوة – من فكرة – إلى الوجود بالفعل، يحتاج إلى عنصر فعَّـــال يمكِّنه من ذلك. هذا العنصر هو **"الإرادة"** - وهذا ما شرحناه عند تعريف فلسفة الحق سابقا- ويؤكده مرة أخرى هنا:

[1] - نفس المصدر السابق. ص. 90

"الروح تنطوي على الفاعلية التي تمكنها من تحقيق نفسها بحيث تجعل نفسها بالفعل ما كانت عليه بالقوة."[1]

خلاصة القول؛ الروح تحتاج في سيرها نحو التحقق والتموضع إلى محرك ووسيلة، وهذا ما تقوم به الرغبات والحاجات والأهواء الذاتية للفرد عبر التاريخ. هذا المحرك بدوره بحاجة إلى طاقة تنشطه وتعطيه الفعالية وهذا ما تقوم به الإرادة (الحرة). بقي لنا أن نعرف الصورة أو الشكل الذي تتخذه الروح في النهاية. فما هو الهدف أو الغاية الذي ينبغي أن تحققه الروح بهذه الوسائل، وماهي الصورة النهائية التي تتجسد فيها؟

(ج)- <u>الشكل النهائي للروح وهي تتموضع في الخارج</u>: يجيبنا هيجل عن السؤال السابق قائلا: "إنه الكل الأخلاقي أو الدولة التي هي تلك الصورة من الحقيقة الواقعية التي يكون فيها للفرد حريته ويتمتع بها."[2] الدولة هي المجال الذي تتموضع فيها الحرية وتكتمل بصورة تامة ومطلقة، لكن بعد أن تتخللها عدة مراحل وخطوات تساهم في نموها وتطورها، بدءا بالأسرة كخلية أولية، ثم تأتي لحظة المجتمع المدني بمؤسساته وقوانينه، إلى أن تكتمل الفكرة وتبلغ الكلية والموضوعية في الدولة. "إن الدولة هي التحقق الفعلي للحرية، أي الغاية النهائية المطلقة للفكرة ويجب أن نعلم أن كل القيمة التي يملكها الفرد، وكل ما لديه من حقيقة روحية، لا يملكها إلا من خلال الدولة."[3]

يربط هيجل هنا بين العالم الخارجي (الحياة السياسية) وبين الحياة الروحية للإنسان، حيث جعل نسق الحق مبني وقائم على فكرة الحرية – جوهر روحي-، والتي تتحقق في الواقع العيني في صورة قوانين ومؤسسات (داخل المجتمع المدني)،

[1] - نفس المصدر السابق. ص. 87.
[2] - المصدر السابق نفسه. ص. 109.
3 - المصدر نفسه. ص. 111.

والتي تكتمل في الدولـــة التي تعمل على المحافظة على هذه الحرية وتجعل المواطن يشعر أنه لما يمتثـــل للقوانين فهو لا يمتثل سوى لإرادتـــه الذاتيـــة، لأنه هو الذي وضعها ووافق عليها، بالتالي فهي لا تتعارض مع ذاتـــه ولا مع حريتـــه. بهذا المنظور يمكن القول أن هيجـــل جمع بين النظريـــة والتطبيـــق.

والآن وبعد تعريف فلسفة الحـــق ومعرفة موقعها في كل النسق الهيجلي، وبعد معرفة موضوعها وميدان تحققها وتطورها، نصل الآن إلى معرفة أقسامها والعناصر المكونة لها فما هي أقسام فلسفـــة الحـــق؟

أقســـام فلسفـــة الحـــق:

عرض هيجـــل أقسام فلسفة الحـــق في الفقرة 33 من كتابه **"أصول فلسفة الحـــق"**: " وبما أن الإرادة هي الجانب العملي للفكرة بالتالي الإرادة هي التي تتطور وتنموا في ذاتها ولذاتها وتمر عبر المراحل التالية:

I. تكون الإرادة مباشـــرة، ذات مفهوم مجـــرد (صوري) وتتصف هنا بالذاتية. وهذا ما يمثل **"دائـــرة الحـــق المجـــرد."**

II. تكون الإرادة منعكسة على ذاتها، أي تعود إلى ذاتها من تجسدها الخارجي، فهي تكون هنا عكس الأولى، أي جزئية، معارضة للكلي العام. وهذا ما يمثل **"دائـــرة الأخـــلاق الذاتيـــة."**

III. وحدة هذين العاملين المجردين – الذاتي والجزئي- يعطي الكلـــي المطلق. وهذا ما يمثل **"دائـــرة الحياة الأخلاقيـــة."**[1]

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلسفـــة الحـــق**. ص. 178. الفقرة. 33.

ا. دائـــرة الحـــق المجـــرد: (Le droit abstrait)

فيها يكون وجود الفكرة الشاملة للإرادة الحرة وجودا مباشرا، فتكون الإرادة ذاتيـــة، أي توجد في ذاتها و لم تتموضع في الخارج. فهي بالتالي **"أنـــا"** مجردة، لا تعتمد على غيرها بل على نفسها فقط، وبما هي كذلك فهي فردية ذاتية مغلقة على نفسها، ومنه فهي تشكل موضوع المعرفة والذات العارفة في آن واحد، مما يجعلها واعية بذاتها. "لو أننا درسنا الإرادة الحرة حرية مطلقة في المرحلة التي تكون فيها فكرتها الشاملة مجردة، لوجدنا أنها تحمل طابع المباشرة...لوجدنا أنها ليست سوى وجودا بالفعل مجرد (أعني وجود بالقوة فحسب) لا يرتبط إلا بذاته...وهي توجد على هذا النحو بوصفها إرادة جزئية لذات فردية."[1] وبالتعبير الأرسطي، تكون الإرادة في البداية غير عينيـــة وغير متطورة، أي موجودة بالقوة، تتحول إلى الوجود بالفعل حين تمام نموها ونضجها.

دائرة القانون أو الحـــق المجـــرد تعبر عن الفرد الواحد وهو يسعى نحو تحقيق الفكرة الشاملة – الحرية – فهنا يـــبرز دور "الأنـــا" وصراعه مع الغير حين يبحث عن معرفـــة حقوقه وواجباته مع الغير، وحتى علاقاتـــه بالأشياء الخارجية. "الأنـــا الواعي لذاته (الأنا=أنا) عبارة عن وحدة مغلقة على ذاتها، فهو لا يشير إلى نفسه فحسب، ومن ثم فهو لا متنـــاه، وبما أنه لا متنـــاه فهو غاية مطلقة، ولا يمكن أن يُستخدم كوسيلـــة. وعلى ذلك فليس في استطاعة شخص ما أن يعامل شخصا آخر كوسيلة لتحقيق أغراضه الخاصة، وإنما عليه أن يعامل ذلك الشخص الأخر على أنه غاية مثلما هو نفسه غاية سوا بسواء. وهذه القاعدة تعطيني بوصفي شخصا، حقوقي

[1] - نفـــس المصـــدر السابـــق. ص 181. الفقـــرة.34.

كما تعطيني أيضا واجباتي نحو غيري."[1] ومنه القاعدة العامة للحـــق كما وضعها هيجـــل:"كن شخـــصا واحترم الآخرين كأشخاص"[2]

من هنا نستخلص أن هذه الدائرة هي دائرة الحقوق والواجبات التي تنشأ وفقا لضرورة، لتنظيم علاقات الأفراد فيما بينهم كأشخاص لا كمواطنين (هذه الصفة يبلغها الفرد في المجتمع المدني). لذا يجب أن نعامل غيرنا كغاية لا كوسيلة، وهنا إشارة صريحة من هيجل لنبذ الـــرق والعبوديـــة.

وهذه الحقوق التي ندرسها في هذه الدائرة، حددها هيجـــل في ثلاث محاور:

أ- فعـــل الحيـــازة أو الملكيـــة: حرية الملكية الخاصة لكل فرد.

ب- العـــقـــد: فعل يلي ويكمل الأول بحيث يضفي على الشيء المملوك صبغة الشرعية حين يتم نقله من شخص لأخر وفق إرادة مشتركة.

ج- الخطـــأ: قد يحصل تعارض بين إرادتين، هذا التعارض قد يؤدي إلى ارتكاب الخطأ أو الجريمة.

أ- فعـــل الحيـــازة أو الملكيـــة: (La propriété)

نتوقف أولا عند مصطلحي الملكية والحيازة؛ هل لهما نفس المدلول؟ يجيبنا هيجـــل قائلا: "قوام الحياة أن تكون لك سلطة خارجية على الشيء، أما جانب المنفعـــة الجزئية فهو أن تجعل شيئا ما ملكا لقضاء حاجـــة طبيعية أو نفعا أو نزوة، وهكذا تشبع المنفعـــة عن طريق الحيازة،...وهذا هو الجانب الذي يشكل مقولة الملكية، وهو العامل الحقيقي السليم في الحيازة."[3] قد أحوز على شيء وأنتفع منه دون

---

[1] - ولـــتر ستيـــس: **فلسفـــة هيجـــل**. المكتبة الهيجلية (الدراسات). المجلد الثاني. ص.519-520.
ترجمة: د- إمام عبد الفتاح إمام.
القاهرة؛ مكتبة مدبـــولي سنة 1996.

[2] - هيجـــل: **أصول فلسفـــة الحـــق**. ص. 185. فقرة.36.

[3] - نفـــس المصـــدر. ص: 196؛ فقرة: 45.

أن يكون ملكي، كما يمكنني أن أكون مالكا لشيء دون أن يكون بحوزتي بعد. من هذه الزاوية، يمكن القول أن الملكية هي أول تجسيـــد للحرية، بالتالي فهي في حد ذاتها غاية جوهريـــة للإنسان. ولكي نضمن تحقيق هذه الغايـــة فإن الشرط هو الامتلاك والذي يقصد به هيجـــل وضع اليد على الشيء فعليـــا، أي حيازتـــه. "للإنسان حـــق مطلق في أن يستحوذ على كل ما هو شيء."[1] فعل الحيازة الفعلي والإيجابي يتحقق، إذن، بالاستيلاء المباشر على الشـــيء المراد، والإعلان للآخرين على أن ذلك الشيء هو لي (ملـــكي) وأنني وضعت عليه إرادتي، بالتالي لا يحـــق لغيري الاقتراب منه، بل يجب عليهم احترامـــه.

تتميز الملكية بثلاث لحظات فرعية والتي تحدد علاقة الإرادة بالشيء، وهي كما يلي:

1) **فعـــل الحيـــازة:** ويكون بوضع اليد على الشيء. سواء بالاستيلاء المباشر عليه، أو بتشكيله (صناعته)، أو بوضع علامة مميزة تدل على أنه ملكي.
2) **استعمـــال الشيء:** هي لحظة ثانوية في إثبات الملكية؛ وهو يدل على التحقق الخارجي لإرادتي من خلال تغيير الشيء أو استهلاكه أو تدميره وتحويلـــه.
3) **نقـــل الملكـــية:** كما كان للشخص الحـــق المطلق في الملكية والكسب، فله الحـــق كذلك في التخلي والتنازل عن ملكيتـــه ونقلها إلى غيره وتصير ملكا له، هنا يشترط هيجـــل أن يكون الشيء المنقول شيئا خارجيا بطبيعتـــه.

ب- العـــقـــد: (Le contrat)

هو الذي ينظم علاقات الأفراد فيما بينهم فيما يتعلق بنقل الملكية من فرد لآخر، كالبيع والشراء والكراء والقرض...والدافع الذي يكمن وراء هذه العملية هو الحاجة والمنفعة. يشترط هيجـــل فيها، أن تكون الأطراف المتعاقدة متعارفة تمام المعرفة كأشخاص وملاك مباشرين وحقيقيين. ويعرف العقد كما يلي: "...فالعقد هو العملية

[1] - نفـــس المصدر. ص: 195؛ فقرة: 44.

التي ينكشف فيها التناقض ويصبح متوسطا: التناقض بين أن أكون المالك المستقل لشيء وأظل مثل هذا المـــالك مستبعدا إرادة الآخـــر، بمقدار ما أوحـــد إرادتي مع إرادة الآخر وأكف عن أن أكون مالكـــا."[1] التناقض هنا هو تناقض جدلي، وهذا معناه أنني كوني مالكـــا وحيدا ومستقلا لشيء ما، أكف أن أكون كذلك بعد أن أتنازل عن ملكيتي وبمحض إرادتي لمصلحة شخص آخر. هذه العملية هي التي تحل التناقض، وبعدها تتحد إرادتي مع إرادة الغيـــر.

نقل الملكية، لا يخص فقط الأشياء المادية الخارجية، بل تمتد إلى منتجات الإنسان الفكرية والجسميـــة. أي يبيع جهده العقلي والعضلي مقابل أجر محدد ولوقت معلوم. أضف إلى ذلك إبداعاتـــه واختراعاتـــه الفكريـــة والتقنيـــة والأدبيـــة والفنيـــة. هنا يشترط هيجل وضع منظومة لحماية حقوقهم (حقوق التأليف والملكية الفكرية)، بحيث يستفيد منها الجميع مع الإبقاء على النسخة الأصلية ملكا دائما له.

يستثني هيجـــل من العقود مجالين لا يشملهما التعاقد، رغم شيوع عكس ذلك بيننا. المجال الأول هو الـــزواج، الذي هو علاقة روحية إنسانية سامية تربط بين الرجل والمرأة. والمجال الثاني هو الدولـــة؛ فهو لا يوافق فلاسفة العقد الاجتماعي، وينفي أن تكون الدولـــة نتاج تعاقد مجموعة من الناس فيما بينهم أو مع الملك.

يميز هيجـــل بين ثلاثة أنواع من العقود وهي:

1) **الـــهبـــة:** منح الشيء للآخر أو قرضه.
2) **المبـــادلـــة:** التبادل، كالبيع والشراء و الإيجار...
3) **الضمـــان:** وهو ما يسمح لي باسترجاع ملكيتي التي تخليت عنها مؤقتا، كالإيجار مثلا.

[1] - نفـــس المصدر السابق. ص: 281؛ فقـــرة: 72.

ج- الخطـــأ:

ويعني تعارض إرادة شخصين متعاقدين بسبب تدخل سلطة الأهواء والثروات وغياب سلطة العقل. فيقع الخطأ في أحد الأصناف الثلاثة التالية:

1) **الخطـــأ غير المتعمـــد:** وهو ما يشكل موضوع الدعاوى المدنية. وينشأ من تصادم بين إرادتين، كل منهما تدعي أنها صاحبة الحـــق، ويحاول تبرير ذلك بمبررات لإثبات ذلك، كالنزاع حول قطعة أرض أو عقار.
2) **النصـــب:** عند حيازتي على شيء ما كان ملكا لغيري عن طريق العقد (بيع، إيجار...)، هذا الغير يوهم أنه تصرف تصرفا سليما وصحيحا، ووفقا لما يقتضيه القانون والحـــق. لكنه في الحقيقة هو سلك مسلكا مغايرا ومخالفا لما يقتضيه الحـــق. فأنخدع وأقع ضحية غش وتزييف، فيبدوا العقد صحيحا وسليما، لكن وحسب تعبير هيجـــل، يظل الجانب الكلي الكامن فيه مفقودا. هنا أقول أنني عرضة للنصب والاحتيال وتعسف الإرادة الذاتية التي تصبح معارضة للحـــق.[1]
3) **الجريمـــة:** هي أعلى مراتب الخطأ وأخطرها. إذ فيها تقع ملكيتي تحت القهر والعنف والسلب على نحو غير مشروط من طرف الآخر، الذي لا يعترف بالقانون والحـــق أصلا وينفيه كليا. هذا ما يجبر الإرادة للدفاع عن حقـــها من أجل الحفاظ على الملكية، وهذا ما يولد الخطأ والذي قد يتطور إلى الجريمة، لأن من طبيعة الفرد التضحية حتى بحياته من أجل حماية ملكيتـــه.

[1] - نفـــس المصـــدر السابـــق. أنظـــر ص:254. فقـــرة 88

الانتقال من الحــق المجــرد إلى الأخلاق الذاتيــة:

ما رأيناه إلى هنا يمثل المرحلة الأولى من مراحل نمو وتطور الإرادة. فبعد أن كانت مجــردة (فردية) ومباشرة، فيها، كان الفرد لا يفكر سوى في ذاته. ها هو الآن يتجاوز شيئــا فشيئــا تلك الذاتية إلى مرحلة التوسط من خلال دخوله في علاقات مع غيره – العقد- إلا أن الإرادة لا تتوقف هنا بل تواصل تطورها ونموها، خاصة بعد ما انتهت دائرة الحــق المجرد إلى الخطأ. فهذا ما يفرض تجاوز هذه الدائرة بالضرورة والدخول في دائرة جديدة، تسمح للإرادة أن تتموضع وتصبح **"فاعلا أخلاقيا"** أكثر مما كانت عليــه، وتكون متجسدة في الواقع الخارجي. إنها **"دائــرة الأخــلاق الذاتيــة."**

II. دائــرة الأخــلاق الذاتيــة: (La moralité subjective)

في دائرة الحــق المجرد، تكون الإرادة في خارج ذاتها، أي الحرية تتجسد في الأشياء الخارجية (في الملكية، العقد..). بينما هنا في دائرة الأخلاق الذاتية، سوف ندرس الإرادة وقد عادت إلى ذاتها الداخلية و لم تعد شيئا خارجيا كما كانت سابقا. أعني أننا هنا، ندرس المشكلات المتعلقة بالباعث – الدافع- وراء أفعال الإرادة، (كالغرض والنية والخير والشر..)، أي ندرس الإرادة كيف يجب أن تكون. هذا "الذي ينبغي أن يكون" هو عامة عنصر الالتزام في الأخلاق يتصف بها الوجود الداخلي للذات.[1]

ومن هنا، فإن مفهوم الأخلاق عند هيجــل هو وعي الإنسان أن حريته لا تقوم على السيطرة على الأشياء الخارجية – أي أن أعمل وأكسب ما أشاء بصورة مطلقة-، فهذا النوع من الحرية يسميه بالحرية السلبية، بينما الحرية هي قدرة الفرد في السيطرة

[1] - ولتر ستيس: **فلسفــة هيجــل**. ص. 536

على ذاته هو، وتهذيب غرائزه وأهوائه وترويضها وإخضاعها لإرادتـــه وليس العكس. بالتالي يكون شخصه (ذاته) هو المصدر والمنبع **للفعـــل الأخلاقـــي.**

إذن الإرادة في هذه الدائرة لا تخضع لسيطرة أية سلطة خارجية، لكنها تطيع وتمتثل لأوامرها الخاصة التي يصدرها العقل. وتتضمن هي الأخرى ثلاث مراحل هي:

أ- **الغـــرض والمسؤوليـــة:** (Le projet et la responsabilité)

ويمثل الجانب الصوري (المجرد) للفعل الأخلاقي.

المقصود بالغرض هنا، كل عمل – فعل- فكري ذاتي يقوم به الفرد قصد تحقيق تغيير في الأشياء الخارجية. إن هذا التغيير للعالم الخارجي والذي يكون وراءه الفرد، يحمل طابع إرادته الحرة، وتترتب عنه نتائج ، بالتالي هو الذي يتحمل تبعاتها. وهذا ما يؤكده هيجـــل: "إن تناهي الإرادة الذاتية في أفعالها المباشرة تقوم أساسا، بافتراضها مسبقا، لكي تكون فعلية، موضوعا خارجيا محاطا بظروف متنوعة. الفعل يحدث تغييرا في الوضع القائم للأشياء والإرادة تكون مسؤولة عن النتائج المترتبة."[1] وهذا معناه أن أي فعـــل يكون وراءه واقع خارجي معين، فإنه تنجر من خلاله عدة عوامل وأسباب يؤثر كل واحد في الآخر ويكون سببا أو شرطا لـــه. الفاعل هنا يمكن النظر إليه على أنه مسؤول عن الفعل أو الحادثة وما انجر عنها.

والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل الإنسان يكون مسؤول عن الغرض أو القصد الذي يدور في فكره وعقله، أم فقط عن أفعاله؟ يجيبنا هيجل: "أنا عرضة للاتهام بما يكون في غرضي وتلك أهم نقطة فيما يتعلق بالجريمة. غير أن المسؤولية لا تتضمن إلا الحكم الخارجي تماما عما إذا كنت فعلت هذا الشيء أم لا."[2] *

[1] - Hegel : **principe de la philosophie du droit**. P^ge 139. P^phe 115 Gallimard 1987.

[2] - هيجل: **أصول فلسفة الحق**. ص. 366. ملحق الفقرة. 115. (يتبع).....=

هناك من الأفعال التي تقع وتحدث تغييرات خارجية، وينجر عن ذلك أضرار لم أقم بفعلها أنا، بل الأشياء التي أمتلكها أنا. كامتلاكي لكلب مثلا، يفر من المنـــزل ويعض طفلا. أو أن تسقط مزهرية من على شرفة بيتي فتصيب أحد المارة. هل تقع علـــيَّ المسؤولية عن تلك الأضرار الناتجة عن ممتلكاتـــي؟ يجيبنا هيجـــل: "...إن هذا الضرر – الذي تسببه ممتلكاتي- يقع على عاتقي، لأن تلك الأشياء – التي تسبب الضرر للغير- والتي هي بالفعل ملكي، هي كذلك، بحسب طبيعتها إلى حد ما، تخضع لسيادتي – سيطرتي- ويقظتـــي."[1] **

يشترط هيجـــل في المسؤولية شرط أساسي يتمثل في العقـــل والمعرفة؛ معرفة الظروف المحيطة بالفعل من حيث أسبابـــه، وكذلك معرفة القوانين التي تحكمها.

ب- النيَّـــة والرفاهيـــة: (L'intention et le bien-être)

قد تبدوا للبعض كلمتي الغـــرض(projet)والنيـــة (intention)كأنهما مترادفتان؛ غير أن هيجـــل يصر على استخدام كلمة النيـــة بمعنى خاص ومختلف عن الغـــرض.

الغـــرض أو القصد، كما رأيناه من قبل، هو عمل فكري يقوم به الفرد لتحقيق غاية خارجية (منفعـــة)، ثم رأينا أن المسؤولية تتبع الفعل بشرط العقل والمعرفة، أي معرفة الظروف المحيطة به. من خلال هذه الظروف – الأسباب و القوانين- نستخلص المبررات التي بها ننفي أو نثبت المسؤولية الفعلية عن الفاعل. وهذه المبررات هي التي تكمن وراء ما يسمى **"بالنيـــة"** الكامنة وراء أفعالنا، والتي بها قد تسقط المسؤولية عن صاحبها بدعوى صدق النيـــة وطيـــبها. فما علاقة الغـــرض بالنيـــة إذن؟

=*- هناك ترجمة لهذا النص بمعنى مخالف تماما: "إنني لا أستطيع أن أتحمل المسؤولية إلا عما كان محتوى في قصدي..." للدكتور عبد الرحمان بدوي: **فلسفة القانون والسياسة عند هيجل**. ص.82.

[1] - Hegel : **Principe de la philosophie du droit**. P^ge 140. P^phe 116.

** - في الترجمة العربية للدكتور إ.ع. إمام ورد ما يلي: "...على الرغم من أنه صحيح أنها لا تخضع لسيطرتي ولا ليقظتي." ص.274.

يجيبنا هيجـــل: "...والغـــرض، كونه يصدر من كائن مفكر، فهو يحتوي ليس على الجزئي فقط ولكنه في الأساس يحتوي على الجانب الكلي الذي هو: النيـــة."[1] وكأن الغـــرض محتوى في النيـــة؛ كل فعل يسبقه غـــرض تحيط به النيـــة، والتي بها تتحدد المسؤوليات في النهايـــة. فالنيـــة إذن، تمثل جانب المضمون في الفعـــل بعد أن كان مجردا وصوريا في القصـــد وفارغ من أي محتوى.

لنعد الآن إلى المسؤولية هنا، كيف تتحدد مسؤوليتي عن أفعالي؟ بالاعتماد على النيـــة؟ أو بأسلوب آخر، إلى أي مدى أكون مسؤول عن تبعات أفعالي حين أسعى لتحقيق حاجاتـــي وغاياتـــي؟ خاصة تلك النتائج التي لم تكن في الحسبان أي لم أتوقع حصولها – لم تكن في نيتـــي مسبقا-؟ "أنا ليست مسؤولا عن النتائج غير المنتظرة لسلوكي. ولكن ذلك يعني في الوقت نفسه أنني مسؤول عن النتائج الضرورية المترتبة عن سلوكي، ولا بد أن تكون في نيتـــي، حتى ولو كانت نتائج لا أستطيع بسبب غبائي أو جهلي أن أتوقعها أو أن أعتبرها موجودة في الغـــرض الذي أستهدفه."[2]

هذا النص يبين بوضوح الفرق بين الغـــرض والنيـــة، ويعطينا شرطا جديدا للمسؤولية. وهو يريد أن يقول أن المسؤولية تقع علـــيَّ جراء أفعالي حين أكون على دراية تامة بنتائجهـــا، وينبغي علـــيَّ أن أعرف طابعها الجوهري، وهذا الطابع الجوهري هو ما سماه هيجـــل "النيـــة". إذا كان الغـــرض يشترط المعرفـــة بما يحيط بالفعل، فإن النيـــة تشترط معرفـــة النتائج المنتظرة والتي ترتبط ارتباطا ضروريا بالفعل وتشكل طابعه الخاص – وهذا هو الشرط الجديد للمسؤولية-. فلا يحق لنا تبرير أفعالنا ومحاولة إسقاط المسؤولية عنا بحجة حسن النيـــة وطيبتها، كتصرف القديس كريسبين (S^t crispin) الذي كان يسرق الجلد ليصنع الأحذية للفقراء. سلوكه أخلاقي ونيتـــه

[1] - Hegel : **Principe de la philosophie du droit**. P^{ge} 142. P^{phe} .119

[2] - ولتر ستيس.**فلسفة هيجل**.ص.542.

حسنـــة لكنه خطأ، فهو غير مقبول.[1] و ينفي هيجـــل المسؤولية عن الطفل والمجنون والأبله لأنها فئـــة تخلوا وتفتقد للعقـــل والمعرفـــة.

إن جملـــة الحاجات والغايات التي تحرك أفعال الفرد والتي يهدف منها تحقيق "الإشباع الذاتـــي"، تتحد في النهايـــة في غاية واحدة وعامـــة تشكل ما يسمى **"الرفاهيـــة"** أو **"السعادة"**. لأن الفرد وهو يعمل ويسعى لتحقيق سعادته الجزئية فإنه في الوقت نفسه يحقق سعادة كلية تتعدى إلى غيره من الأفراد – كما نرى ذلك في الأخلاق الاجتماعية- ومنه تكون الرفاهيـــة بهذا المنظور عنصرا أخلاقيـــا.

ج- الخـــير والضمـــير:

يعرف هيجـــل الخـــير قائلا: **"**الخـــير هو الفكرة بوصفها وحدة لتصور الإرادة مع الإرادة الجزئية – المقصود هنا الفكرة الشاملة للإرادة الكلية مع الإرادة الجزئية- وهذه الوحدة يكون للحق المجرد، وللرفاهية، وذاتية المعرفة،...استقلال وقوام ذاتي، ولكن مُتجاوز، رغم أنها في الوقت نفسه لا تزال موجودة وباقية داخل هذه الوحدة في ماهيتها. وعلى هذا النحو يكون الخير هو الحريـــة المتحققة بالفعل، والغاية والهدف المطلق للعالم.**"**[2] اتفاق الإرادة الكلية مع الإرادة الجزئية هو الخير، وهذا يعني زوال التناقض والصراع بينهما. أما في حالة العكس سيكون الشـــر، حيث يكون الفرد منهمكا في تحقيق نزواته الذاتية بصورة غير عقلانية.

أما الواجـــب فنظرة هيجـــل له مخالفة لنظرة كانط. الواجب عنده يتمثل في مبدأين: "الأول؛ أن نعمل طبقا للحـــق (القانون أو العقل الكلي) والثاني؛ أن نكافح من أجل الرفاهية. رفاهية الفرد الخاصة والرفاهية بمعناها الكلي، أي التي تحقق الخير

[1] - هيجل : **أصول فلسفة الحق**. ص. 370. راجع إضافة الفقرة. 126.
[2] - نفس المصدر. ص287. فقرة 129.

للآخرين."[1] وقاعدة هيجـــل في استنباط الواجب الموضوعي هي: "أســـلك سلوكـــا عقليـــا"[2] أي افعل ما هو عقلي وكلي.

أما الضمـــير فهو الذي به أستطيع أن أتعرف على فعل ما أو سلوك معين أنه عقلي وكلي (خير). إنه شيء موجود بداخل صدري ونفسي وذاتي، به أميز وأتعرَّف بيقين على ما هو عقلي كلي (خير) وبين ما هو جزئي (أناني أو ذاتي) وهذا ما يدعى براحة الضمير أو تأنيب الضمير الذي يحس به المخطـــئ، فهو بمثابة الحَكَـــم. إنها مَلَكة تجعل من الإنسان كائنـــا أخلاقيـــا.

الانتقـــال من الأخلاق الذاتيـــة إلى الأخلاق الموضوعيـــة

إن المبدأين الأخيرين الذين تناولناهما – الخير والضمير- يُنظر إليهما على أنهما أعلى المراتب التي وصلت إليها الفكرة الشاملة في سعيها نحو التحقق. إلا أنهما لا يزالان مجردين ولم يبلغا الكلية التامة والموضوعية في شكلها النهائي، بالتالي لابد من تحديد كيف يتحقق هذا الخير الكلي المجرد. وهذا ما يراه هيجـــل ممكن التحقيق في إطار **"الأخـــلاق الاجتماعيـــة"** وعبر مختلف لحظاتها (الأسرة،المجتمع المدني،الدولة). "هذان اللفظان (الخير والضمير) المجردين إذا ما رُفِّعا إلى مرتبـــة الشمول أو الكليـــة (totalité) فإنـــه يتبين أنهما غير متعينين (محددين)، بالتالي وجب تعيُّنهمـــا."[3]

المرحلـــة الثالثة التي ننتقل إليها هنا، فيها ينتقل الخير من الحالة المجردة الغير متعينـــة إلى الحالـــة العينيـــة الواقعيـــة (العملية) كما تتجلى في الحياة الأخلاقية داخل

[1]- نفس المصدر السابق. ص. 293. فقرة 134.
[2]- ولتر ستيس. **فلسفة هيجل**. ص. 546.
[3]. Hegel : **Principe de la philosophie du droit**. P^ge 172. P^phe 141.

الأسرة والمجتمع المدني والدولـــة، فيصبح كل فرد يصطبغ بما هو حق في ذاتـــه. هنا تكمن حقيقـــة الخير وفاعليته ومنه حقيقة وفاعلية الحـــق.

"وهكذا، سننتقل في الحيـــاة الأخلاقيـــة، إلى النظم العملية الموجودة في المجتمع والدولة، أين تتحقق الذاتية في شكل موضوعي في نظام منسق من الواجبات والالتزامات وفقا لقواعد الحريـــة وقواعد العقـــل."[1]

إن أولـــى الصور العقلية والروحية التي يبني عليها الإنسان حياته ويؤسس بها مجتمعا هي "الحب" كعاطفة إنسانية سامية، ثم بعده يأتي الزواج فالأسرة فالأولاد، ثم تليها صور أوسع منها تتمثل في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال المجتمع المدنـــي والدولـــة، أين تتحقق فيها الحـــرية في صورتها النهائية والكلية.

III. دائـــرة الحياة الأخلاقيـــة – الأخلاق الموضوعية-: (La moralité objective)

دائرة الأخـــلاق الاجتماعية هي موضوع بحثنـــا، لكن، قبل الخوض في تفاصيل هذه الدائرة، نتوقف أولا عند مصطلحي الموضوعيـــة والحياة الأخلاقية ؛ فما يقصد بهما هيجل بالتحديد؟

الموضوعية تحمل معنى التموضـــع: "يتعلق الأمر بتشكل واقع خارجي بفضل الغايـــة التي تحددها الذات، والمجهودات التي تبذلهـــا لتحقيقهـــا. فهي الغاية والوسيلة في آن واحـــد."[2] وهذه الغاية هي الحـــرية.

[1] - د.عبد الرحمن بدوي: **فلسفة القانون والسياسة عند هيجل**. الطبعة الأولى. ص.101. القاهرة؛ دار الشروق. سنة1996.

[2] - Eugèn Fleischmann : **la philosophie politique de Hegel**. P^ge. 180 Paris ; librairie plon. 1992.

أما الواقع الاجتماعي، فليس المقصود به أي شيء مادي خارجي، إنما هو هذه "الطبيعـــة الثانيـــة" – كما يسميها هيجـــل- التي تنظر إليها الذات على أنها ملكها وحدها إنه: **"المجـــتمع."** في المجتمع يتشكل ويتكون واقع مشترك وضروري لجميع أفراده، والذي يتمثل في نظام من القوانين والأخلاق والمبادئ والأعراف والمؤسسات.

أما الحياة الأخلاقيـــة، فهو مصطلح استعمله كثيرا في كتابه، إلى جانب الأخلاق الموضوعيـــة أو النظام الأخلاقـــي. الأخلاق التي يتحدث عنها ليست الأخلاق بالمعنى الشائع والضيق للكلمة، بل بمعنى أوسع تضم العادات والتقاليد والأسرة والقانون وقواعد العقل...ويعرفها كما يلي: "تعبر الحياة الأخلاقية عن فكرة الحريـــة وقد أصبحت من ناحية خيرا حيـــا. هو الخير المزود في وعيـــه لذاتـــه بالمعرفة والإرادة، والتحقق بفعل هذا الوعي الذاتـــي. كما أن الوعي الذاتـــي قد أصبح من ناحية أخرى يجـــد في العالم الأخلاقي أساسه المطلق والغاية التي تحرك جهده. وهكذا نجد الحياة الأخلاقية تعبر عن تصور الحريـــة عل نحو ما تتطور في العالم القائم، كما أنها تعبر عن طبيعـــة الوعي الذاتـــي."[1]

نقول إذن، الحياة الأخلاقيـــة هي فكـــرة الحرية في حالـــة التحقق والتعين الفعلـــي الواقعـــي، في الأسرة والمجتمـــع المدنـــي وتكتمل نهائيا في الـــدولة. هذه هي العناصر الثلاثة التي تشكل الإطار العام والدائم للحياة الإنسانية، وهو نظام ضروري لا يمكن لأي إنسان أن يعيش خارجه. "إن حق الأفراد في أن يتجهوا ذاتيا نحو الحـــرية كمصير لهم، يتحقق عندما ينتمون إلى النظام الأخلاقي الفعلـــي، لأن اقتناعهم بحريتهم يجد حقيقتـــه في مثل هذا النظام الموضوعي، وهم يمتلكون بالفعل ماهيتهم الخاصة، وكليتهم الداخلية الخاصة في النظام الأخلاقـــي."[2]

[1] - هيجل : **أصول فلسفة الحق**. ص. 393-394. فقرة. 142

[2] - نفس المصدر. ص. 404. فقـــرة. 152.

دائرة الأخلاق الموضوعيـــة هي مركب الدائرتين السابقتين: دائرة الحـــق المجرد تدرس الـــروح وهي خارجة عن ذاتها،- متموضعة- أي من حيث هي موضوع. ودائرة الأخلاق الذاتية تدرس الـــروح وقد عادت إلى ذاتها – فهي ذاتيـــة-. دائرة الأخلاق الموضوعيـــة هي وحدة بين الموضوعية، كما هي في الحق المجرد، وبين الذاتية، كما أصبحت في الأخلاق الذاتية، فتعطينـــا الكليـــة التي هي كمال الحريـــة.

في هذه الدائرة يتصالح الفرد مع المجتمع، وفيها يتحقق التماثل بين الحقوق والواجبات. إنه الاعتدال والوسطية بين الفرد والمجتمع، تماثل بين الإرادة الكلية والإرادة الجزئية. هذا التماثل يشكل المبدأ الأسمى للأخلاق الموضوعية والذي يتجلى أكثر في إطار الدولة. وتدعى كذلك هذه الدائرة بدائرة الأخلاق العمليـــة، لأن الفرد فيها يقاس بالعمل لا بالقصـــد والنيـــة والإرادة. وهذا ما يعطي قيمـــة لوجوده كإنســـان.

فكرة الحيـــاة الأخلاقيـــة تمر عبر ثلاث مراحل هي:

1. **الأســـرة:** تعبر عن الروح الأخلاقي في صورته المباشرة والفردية للحرية.
2. **المجتمـــع المدنـــي:** يعبر عن مجموعة من الأفراد المستقلين والمعارضين بعضهم لبعض داخل الكلية، والذين لا تجمعهم سوى حاجتهم لبعضهم البعض لتحقيق منافعهم وإشباعهم الذاتي، أو بتدخل قوى خارجية (الجماعات، الشرطة، المحاكم،...).
3. **الدولـــة:** بقوانينها (الدستور) وهيئاتها، فيها تتحقق الحـــرية الفردية في إطار كلي وفي جماعة منظمـــة. وهو الغايـــة الجوهرية لكل الوجود الإنسانـــي.

هذا ما سنكتشفه من خلال دراسة هذا الموضوع، بدءا بتحديد مفهـــوم المجتمـــع المدني، ثم مكوناتـــه وخصائصـــه، المبادئ التي تحركـــه وحدوده، نصل في النهاية إلى بنـــاء الدولـــة التي تظهر بمؤسساتها الاجتماعية والسياسية.

فكيف ميّز هيجـــل، إذن، بين المجتمـــع المدنـــي وبين الدولـــة والتي تظهر منه بالضرورة؟

الفصل الأول

تمييز هيجـــل بين المجتمـــع المدني والدولـــة

1. مفهوم المجتمـــع المدنـــي
2. مكونات المجتمـــع المدنـــي
3. المبـــادئ التي تحرك المجتمـــع المدنـــي
4. حدود المجتمـــع المدنـــي

تمييز هيجـــل بين المجتمـــع المدني والدولـــة

بعد مرحلة التجريـــد التي ميّزت دائرتي القانون (الحق المجرد) والأخلاق الفردية، تأتـــي مرحلة التموضع العيني للفكرة الشاملـــة في الواقع، حيث تتجسد الإرادة الحـــرة للفرد في مؤسسات سياسية واجتماعية بقوانينـــها. هناك نرى تحقق وتموضع الحرية –كغاية مطلقة- لأنها جوهر فلسفة الحق وماهيتها. وبتعبير آخر، إنه الانتقال من الذاتيـــة إلى الموضوعية. في هذه الأخيرة يُفصل في كل تناقضات الروح في المرحلتين السابقتين (دائرة الحق المجرد ودائرة الأخلاق الذاتية)، وفيها يحقـــق الفرد طموحاته وإمكاناته المتاحة له ويجـــني ثمار عمله ونشاطه داخل المجتمع. كما تتماثـــل في هذه المرحلة حقوق الفرد مع واجباته التي تتبلور أكثر وتتطور داخل الدولـــة.

ولعلّ السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ماهـــي الميادين التي تحـــتضن وتتموضع فيها هذه الحريـــة وهذه الأخلاق بعد أن تصبح موضوعيـــة؟ أين تتجسد إرادة الفرد الحرة، وماهي المؤسسات والهيئات التي تحتضنهـــا؟

إنـــها الأسرة والمجتمع المدني والدولة. المجتمع المدني كوسط بين الأسرة – خلية أولية – وبين الدولة – غاية مطلقة – هو العمود والمحـــور الذي تدور حوله كلتا المؤسستين. أي أنه هو الذي يحـــمل ويضم بداخله الأسرة كخلية أولية وأساسية في بنائه، وهو الذي يمـــهد لظهور الدولة كغاية مطلقة. فهو الذي يظـــهر الأول قبل الدولة حسب الترتيب المنطقـــي، لهذا فضلت تسمية البحث بهذا العنوان، وفضّلت البدء به هنا في ترتيب عناصره، لأن الأسرة ليست سوى لحظة ثانوية وعابرة في بناء هذا المركب، كما نرى ذلك فيما بعد. بهذا نصـــل إلى فهم نمو وتطور الحرية في المجتمع إلى أن تصل إلى شكلها النهائي في الدولة. فما هو المجتمع المدني، وما مفهومه؟ ماهي مكوناته وخصائصـــه؟ ماهي حـــدوده؟ كل هذه الأسئلة سنحاول أن نجيب عنها هنـــا.

1- مفهـــوم المجتمـــع المدنـــي:

اهتم الكثير من المفكرين والفلاسفـــة في العصر الحديث بدراسة المجتمع المدنـــي، فتعددت الرؤى والمفاهيم حوله. أهم المدارس التي تناولت الموضوع، نجد المدرسة اللبرالية بشقيهـــا الاقتصادي والسياسي. فاقتصاديا؛ المجتمع المدنـــي يقوم على حريـــة التجارة وتقسيم العمل. أما سياسيا؛ المجتمع المدني يعتبر عنصرا أساسيا في الدولـــة الدستورية التي تحضى بالشرعية في مواجهـــة مواطنيها. وهو اتجاه هوبـــز ولـــوك. ثم تليها المدرسة الهيجليـــة – التي هي موضوع دراستنا- فالمدرسة الماركسيـــة.

لكننا لا ندرس هنا مفهوم المجتمـــع المدنـــي من حيث جذوره التاريخية (العريقة)، بل ندرسه من حيث أصوله ومقوماته العقليـــة أو المنطقيـــة حسب النظرة الهيجليـــة.

المجتمع المدنـــي يعبر عن المرحلة الثانية أو الوسطى من مراحل الأخلاق الاجتماعية. فبعد الأسرة – مرحلة أولى- وقبل الدولة – مرحلة ثالثة- يظهر المجتمع المدني ويتوسط دائرة الأخلاق الاجتماعية. فهي مرحلة وسيطة ومحوريـــة تكون فيها الفكـــرة قد خرجت عن ذاتها لتتموضع في الواقع مجسدة معها الإرادة الحرة للفرد، لكنها تكون جزئيـــة، حيث أن كل فرد يسعى نحو تحقيـــق حريته الذاتية وهو الشيء الذي جعلها جزئـــية.

فكرة المجتمـــع المدنـــي نتجت منطقيا من تفكك الأسرة. وتفكك الأسرة معناه انفصال أفرادها عن بعضهم البعض ليشكلوا أُسرًا جديدة – هذا ما نوضحه لاحقا-، وأصبحوا شخصيات مستقلة، فيبدو المجتمع وكأنه يتكون من **"ذرات اجتماعيـــة"** مثلما سماها هيجـــل. تشكل الأسرة غاية وهدف الفرد وهو داخلها (وهي غاية

كلية)، لكنه وهو عضو داخل المجتمع تصبح غايته الوحيدة هي ذاتـــه أو (أنـــاه)، ومن ثمَّ فإن كل فرد يعامل غيره من الأفراد على أنهم وسائل لتحقيق غاياتـــه، لأنه بدونهم لا يستطيع بلوغ تلك الغايات وتحقيق حاجاتـــه. وهكذا الأمر لكل فرد داخل المجتمع. ومن هنا ظهر مبدأ الاعتماد المتبادل بين هذه الذرات الاجتماعية.

بلغة هيجـــل، نسمي الحالة الأولى – معاملة الفرد لغيره كوسائل- باللحظة الجزئيـــة، أما اللحظة الثانية – التبادل- هي اللحظة الكليـــة. هذان هما المبدءان اللذان يُبنـــى عليهما المجتمع المدنـــي وهذا ما عبَّر عنه في قوله: "إن الشخص -العيني الذي هو نفسه موضوع غايتـــه الجزئيـــة، وبوصفـــه مجموعة الحاجات ومزيجـــا من الرغبات (النـــزوات) والضرورات المادية- هو المبدأ الأول من مبادئ المجتمع المدنـــي. لكن هذا الشخص الجزئي يرتبط بالضرورة بغيره من الشخصيات الجزئية الأخرى، الذي يؤسس كل واحد منهم نفسه، ويحقق إشباعه عن طريق الآخرين، في الوقت نفسه وبشكل بسيط ومحض عبر الكليـــة؛ وهذا هو المبدأ الثانـــي."[1]

الشخص العينـــي هو كل عضو داخل المجتمع، الـــذي يقوم على مبدأين أساسيين هما : الجزئيـــة، ممثلـــة في الفرد وهو يسعى نحو الإشباع معتمدا ومستعملا في ذلك غيره كوسائل. ثـــمَّ الكليـــة ممثلـــة في تلك الضرورة المتولدة من مبدأ التبادل بين أعضاء المجتمع لتحقيق حاجاتهم. فهذا هو **"المجتمـــع المدنـــي."**

بهذا المعنى، نقول أن المجتمع المدنـــي هو مجموعة من الأفراد المستقلين، والذين يسعون نحو تحقيق غاياتهـــم، والمتعارضين بعضهم لبعض. إذ فيه يعمل الأفراد وينشطون ويتعاقـــدون، لكن لا تحركهم سوى ذواتهم الأنانـــية ومصالحهم الشخصية، بحيث يتخذ كل واحد منهم غيره وسيلة لتحقيـــق ذلك. لهذا لا يستبعد ظهور صراع وانقسام بين أفراد المجتمـــع والذين لم يصبحوا مواطنيـــن بعد. "ومن ثم

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلسفـــة الحـــق**. ص. 431. فقـــرة.182. (بتصرف)

يبدو المجتمـــع المدني وكأنه فقد العنصر الأخلاقي، إذ يبدو هيجـــل في نهاية تحليلـــه أنه يقوم في الأعـــم الأغلب على **"السعي الذكي أو الحاذق"**، وذلك صحيح في الواقع طالما كنا ننظر إلى المجتمـــع المدنـــي على أنه المرحلة الأخيرة في التطور."[1] هذا يعني أن المجتمـــع المدني في الواقع، آخر من يظهر للوجود، لكن الترتيب الذي سلكه هيجـــل هنا هو ترتيب منطقـــي. فمن الناحية المنطقية المجتمع المدني هو الأول في الظهور ثم الدولـــة، لكن واقعيا العكس، وهدف هيجـــل في ذلك هو تبيان كيفية تطور الفكرة الشاملة عبر مراحلها الطبيعيـــة والمنطقيـــة.

تتطور الفكرة الشاملة حتى تصل إلى التحقق الكلي، بصورة تدريجية ومنطقية والتي تكتمل في الدولـــة. ويكون مصير المجتمـــع المدني – كغيره من العناصر التي رأيناها سابقا- أنـــه يمهد لظهور عنصر جديد ليختفي بعده وفق مسار جـــدلـــي، ويذوب داخل الدولـــة.

من كل هذا نستخلص أن الأشخاص وهم داخل المجتمـــع المدني، لن يكون بوسعهم بناء علاقات متينـــة، لأنهم ليسوا مواطنين بعد. هذا ما يستدعي، بالضرورة، ظهور سلطة أو هيأة أعلـــى وأوسع منـــهم، مهمتها رعاية هذه العلاقات والمحافظة عليها من أجل تحقيق سعادة الإنسان وحريتـــه. "في عملية السعي إلى تحقيق الغايات الأنانيـــة، يتشكل نظام كامل من الاعتماد المتبادل حيث يتداخل نسيج حياة الفرد وسعادتـــه، ووضعـــه القانوني مع حياة جميع الأفراد الآخرين وسعادتهم وحقوقهـــم بالفعل، ولا تكون مضمونـــة إلا داخل هذا النظام المترابط."[2]

وهذا يعني أن الفرد لا يستطيع وحده تشكيل وبناء المجتمـــع دون أن يتعاون ويدخل في علاقة تبـــادل مع غيره، وهو ما يكســـب عمله ونشاطه نوعا من الكليـــة

[1] - ولتر ستيـــس: **فلسفـــة هيجـــل**. ص560.
[2] - هيجـــل: **أصـــول فلسفـــة الحـــق**. ص. 432. فقـــرة.183.

– الكلية الفعلية والتامة لا تتشكل إلا في الدولة – لأن عمل الفرد هذا والذي يقصد من ورائه تحقيـــق غاية ذاتيـــة، قد يستفيد منه غيره أو كل المجتمـــع حين يتبادل معهم لضرورة خاصة، أي بطريقة غير مباشرة –كما سنرى ذلك في عنصر نظام الحاجات-.

هنا، يبدو تأثير آدم سميث والاقتصاد السياسي على هيجـــل واضحا، وأصبح واعيا بتأثير قوى علاقات السوق على ظهور المجتمـــع المدنـــي البرجوازي الذي غيَّر وجـــه العالم، خاصة في أوائل القرن التاسع عشر- بعد الثورة الفرنسية- وظهور الأسواق وانفتاحها خاصة بعد تحرر الإنسان من الإقطاع. "كانت الثورة السياسية في فرنسا، والتحول الاقتصادي في إنجلترا، يبدلان النسيج الاجتماعي للشرط الإنساني بما هو عليه. فالمجتمع المدني هو "نظام الحاجات" و لم يكن لدى هيجـــل أدنى شك في أن السوق هي التي نظمتـــه."[1]

إضافـــة إلى مبدأ نظام الحاجات والتبادل، كأول عامل في تطور وبناء المجتمـــع المدنـــي (والذي سنتوسع فيه أكثر في عنصر المبادئ التي تحرك المجتمع) يشير هيجل هنا إلى عنصرين مهمين ويساهمان في ذلك وهما: العمـــل والمعرفـــة (التربية والثقافة). "إن المجتمع يمارس ضغطا على أفراده كي لا يكونوا أنانيين، ولكن ليكونوا أفرادا صالحين، نافعين لجماعتهم القائمة عل مبدأ كلية العمـــل."[2] المجتمـــع المدني يجبر أفراده على العمل، لأن بالعمل تكون للفرد قيمـــة. أما التربيـــة (المعرفة والثقافة) التي يقصدها بالخصوص فهي التربية السياسية، حتى يتسنى للفرد المشاركة في الحياة السياسية لمجتمعـــه وللدولـــة التي ينتمي إليها، ويكون بذلك طرفا فعَّـــالا، خلافا لما كان عليه الإنسان في القرون الوسطى أين كانوا رعايا للملك، بحيث كانت الشؤون السياسيـــة مقتصرة على بعض الأشخاص فقط. "ومن ثمَّ فإن الغاية النهائية للثقافـــة هي التحرر، والكفاح من أجل تحرر أعلى...ويمثل هذا التحرر في الذات الفردية كفاحا عنيفا ضد

[1] - جون اهرنبرغ: **المجتمع المدني**. ص 245

[2] - E- Fleischmann. **La philosophie politique de Hegel**. Pge213.

التصرفات الذاتية الخالصة...وضد الهوى..."[1] لكن من دون أن يهمل التربية العامة للأطفال (كما سنرى ذلك في العنصر الموالي).

لنعد الآن إلى الفكرة التي أثرناها سابقا، والمتمثلة في التمييز الذي أقامه هيجل بين المجتمع المدني وبين الدولة. فكيف يظهر المجتمع قبل الدولة رغم أنها تحتضنه؟

نشير منذ البداية إلى أن المجتمع المدني يضم بداخله مؤسسات عديدة ومهمة منها جهاز الشرطة، الجماعات، النقابات، المحاكم...فهنا السؤال: كيف لمثل هذه الهيئات أن توجد داخل المجتمع قبل ظهور الدولة؟ الجواب هو: "هيجل لم يفترض لحظة واحدة أن هذه المؤسسات والمنظمات يمكن لها أن توجد بدون الدولة، فالمجتمع المدني لا يمكن أن يوجد بدون الدولة الذي هو مجرد عامل فيها، وإذا ما نظرنا إليه بمعزل عن الدولة لكان تجريدا محضا، ومع ذلك، فإنه لهذا السبب نفسه هو تجريد من الضروري أن يظهر في السير المنطقي قبل المؤسسة العينية وهي الدولة على الرغم من أنه يظهر في الزمان بعد الدولة."[2]

الترتيب إذن، هو ترتيب منطقي فقط، وهذا ما يجعل المجتمع المدني يتميز عن الدولة عند اكتمال نموها وتطورها، ولا يشكل سوى ذلك الجانب المجرد من الدولة أين يكون فيه الأفراد على شكل "ذرات اجتماعية" مستقلين ومتعارضين، وهذا التعارض يزول ويختفي في الدولة.

المجتمع المدني إذن، يُعرف ويتحدد بهذا الجمع بين تحقق المصالح الفردية وبين المصالح الجماعية؛ لأن غاية الفرد في المجتمع وفي الحياة كلها هي تحقيق السعادة والرفاهية. فمن وجهة النظر هذه، يمكن النظر إلى المجتمع المدني على أنه هو الدولة، لكن لا يزال مجردا لم يتموضع بعد و لم يبلغ الكلية.

---

[1] - هيجل: **أصول فلسفة الحق**. ص.438. ملحق الفقرة.187.

[2] - ولتر ستيس **فلسفة هيجل**. ص. 562.

2- مكونات وخصائص المجتمـــع المدنـــي (الأســـرة)

ها نحن نعود إلى العنصر الأولى من عناصر الأخـــلاق الاجتماعيـــة والتي هي الأسرة. فهي من جهة تعتبر مصدر المجتمـــع المدني ومن جهة أخرى تعتبر خلية أولية في تركيبتـــه، هذه الأسرة تميِّزها الأخـــلاق والعواطف التي تجمع بين أعضائها وأعلى هذه العواطف وأسماها عاطفة الحـــب. فوجود الأسرة له قيمة وهدف جوهري يكمن في إشبـــاع حياة خاصة وسعيـــدة.

كما قلنا سابقا، المجتمـــع المدني ينتج من تفكك الأسرة بانفصـــال أفرادها عن بعضهم البعض. وهذا لا يعني زوال الأسرة واختفائـــها، بل بالعكس توسعـــها وكبرهـــا، بحيث أن كل عضو (فرد) ينفصـــل عن أسرته الأصلية حين بلوغه سن الرشد ليكـــوِّن أسرة جديدة.

فالأسرة هي اللّبنة الأولى التي منها ينبّثـــق المجتمع المدني، ويعرِّفها هيجـــل كما يلي:" كماهيـــة مباشرة للروح، فالأسرة تُعرف بوحدتها العاطفية التي تربـــط بين أعضائها بالحـــب، بحيث أن الحالة الملائمة لهذه الروح هي الوعـــي بفرديتها وهي بداخل هذه الوحدة كجوهـــر موجود في ذاته ولذاته وأنها توجـــد كعضو في هذه الأسرة لا كشخص موجود لذاتـــه."[1] والحب معناه حسب هيجـــل، هو الوعي باتحادي مع الآخر، مما يجعلني أخرج عن العزلة وأتخلى عن الأنانيـــة. وهذا الحب لا بد أن يكون متبادلا بين الطرفين، حيث يتوجب على كل فرد أن يكون مستعدا للتضحية من أجل غيره (من أعضاء أسرته). ويميز هيجـــل بين الحب كشعور وعاطفة بين ذاتـــين فرديتين، وبين الحب في الدولة (حب الوطن)، أين تختفي هذه العاطفة

[1] - Hegel. O.P. cite. P^{ge} 185. P^{phe} 158.

وتتحـــول إلى تقبل القانون والخضوع له بمحض إرادتـــي مع الإحساس أنني لا أطيـــع سوى نفســـي.[1]

الإنسان بتكويـــنه لأسرة، يكون قد انتقل وخرج من ذاتيـــة مجردة إلى ذاتيـــة متعينة، والتي بفضلها يصبـــح كائنا له التزامات وارتباطات موضوعية مع غيره. بتعبير آخر، إرادتـــه الحرة تقوده لتقبـــل الواجب (devoir) للحصـــول على الحق (droit). وهذا ما يشكل المحتوى الأخلاقي للأسرة والذي يجعـــل منها مؤسسة اجتماعيـــة موضوعيـــة، كغيرها من المؤسسات تخضع للقوانين في حال نشوب خلاف بين أعضائها، كحال الطلاق مثلا بين الرجل والمرأة.

فالأسرة بصفتها إحدى تجليات العقـــل الموضوعي في شكل مؤسسات أخلاقية واجتماعيـــة، فهي تخضع في تنظيمها إلى قواعد وقوانين يحتكـــم إليها أفرادها للحفاظ على مبدأ تماثـــل الحقوق مع الواجبات لضمـــان استمرارها وتطورها، ووصول الإرادة الحرة إلى التموضـــع الفعلي. ويتدعم هذا التطور والاستمرار في حياة الأسرة بثلاث عناصر أخرى هي: **الـــزواج**؛ الذي به تولد الأسرة وتتشكل. ثم **ملكيـــة ودخل الأســـرة**؛ الذي بفضله تستمر في الوجود. **تربيـــة الأولاد** إلى غاية كبرهم وانفصـــالهم عن الأسرة الأصلية وهذا ما يعرف بتفكك الأسرة.

أ -<u>الـــزواج</u>:

بناء الأســـرة يكون بمحض إرادة الإنسان، لأنه لا يريد أن يظل يعيش في ذاتيتـــه اللامتناهية، بل يريد تحقيق واجباته الموضوعيـــة تجاه غيره. هذه الرغبة تقوده إلى تقبل الواجب للحصول عل الحـــق والانتماء إلى الأســـرة.[2] فما هو الهدف

[1] - هيجـــل: **<u>أصول فلسفـــة الحـــق</u>**. ص.616. راجع ملحق الفقرة.158.

[2] - E- Fleischmann.O.P.cité.p^{ge}.199.

والغايـــة من تشكيل الأســـرة؟ إنه الحفاظ عل النـــوع البشري، وهذا بفضل علاقة روحية إنسانية موجودة بين أفراد الأســـرة. إنـــه الـــزواج.

يقوم الـــزواج على الحب الذي يربـــط الرجل والمرأة ويوحِّد بينهمـــا إلى درجة أن يلغي كل منهما شخصيته المستقلة ويصبحان شيئًـــا واحدًا. الزواج علاقـــة روحية إنسانيـــة ساميـــة؛ الغرض منه ليس إشباع غريزة فردية أو تحقيق منفعة خاصة، بل هو رابطـــة أخلاقية روحية، وهو واجب، غايتـــه الحفاظ على النوع البشري. ويشترط فيه هيجـــل التراضي وحرية الاختيار. "لكن مصدر الـــزواج من الناحية الموضوعيـــة يكمن في القبول الحـــر لشخصين (الرجل والمرأة) ولاسيما موافقتهما على أن يجعلا من نفسيهما شخصا واحدا وعلى أن يتخلى كل منهما عن شخصيته الطبيعيـــة والفرديـــة ليتحد مع الآخر في شخصية واحدة."[1] التراضي الحـــر بين الزوجين شرط ضروري لنجاح واستمرار الزواج، وكذلك التراضي حتى في تكوين شخص جديد (الأولاد)، بالإضافة إلى الفضائل الأخلاقية التي يتمتع بها الطرفان. فلابد أن يكون هناك تكامل بينهما.

لكن، هل الزواج دائما يبنى على هذه الرابطـــة الأخلاقية (الحب)؟ كلا، هناك من المجتمعات التي يبنـــي فيها الزواج على غايات أخرى اجتماعية، اقتصادية، سياسية، عرفية...هذه المجتمعات عادة لا تولي اهتماما كبيرا لإرادة الطرفين، بل الوالدان ينوبان عنهما في كل شيء، لأن ما يهم الشاب والشابة هو الحصول على الزوجة أو الزوج.

كيف يتم الزواج الأخلاقي؟ الزواج الأخلاقي هو الذي يسبقه الحب، وينموا بصورة تدريجية وطبيعية، مما يولد رغبة متبادلة بين الطرفين في الزواج، والذي يقوم الوالدان بترتيب أموره. ثم يختتم بالاحتفال العلني به - رمزا له- بحضـــور جماعة من الأفراد الآخرين، وباستعمال ألفاظ ورموز لغوية، كصيغة الطلب والقبول – كما هي

[1] - هيجـــل: **أصول فلسفـــة الحـــق**. ص.408. فقـــرة.162.

الأعراف عندنا- والذي ينهى بالتصديق عليه من طرف السلطة المدنيـــة أو الدينيـــة. إلا أنه بصفته علاقة روحيـــة ساميـــة، الزواج ليس عقدا مدنيا كبقية العقود الأخرى التي تتعلق بالأشياء المادية والذي يحـــقُّ فسخه متى انتهينا من الانتفاع منـــه؛ فهو عقد جوهـــري يتعلق بكل حياة الفـــرد، يحكمه العقـــل مثله مثل جميع المؤسسات الأخرى.

كما دعـــا هيجل إلى أحادية الزوجة (monogamie) لأنه المبـــدأ المطلق الذي يجعل من الزواج علاقـــة أخلاقية ساميـــة. ونهى عن زواج الأقارب، إذ يرى أن الزواج ينبغي أن يتم خارج دائرة الأقارب. "...ليس من الواجب أن يتم الزواج بين شخصين أصلهما متحد بالفعل، يألف كل منهما الآخر، ويعرفه معرفة تامـــة،لأن الأفراد الذين يدخلون في نفس دائرة العلاقة لا يكون لهم شخصية خاصة متميزة يتفردون بها في مقابل الأفراد من نفس الدائرة، ومن ثم ينبغي أن يكون الطرفان من عائلتين منفصلتين، وأن تكون شخصيتهما مختلفة الأصل. وما دام تصور الزواج هو أنه عمل أخلاقي حر، وليس رابطة تتأسس مباشرة على الكائن الفيزيقي ورغباته، فإنه ينتج من ذلك أن الزواج بين أناس يرتبطون بعلاقة الدم يتعارض مباشرة مع هذا التصور..."[1] حجته في ذلك أن النسل الذي يأتي من مثل هذا الزواج يكون ضعيفا ومريضا – وهذا ما ثبت علميا حديثا- ولاحظه هيجـــل عند الحيوانات خاصة.

ب- ملكيـــة ودخـــل الأســـرة:

الأسرة في مسارها تشبه حياة الفرد. فكما يحتـــاج هذا الأخير إلى ممتلكات، فإن للأســـرة كذلك ممتلكات وحاجيات، بل أكثر من ذلك هي تحتـــاج أيضا إلى دخل مـــالي (الثروة) يضمن استمراريتها واستمرارية الحـــب الذي تقوم عليه. "لا تقتصر حياة الأســـرة على الملكية وحدها، بوصفها شخصا كليا دائما، بل

[1] - نفس المصـــدر السابـــق. ص.415-416. فقرة.168.

تحتاج إلى حيازات تتم بصفة خاصة بالدوام والأمان، أعني تحتاج إلى ثروة ورأسمال."[1] أما مضمون وتركيبة هذه الملكية وطريقة تطويرها والحفاظ عليها، فهي من صلاحيات ومهام المجتمع المدني والدولة –كما سنرى ذلك –

وبما أننا شخّصنا الأسرة وجعلناها مثل الفرد، فهي إذن تحكمها قوانين وقواعد ولها رئيسها الذي يدير شؤونها ويضمن تحصيل دخلها وملكيتها التي تصبح ملكاً يشترك فيه الجميع – جميع أفراد الأسرة – ولو أن الأب (رب الأسرة) هو وحده الذي حصّله، هذا ما يتمثل في حق الأولاد في التربية والعلاج وغيرها من الالتزامات.

ج- تربية الأولاد وتفكك الأسرة:

إن ما يجعل من الزواج وحدة خارجية وموضوعية هم الأطفال الذين يولدون بتراضي الطرفين، ويتم إسقاط ذلك الحب الذي يجمعهما على هؤلاء الأطفال. والأطفال بدورهم (كونهم رجالا بالقوة) يتحولون يوما إلى آباء ويتزوجون، وهكذا دواليك، تتوالى الأجيال وتتعاقب.

الأولاد هم ثمرة العلاقة الأخلاقية التي جمعت بين الرجل والمرأة بعاطفة الحب، فهم يعبرون عن التموضع الحقيقي لهذا الحب. لهذا فالأب بصفته رب هذه الأسرة عليه التزامات تجاه أولاده من نفقة وتربية وعلاج وتعليم، وكذلك تجاه زوجته مهما كانت علاقتهما – حالة انفصالهما مثلا – فإنه ملزم بالنفقة عليها، كما يلزم على هذه الأخيرة – الزوجة – أن تشاركه هي الأخرى في غرس العقل الكلي في نفوس أولادهما وكذلك تطوير حريتهم التي يملكونها بالقوة حتى تصير بالفعل. "للأطفال حق الإعالة والتربية عل نفقة الثروة المشتركة للأسرة.

53- نفس المصدر السابق. ص.416. فقرة.170.

ويقوم حق الوالدين في خدمة أطفالهم ورعايتهم على أساس الواجب المشترك في المحافظة على الأســـرة عموما، ويتحدد هذا الحق بهذه المهمـــة."[1]

الأولاد يجب أن يعاملوا كأشخاص راشديـــن، وأن لا ينظر إليهم على أنّهـــم ملكية للوالدين أو حتى للأسرة، يُصنـــع بهم ما يشاء. بل يجب دمجهـــم في المودة والمحبـــة التي تربط كل أفراد الأسرة، وجعلهم منذ الصغر مستقلين أحرارا قابليـــن العيش في المجتمـــع، أي منحهم سلطة أخـــذ القرار وتحمـــل المسؤولية والاعتماد على النفس – لكن بمراعاة الوالدين – وعـــدم معاقبتهم أثناء الخطأ لأن هذا يؤدي إلى قمـــع إرادتهم الحرة ويمنع تطورهـــا. حتى الخدمات التي تطلب من الأطفال القيام بها يجب أن يكون الهدف منها تربويا وليست غايات في حد ذاتهـــا. وهذا ما يؤكده في النص التالي: "الأطفال أحرار بالقوة، ولا تجسد حياتهم بطريقة مباشرة سوى هذه الحرية الكامنـــة. ومن ثمَّ فهم ليسوا أشياء ولا يمكن أن يتحولوا إلى ملكية سواء لآبائهم أو لغيرهم. ولتربية الطفل من حيث علاقته بالأسرة، غاية إيجابية هي غرس المبادئ الأخلاقية فيه في صورة وجدان مباشر لا تظهر فيه الخلافات علانية، ومن ثمَّ تزويده بأساس الحياة الأخلاقية بحيث يحيا قلبه في السنوات الأولى من حياته في حب وثقة وطاعة.."[2]

هنا ، هيجـــل ينتقد علماء ومنظري التربيـــة، ويخص بالذكر أصحاب نظرية اللَّعب في التربيـــة. فهو يرى أن فرض أي نوع من اللعب يزيف العالم أمام أعين الأطفال وهم الذين يحملون في ذواتهم رغبة في الانتساب إلى عالم الكبار البالغيـــن، بهذه الطريقة يبدو لهم العالم على شكل لُعـــب، ويُظهرون الطفل أنه دائما في حالة

[1]- نفس المصـــدر السابـــق. ص.418. فقرة.174.
[2] - نفس المصـــدر. ص. 418-4198. فقـــرة. 175

اللاَّنضـــج. وهذا ما يشكل عائقا لنمو الطفل وبلورة قدراتـــه الذهنيـــة والفكرية، لأن الطفل رجل بالقوة، ولما يكبر يكتشف هذا الزيف يثور عليه وينبذه.[1]

نظريات التربيـــة عديدة ومتنوعة منذ القديـــم إلى يومنا. لكن، ولقد قدَّر بدوي في تحليله لهذا النص، أن نظرية هيجـــل هذه تبدو صائبة، إلا أنها لم يؤخذ بها من طرف علماء التربيـــة.[2]

هذا الطفل لما يصبـــح رجلا بالفعل أي راشدا، ينفصل عن أسرتـــه الأصلية. من هنا يبـــدأ تفكك الأسرة وانحلالها - أول عامل- بعد أن يصبـــح ذلك الطفل شخصية حـــرة مسؤولة أمام القانون، إذ باستطاعته الآن أن تكـــون له ملكية خاصة به ويتصرف فيها بكل حريـــة. هذا من جهة. من جهة أخرى، هذا الطفل الذي يصبـــح شخصية مستقلة يؤســـس أسرة جديدة عن طريق الزواج هو الآخر. الأطفال (الذكور) يصبحون أربابَ أسر، والإناث يصبحن زوجات. ويصير بذلك اهتمامهم الجوهري كله منصبا صوب هذه الأســـرة الجديدة التي كوّنوهـــا.[3]

وتوجد صيغة أخرى - ثانية- لتفكك الأســـرة إضافة إلى الأولى وهي وفاة أحد الوالدين خاصة الأب. الثـــروة التي يتركهـــا تصبح ميراثا يقتسم بين أفراد الأسرة حسب القرابة والتي يحددها القانون، أو عن طريق وصيـــة يوصى بها قبل موتـــه، وإما وفقا لترواتـــه وأهوائـــه.

الصيغة الثالثة لتفكك الأســـرة هي الطلاق. يقع بانفصال وإنهـــاء العلاقة الزوجية، ليتحول ذلك الحـــب الذي جمعهما إلى كراهية. والمحكمة هي التي تتدخل للنظر ودراسة هذه الحالة بأن تُصلـــح بينهما إن أمكن الأمر وإلا تحـــدد حقوق

[1] -Eugen fleischmann. **La philosophie politique de Hegel**. P^{ge} 204.

[2] - د. ع. بدوي: **فلسفـــة القانون والسياســـة عند هيجل**. ص.117.

[3] -Hegel. O.P. cité voir P^{ge} 197. P^{phe} 177.

وواجبات كل طرف والتي تترتب من هذا الطلاق مثل نفقة الزوجة وغيرهـــا. هيجـــل لم يجعل من الطلاق أمرا سهلا خاضعا لأهواء ونزوات عابرة للأشخاص، كما لا يمكن أن يكون هناك إكراه لربـــط وتقييد الزوجين في حالة استحالـــة مواصلة الحياة معـــا. هنا يشترط تدخل سلطـــة أخلاقية تحاول الصلح – إن أمكن- فإن تعذر فلا يجب أن توافق بسهولـــة إلا بعد التأكد من أن النفور بينهما أصبح متبادلا وكاملا.[1]

من كل هذا نستنتـــج أن الأسرة تتحرك وتتطور ويتحرك معها المجتمـــع المدني ويتطـــور. فمـــا هـــي المبادئ الـــتي تحـــرك هـــذا المجـــتمـــع؟

3- المبـــادئ التـــي تحـــرك المجتمـــع المدنـــي:

تفكك الأسرة لا يعني زوالهـــا واختفائها، إنما ظهور أسر جديدة وكثيرة فيها تتحول إرادة الفرد الحرة من السعي نحو تحقيـــق مصالح هذه الأسرة – وهو بداخلها – إلى السعي نحو تحقيق غاياته ومصالحه الذاتيـــة بعد أن كانت الأسرة غايته الوحيدة. تختفـــي الكلية التي كانت تميِّـــز علاقة الفرد بالأسرة لتظهـــر الجزئية التي تميِّـــز ذات الفرد وحده والتي تسيرها وتحكمها غرائز وأهواء وحاجيات الفرد الذاتية. وهو أول عـــامل محرِّك للمجتمع المدني للوصول إلى الكلية والموضوعية. " الجزئي كشيء محدد عامة يقابـــل كلية الإرادة. هو ما يشكل نظام الذاتيـــة التي تبلغ الموضوعيـــة أي الإشباع والتحقـــق؛ وهذا بواسطة الأشياء الخارجية وتملكها، وعن طريق العمل والنشاط والإنتـــاج..."[2]

كما يتخلى الفرد عن فرديته وذاتيته وهو خارج أسرتـــه الأصلية، كذلك الأسرة، وهي داخل المجتمع، في اتحادهـــا مع باقي الأسر، هي كذلك تتخلى عن

[1] - هيجـــل: **أصول فلسفـــة الحـــق**. ص.420. راجـــع الفقـــرة.176.

[2] - Hegel. O.P. cite. P^{ge} 208. P^{phe} 189.

شخصيتهـــا وتتحد مع غيرها من الأسر، في اتحاد خارجي بدعوى الضرورة، لأن الأسرة بمفردها لا تقدر على تلبية كل حاجيات أفرادها المتعددة، كما لا تستطيع الحفاظ على وحدتها الأخلاقيـــة. هذا الوضع هو الذي يدفعها ويفرض عليها أن تدخل في علاقات مع غيرها من الأســـر لأجل التبادل والإشباع. من هنا تولَّدت الضرورة لتشكـــل المجتمـــع.

يحقـــق الإنسان إشباع رغباته الخاصة، وهذا ما يفتح ويمهد السبيل لظهور الكلية بتطوير هذا النظام ، من هنا يظهر وينشأ نظام قائم على التعـــاون والتبـــادل بين الأفراد من أجل الإشباع، والذي يعتبر محرك المجتمـــع المدني والقائم على ثلاثـــة عوامل أساسية هي: نظـــام الحـــاجـــات؛ تقسيـــم العمـــل؛ وثـــروة المجتمـــع.

أ- نظـــام الحـــاجـــات:

الإرادة تسعى لتحقيق الموضوعية – فردا كانت أم أسرة- أي الإشباع. والإشباع يرتبط: أولا؛ بالأشياء الماديـــة الخارجية، كالأكل واللباس والسكن وغير ذلك من ضروريات الحياة. الفرد في سعيه نحو الإشباع، يعتمد على غيره ويستخدمه كوسيلة لذلك، والعكس صحيح. من هنا ظهر نظام الحاجات والاعتماد المتبادل بين الأفراد داخل المجتمـــع. ثانيا؛ يكون بالعمـــل، والذي يعتبره هيجـــل الحد الأوسط بين الذاتي والموضوعي. معنى هذا أن الشخص الذي ينجز عملا يحقق به غايـــة ذاتيـــة، وفي نفس الوقت يحقق غاية كلية لأن الجميع يستفيد. "عبر التقدم الجدلي يتحول لهاث الفرد من أجل ذاتـــه إلى توسط من خلال الكلي، لينتج من ذلك أن كل فرد يكسب، وينتج، ويتمتع على حسابـــه الخاص هو، في الوقت نفســـه ينتج ويكسب من أجل منفعة ومصلحة شخص –أشخاص- آخر."[1]

[1]- Hegel. O.P. cite. P[ge] 213. P[phe] 199.

إن سير هذا النظام وإضفاء المعقولية عليـــه، يكون بفضل **"الفهم"**. هذا الأخير يعمل على التوفيق والمصالحـــة والتوازن بداخله، لأنه، وكما سنرى ذلك، ستكون له إفرازات سلبيـــة تعيق السير الحسن لنمو الفكرة، كالفقر والبؤس والصراعات وغيرها. هذا الفهـــم يتمثل في **"الاقتصاد السياسي"** الذي يرجع إليه الفضل في إيجاد القوانين لهذه الإفرازات والأحداث التي ينتجها نمو وتطور وتناقضات المجتمع المدنـــي. "الاقتصاد السياسي هو العلم الذي يبدأ من هذه النظرة إلى الحاجات، وإلى العمل، ثم عليه بعد ذلك مهمة تفسير حركة الجماهيـــر وسلوكها وعلاقاتها في تعقدها وتشابكها وما لها من طابع كمي وكيفي."[1] يمجد هنا هيجـــل علم الاقتصاد السياسي بعلمائـــه: آدم سميث(A.smith) ؛ ساي (Say) ؛ ريكاردو(Ricardo) . ويعتبره مفخرة للفكر لأنه هو الذي وضع قوانين لتنظيم العمـــل، والسوق، والتجارة، وعالم المـــال والنقـــد، والاقتصاد عمومـــا.

الآن، في المجتمع المدني، تظهر هناك تسمية جديدة ومصطلح لأول مـــرة وهو "المواطن" (Citoyen)أو "البرجـــوازي" (Bourgeois)، وهذا خلافا للمراحل السابقة أين كنا نستعمل تسمية الشخص (personne) – في دائرة الحـــق المجرد- أو الفـــرد (Individu)- في دائرة الأخلاق الذاتية-.

نظام الحاجـــات إذن مرتبط بنظـــام الإنتاج والعمل (الاقتصاد). فإن تعدد وتنوع حاجات الفرد يستدعي بالضرورة تعـــدد وتنوع وسائل وسبل تحصيلها، كما يستدعي كذلك تصنيفها وتمييزها بمبـــدأ اللـــذة والأولويـــة مما يجعلها متوازنة ومهذبـــة (عدم الإفراط). إلا أن الطلب المتزايد للمواطنين في الإشباع، حسب ما تقتضيه الحياة العصرية لهم، وفي وسائل وسبل تحصيلـــها، يؤدي إلى ظهور الترف (الغنى الفاحش)، - وهو أمر مخل بالتوازن الذي تحدثنا عنه سابقا- وفي الجهـــة المقابلة

[1] - هيجـــل: **أصول فلسفـــة الحـــق**. ص.439. فقـــرة.189.

ينمو البؤس والفقـــر. هذه الوضعية قـــد تؤدي إلى الصراع والتصادم بين الطرفين. وهو الأمر الذي سنرى كيف يعالجه هيجـــل لاحقا في العامل الثالث من العوامل التي تحرك المجتمـــع المدني (ثروة المجتمع).

نظام الحاجات وعلاقتـــه بالعمل والإنتاج (الاقتصاد) هو أول عنصـــر مؤسس لمجتمـــع كلي، لأن الفرد لّما يسعى نحو إشباع حاجاته يقـــوم بعمل ونشاط معين فإنه بهذا العمل يكون قد حقّق غايـــة كليـــة يستفيد منها المجتمـــع، إضافة إلى تحقيـــق غايته الجزئية.

ب- تقسيـــم العمـــل:

الإنسان لا يستهلك ما تقدمـــه له الطبيعة في حالته الخامة، إنما يجـــري عليه تحويلات حتى يستخرج منه مواد استهلاكيـــة. هذه العملية تتطلب جهدا ونشاطا يقـــوم به الإنسان وهذا ما يدعى بالعمـــل، ثاني عنصر مؤسس للمجتمع المدني. فالعمـــل هو هذا النشاط والجهد الذي يبذلـــه الفرد لإنتاج الوسائل الخاصـــة لإشباع حاجاتـــه "ولهذا ترانا نقول إن منتجات الجهد البشـــري هي التي يستهلكها الإنســـان"[1]. أي وبحسب تعريف **جـــون لوك** للعمل: "فهو تحويل الأشياء الطبيعيـــة (الخامة) قصد استهلاكهـــا واستخدامها والانتفاع منها."[2]

كمـــا كانت حاجات الفرد متنوعة ومتعددة، فإن العمل أيضا يكون متعددا ومتخصصا هو الآخر (ظهور تخصصات) بحسب هذه الحاجات و ما يقتضيـــه تطور حياة الفرد. لهذا نجد العامـــل مرتبط طوال حياتـــه بعمله لتحقيق وتلبية رغباته ورغبات غيره والعكس بالعكس؛ لأن الفرد الواحد (العامل) لا يمكن له ممارســـة كل

[1] - نفس المصدر السابق. ص. 443. فقـــرة 196.

[2] -E- Fleischmann :O.P.cite. P^{ge} 218.

أنواع المهن والحرف والتخصصات الموجودة، بل يكتفـــي بواحدة أو ببعض منها حسب قدرتـــه.

العامل قبل ممارسته لأي نشـــاط، عليه أولا أن يحـــقق بعض الشروط التي تتمثل في معرفـــة ميدان تخصصه معرفة نظرية – عامة أو معمقة – حسب أهمية العمل. وهذا ما قد يتعلمـــه في مراكز متخصصة لذلك أو في جامعات وغيرها. بصفة عامة، يجب أن يفهـــم ما يعمل لأن دور الفهـــم مهم جدا وهو يعتمد على العقـــل واللغـــة. أما المعرفـــة التطبيقية فهي تتعلق بالجانب التقنـــي، والتي تؤهل العامل للدخول في ميدان الإنتاج والعمل الميداني وتكسبـــه استعدادا وقابلية دائمة للعمل والإنتـــاج. هذا ما يولد روح المنافســـة في العمل الذي ينجزه، خاصة من خلال تكريمـــه وترقيتـــه ماديا ومعنويـــا.

بفضل هذا التخصص في العمـــل و تنوع وسائل تحقيـــق الإنسان لحاجاته، يكتسب العمل صفة الكليـــة. وينتج منه بالضرورة تقسيم العمـــل الذي هو عامل أساسي في تبسيط وتسهيل العمل ورفـــع الإنتاج وتطويره. وفي نفس الوقت يكمل ويتمم الارتبـــاط في الحاجات والمبادلات بين الأفراد ويجعلهـــا ضرورية أكثر.[1]

نظام التبادل سمـــح بظهور نظام إشبـــاع الحاجات، وهذا الأخير أدى بدوره إلى ظهـــور تقسيم العمل. من هذا الأخير تشـــكّل وتطـــوّر الإنتاج ووسائل تحقيق الحاجات وضمان التبـــادل بين الأفراد، وهو ما يمثـــل ثروة المجتـــمع والتي يشترك فيهـــا الجميع ويستفيد منهـــا.

[1] - Hegel. O.P. cite. Voir P^{ge} 213. P^{phe} 198.

ج- ثــروة المجتمــع:

من هذا الارتباط بين المواطنين في تحقيــق حاجاتهم، ومن تقسيم العمل، يتحول السعي من تحقيق المصلحة الخاصة الجزئيــة إلى تحقيق المصلحة العامة الكليــة. وهذا بفضل وعي الفرد بهذه الحركة الجدليــة، بأن كل واحد يعمل وينتج ويتمتع لذاتــه الخاصة، فإنه في المقابل يُنتــج ويُمتِّــع غيره. هذه العملية الجدليــة هي التي تشكِّل ثــروة المجتمع ورأسمــاله الذي أنتجه أعضائه.

هناك وسيلتان يساهم الفــرد بهما في تحصيــل وتكويــن ثروة المجتمع؛ **أولهما:** عن طريق الثــروة الشخصية التي يملكها (البرجوازية) والتي يستثمرها. **وثانيهما:** قدرات وكفاءات الفرد الشخصية، فكريــة كانت أم فيزيائيــة، التي يحولها إلى جهد عملــي يحوِّل بها الطبيعة إلى وسائل ومواد استهلاكية. لكن في هذه الحالة نجد أنفسنا أمام إشكــالية كبيرة تتمثل في عدم تســاوي وتماثــل أعضاء المجتمع سواء من الناحية الماديــة أو القدرات الفكريــة والفيزيائيــة. وهي فوارق متفاوتة في الأصل بين البشــر.

من هذا نستخلص أن حتى التركيبة البشرية للمجتمــع خاضعة للتنوع والتعدد الذي يميِّــز حاجات الفرد ووسائل إشباعها، بالتالي ينقسم المجتمــع إلى فئات بحسب تقارب مستواها وتماثــل وظائفها، ليظهر ما سماه هيجــل بالطبقات الاجتماعية. وهذه الأخيرة، ظهورها ووجودها حتمي، أملتــه ظروف الفرد داخل المجتمــع لأنه "من العلامات المميّزة لوجود مجتمع مدنــي ثم بعده الدولــة، هو انقسامــه إلى طبقات اجتماعيــة." [1] فوجودها ضروري وحتمي وطبيعي. بالتالي فلا مجال للمطالبة بالمساواة، حسب هيجل.

[1] - Eugen fleischmann. O.P. Cite. P[ge] 222.

قسّم هيجـــل المجتمع المدني إلى ثلاث طبقات اجتماعية هي : الطبقـــة الجوهريـــة (طبقة الفلاحين والمزارعين)؛ طبقـــة الصنـــاع؛ الطبـــقة الحاكمـــة (الطبقة الكلية).[1]

الطبقـــة الأولـــى – الجوهرية – تكتسب ثروتهـــا من المنتجات الطبيعية للأرض التي تخدمها. يقوم الفلاح أو المزارع بحـــرث وخدمة الأرض التي تكون ملكا له كشرط أساسي، ويستغلهـــا استغلالا عقلانيا وموضوعيا.[2] كما يمكن أن نضيف إليها تربيـــة الحيوانات. وما يميز حياة هذه الطبقة هي البساطة والقناعة، بحيث يرضى أعضائها بما تقدمه لهم الطبيعـــة (الأرض التي يخدمونها) شاكرين الله على نعمه، ويعيشون منها، رغم أن إنتاجهم في الغالب يكون مرتبطا بالظروف المناخية والبيئيـــة، كالتربـــة الخصبـــة، تساقط الأمطـــار، الآلات وغيرها. وبالتالي فهي تشعر بنوع من التبعيـــة والاعتماد على الغير مقارنـــة بالطبقات الأخرى التي تكون أكثر حرية واستقلاليـــة. لكن رغم ذلك يحرص هيجـــل حرصا شديدا على استمرار هذا العمـــل.

الطبقـــة الثانيـــة – طبقة الصناع – وتعمل على تحويـــل المنتوج الطبيعي عن طريق العمل الفكري أو العضلي (الفيزيائي) أو بهما معا. هذه الطبقة تضمـــن إنتاج ما تحتاج إليه لوحدها، وينقسم نشاطها إلى ثلاثة أقسام هي: عمل الحـــرفي؛ يسعى إلى تحقيق حاجات أفراد محددين بطلب منهم. ثم يليه عمل الصنّـــاع؛ وهو أكثر اتساعا ونشاطا من الأول، هو الآخر يسعى لتلبيـــة حاجات الأفراد. وأخيرا العمل التجـــاري؛ يقوم على البيـــع والشـــراء لما أنتجه الفلاح والحرفي والصناع. (عملية التبادل) هذه العملية تتم بواسطة الأموال (النقود).[3]

[1] - Hegel. O.P. cite voir P^{ge} 215. P^{phe} 202.
[2] - ibid. voir P^{ge} 216 et 196. P^{phe} 204.
[3] - ibid. voir P^{ge} 217. P^{phe} 204.

الطبقـــة الثالثـــة والأخيرة (الطبقة الكلية)؛ تتكفـــل بالمصالح العامة للمجتمع. أعضائها (الحكام والنواب) يبعـــدون من كل عمل مباشر من تلك الأعمال السالفة الذكر، لأن كسبـــهم وحاجاتهم تُحقق لهم من طرف الدولـــة كي تصرف عنهم كل روح ذاتيـــة قد تغفـــلهم عن خدمة الصالح العام.[1]

إلا أن التقسيم الذي وضعه هيجـــل للمجتمع يختلف عن ذلك التقسيم الذي ميّـــز الدول والإمبراطوريات الشرقية القديمة والذي كان قائما على عامـــل الميلاد عند الهنود (نظام الطبقات المغلقة-castes) أو بتحديد من الحاكم (جمهورية أفلاطون)[2]. هنا هيجـــل، يلقي باللوم على أفلاطون الذي كان ينظر إلى طبقات المجتمـــع أن تقسيمها من اختصاص الحاكم، فهذا يتنافى والمبدأ الأخلاقي للفرد وإنكار لحقوقـــه الذاتية وللحريـــة. بينما تقسيمه هو تقسيم وظيفـــي وتمييـــزي فقط بين مختلف فئات المجتـــمع، حسب عمل ونشاط كل فرد، بل أكثر من ذلك، جعـــل انتماء الفرد لطبقة معينة ضروريا وشرفا لـــه. فهو إرادي واختياري وحر، حسب قدرات كل فرد في إنجاز الوظائف المختلفـــة.

مبدأ التبادل والحاجات لم يصـــل بعد إلى الكليـــة والموضوعية، لأن الثروة التي تظهر في المجتمـــع عن طريق العمل تخلق فئة الفقـــراء من جهة وفئة الأغنيـــاء من جهة أخرى، لأن هيجـــل لم يميِّز في تصنيفه هذا بين مالكي رؤوس الأموال ووسائل الإنتاج وبين العامل الذي يبيـــع جهده ونشاطه - وهو الأمر الذي يتفطن له في الدولة حين وضـــع الأول (مالك رأس المال) في غرفة برلمانية عليا. ووضـــع الثاني (العامل) في غرفة برلمانية سفلى (كما سنرى ذلك لاحقا في دراستنا للسلطة التشريعية)- هذا التناقض أدى إلى ظهور صراعـــات وخلافـــات داخل المجتمع مما استدعى تدخل الدولـــة بمؤسساتها للحـــد من ذلك ومحاولة إزالـــة هذه

[1] - ibid. voir P^{ge} 217. P^{phe} 205.
[2] - ibid. voir P^{ge} 218. P^{phe} 206.

التناقضات. وهذا ما يمهد لنا الطريق للانتقال إلى الأقسام الموالية التي يعالج فيها هيجـــل كيفية حماية المجتمـــع المدني من الصراعات والتناقضات.

فما هي هذه المؤسسات التي تتـــولى عملية الحـــد من تناقضات وصراعات المجتمـــع المدنـــي؟

4- حـــدود المجتمـــع المدنـــي:

الفكرة الشاملة لم تصـــل بعد إلى درجة الموضوعية بسبب تناقضات المجتمـــع المدني، رغم دخوله – كما أشرنا إلى ذلك سابقا – في نوع من الكليـــة بفضل تطور نظام الحاجات وتقسيم العمـــل، إلا أنها غير تامة. فالمجتمع في حاجة إذن إلى مؤسسات تعمل على إتمـــام وتحقيق مبدأ الكليـــة، والتي من شأنها أن تحد من هذه التناقضات والصراعات التي تميِّـــزه في سيره وتطوره إلى حد الآن.

هذه المؤسسات تكون ذات سلطة ردعيـــة وتهذيبيـــة، تسيرها قوانين وقواعد عامة. وهذا ما يتمثل أولا: في جهـــاز العدالـــة (المحاكم) التي تحـــرص على تطبيق القوانين على الحالات المعروضة عليها والفصـــل في النزاعات من أجل حماية حـــرية الفرد. ثانيا: الجماعـــات (الإدارات) والشرطـــة والنقابـــات. تقوم كل منها بوظيفتها ومجال تخصصها وتدخلها، لكن يجمعها هدف واحد وغاية وحيدة هو تحقيق الكلية والموضوعية، أي تحقيق العقل.

أ- جهـــاز العدالـــة:

التحول الذي أحدثه مبدأ التبادل والتعاون بين أفراد المجتمـــع وكذا تقسيم العمل في علاقات أفراد نفس المجتمـــع، والتي أصبحت موضوعية، أدت إلى ظهور مبدأ تماثـــل الحقوق والواجبات للأفراد بعضهم تجاه البعض وحتى بين الأفراد والدولة، مما جعل منه سلطـــة قائمـــة في المجتمع على شكل قانـــون – قوانين – من هذا

نستنتـــج أن موضوع القوانين هو علاقات الأفراد الخارجية فيما بينهم من خلال الحق والملكية والعقد والخطأ والجريمة وغيرهـــا، والتي تمّ استنباطها بالفعل. والذي يقوم جهـــاز العدالـــة بتنظيمـــه.

هذا الجهاز – النظام- بقوانينه غير خاضـــع للضرورة الميكانيكية الآلية التي تحكم عالم الأشياء والحيوان، لأن المجتمـــع بأفراده يعـــي ويعقل هدفه وغاية وجوده في هذا العـــالم. وهنا تكمن إنسانية الإنسان ، فالإنسان إنســـان ليس بسبب أنه أبيض أو أسود أو عربي أو مسلم أو مسيحي، إلى غير ذلك من الخصوصيات التي تميز البشـــر، إنما يكون إنســـان بفضل ذكائـــه، وعلمـــه وقدرته على التفكير والوعي في صورة كليـــة. لذا يحثنا هيجـــل على أن لا يتوقف الإنسان عن التفكير بل ويدرب نفسه على ذلك، ويتجنب التعامل بالأحاسيس الخالصة والتي تكون في الغالب ذاتيـــة. بل علينا أن نضفي على أفكارنا طابع الكليـــة، ونوجه إرادتـــنا بواسطة مبدأ كلي.[1] وهذا ما أكده كذلك في قوله: "بمقدار ما يفكر العقـــل فإن مضمونه وموضوعه يبقيان شيئا كليـــا، بينما يعتمد سلوكه الخاص على النشاط الكلي. والكلي يعني كذلك في حالة الإرادة من حيث ماهيتها ما هو خاص بـــي، كما يعني الفرديـــة على حد سواء."[2]

بالرغم من أن الضرورة الاقتصادية والحاجة هي التي تحركـــه. إلا أن الإنسان بذكائه وعقله استطـــاع تجاوز هذه الضرورة إلى الحريـــة بحركة إرادية، وهنا تكمن عبقريـــة هيجـــل، ويتضـــح أكثر اكتشافه الكبير والذي يميِّـــزه عن كل سابقيه من الفلاسفة.[3] وهذا ما يتضح أكثر في الدولـــة من خلال علاقتها بالفرد – المواطن – من طاعة هذا الأخير لها وتضحيتـــه من أجلها ومساهمته في تطويرها. ويقابل هذا، حرص

[1] - هيجـــل: **أصول فلسفـــة الحـــق**. ص.451- 452. راجـــع ملحق الفقـــرة.209.

[2] - نفس المصدر السابق. ص. 156. ملحق الفقـــرة 13

[3] - Eugen fleischmann. O.P. Cite. P^{ge} 227.

الدولـــة على المحافظة على حريـــة الفرد وممتلكاته وتوفير ما يحتاج إليه وتحقيـــق رفاهيته وسعادتـــه. كل هذا يحدث وفق إرادة الفرد الحرة وليس وفق ضرورة آليـــة.

نستنتـــج من كل هذا أن الكائن الحـــر الذي تكون الحرية جوهـــره هو الذي يخضع للقوانين وللتشريعات، وهو الوحيد الذي له الحق في تقريـــر مصيره وتحقيق فرديتـــه. هذا الكائن الحـــر هو الإنسان الفرد (المواطن). لأن حتى بقية الأشياء المادية والحيوان معها تسيرها قوانيـــن محددة ومضبوطة، لكن دون أن تعيهـــا وتعقلها، فهي تسير بصفة آليـــة ميكانيكية ثابتة لا تتغير طول الدهر. بينما الإنسان يتميّـــز عن عالم الأشياء والحيوان كونه هو الذي يضع القوانين التي تنظِّم حياتـــه بإرادته الحرة وبحسب طموحاته ورغباتـــه، وبمعرفة تامـــة للأسباب. فتكون هذه القوانين بالتالي تـــعبيرا عن الاستعدادات الحرة للذّات، ولا يكون في طـــاعة قوانين يراها جائرة وظالمة تسير عكس إرادتـــه الحـــرة.

إن وعي القوانين من طرف الفرد هو أول ميـــزة لهـــا. أما الميزة الثانية التي تتميّز بها القوانين فهي علانيتهـــا. لا تكون القوانين المشرعة سريـــة بل يجب نشرهـــا وإذاعتها بين كل أفراد المجتمـــع، حتى يكون الجميع على علم ودراية بها، ويتسنى لهم جميعا إبداء آرائهم فيها، لأن القانـــون ليس سوى مجرد حكم قائم لا ألـــزم به إلا حين معرفتي له واعترافـــي بـــه على أنه قانوني، ويعبر عن إرادتـــي، ويجسِّد حريّـــتي ويحفظها ويطورهـــا. لهذا يجب كتابتها على شكل مدونـــة قانونية، تعرض للمناقشة كي يُزال عنها كل غموض أو تناقض مع إرادة الفرد الحـــرة. وهذا هو الشيء الذي يعطيها صبغـــة الموضوعيـــة.

من الظلم ســـن وتشريع قوانين بلغـــة ميتة ومبهمة يصعب على المواطن فهمها، بالتالي يجهل القوانين السارية في بلـــده. وإنه من الظلم كذلك، أن يجعـــل أهل التشريع أنفسهم أنهم أولـــى الناس بهذا العلم ويحتكرونـــه لوحدهم، ويحرمون بقية

المواطنين في مناقشتها أو تعديلها، إن اقتضى الأمر ذلك، أو حتى رفضها إن رأوا أنها لا تناسبـــهم. هذا العمـــل، حسب هيجل، لا يستدعي منا أن نكون محترفين في علم القانون حتى يُسمح لنا بفهمها والمشاركة في إعدادها ومناقشتها. لأن القانون يرتبط بـــي وبمنفعتـــي أنا وحدي، بالتالي من حقـــي أن أشارك في إعداده وأن أعلم بـــه وأعيـــه. فذلك هو عين الحـــرية التي هي أقدس وأغلـــى شيء عند الإنســـان.

هذا، القانـــون من الناحية النظرية. فماذا عن الناحية العملية؟ انتهينا في دراستنا لمبدأ التبادل ونظام الحاجات إلى ظهور مبدأ تماثل الحقـــوق والواجبات داخل المجتمع. فمن حقوق المواطن مثلا، داخل المجتمـــع، حـــق الملكية ونقلها إلى غيره بإرادته الحرة. هذه العملية، تتم بواسطة عقد موثـــق يُظهر ويثبت صحـــتها من الناحية القانونية، وهي شكليات مهنية يراها هيجـــل أنها ضرورية وجوهريـــة في مثل هذه العمليات، رغم أن الأصل في القانون قديما، قائم عل العرف والعادات.

إلا أنه وبالرغم من ذلك، فإن ملكيتـــي، أو أي حق من حقوقي، قد يتعرض للسلب والانتهاك والتعسف من طرف إرادة أخرى. وهذا ما سميناه الخطأ. هنا، في هذه الحالة من واجـــب المجتمع أن يتدخل ويمنع وقوع الخطأ، ويعاقب مرتكبه، عن طريق تطبيق القوانين المناسبة لذلك. لأن مثل هذه العلاقات الخارجية هي التي تشكل موضوع القانون. "المواطن داخل المجتمع المدني يتمتع بحـــق حماية القانون، ومن ثم فعندما تكون حقوقه الخاصة موضع نزاع، فإن عليه واجب التسليم بسلطة المحكمة القضائية، وقبول قرارها على أنـــه نهائـــي."[1]

تطبيق القوانين في الواقع، من شأنـــه الحد من التجاوزات والتناقضات التي تطرأ بين أعضاء المجتمـــع المدني، يستدعي إذن، وبالضرورة، ظهور قوة عمومية تتمثل في جهاز العدالـــة –كمؤسسة شرعية وعقلية- ممثلـــة بمحاكم (tribunaux) تعمل

[1] - هيجـــل: **أصول فلسفة الحـــق**. ص.468. فقرة.221. (ترقيم هذه الفقرة لا يتناسب مع ترقيم الترجمة الفرنسية)

علـــى تجاوز هذه التناقضات. دور هذه المحاكم يتمثل في تطبيق القوانيـــن تطبيقا فعليا يقوم به قضـــاة (juges) متخصصون ، يسعون من وراء ذلك إلى استئصـــال الجريمة من المجتمـــع ومعاقبة مرتكبيها. وفي هذا يكون القانون واضحـــا ومحددا، والعقاب الذي يسلط علـــى المجرم ليس إلا من فعلـــه، كأنه هو الذي يعاقب نفســـه. ولكي يكون حكم القاضي على المجرم عبرة للآخرين، اشترط هيجـــل من أعضاء المجتـــمع المدني حضور جلسات المحاكمة مباشرة، فيسمـــح لهم بذلك اكتشاف القوانين ومعرفة طريقة تطبيقهـــا في الحالات الخاصـــة.[1]

من الإجراءات العملية كذلك للقانون، لجوء المواطن إلى المحكمة، كحق وواجب في نفس الوقت، في حال وقوع نزاع مع غيره لإقرار الحـــق، حتى وإن تعلق الأمر بالرئيس أو الملك أو الوزير. فالقانون فوق الجميـــع، وهذا ما لم يكن في المجتمعات القديمة والتي كانت سبب سقوطها وزوالها، ولا تزال هذه الممارسات في مجتمعات الدول المتخلفة في عالمنا إلى اليوم.

المواطن وهو يتقدم إلى المحكمة بقضية، فإنه ملزم بتقديم البراهين والأدلة والشهود التي تثبت حقوقه، وتجعل القاضي قادرا على معرفة واستخلاص ذلك وفق مقتضيات القانون. "وهذه الخطوات في مسارها القانوني هي ذاتها حقوق، ومن ثم لا بد أن يحدد القانون مسارها، لأنها تؤلف جانبا جوهريا من فقه التشريع."[2]

القاضي قبل أن يصدر الحكم في قضية ما، يجب أن تتوفر فيه بدوره الكفـــاءة اللازمة. عليه أولا مراعاة بعض الأمور التنظيميـــة كي يفي الحق حقَّه، لأنه هو وسيلة القانـــون. الأمـــر الأول؛ معرفة الفعل في فرديته المباشـــرة دون إصدار أي قرار قانونـــي. فهي معرفة في متناول كل شخص مثقف، ويكون هذا العمل بطـــرح عدة

[1] Hegel. O.P.cite. voir P^ge 230. P^phe 221. Et P^ge 231. P^phe 224.

[2] - هيجـــل: **أصول فلسفة الحـــق**. ص.468. فقرة.222

أسئلـــة من شأنهـــا أن توضح الفعل أكثر وتزيل عنه الغموض، كمعرفة صاحبه، من المسؤول عنه، هل هناك عقد الخ... الأمر الثـــاني؛ يخص تصنيف الفعل أو الخطـــأ المرتكب بحسب طبيعته (مدني، جنائي، تجاري...) والبحث عن الأدلة والشهود لإدانتـــه أو تبرئتـــه. فهنا ذاتيـــة القاضي ضرورية حتى يصل إلى جمع كل الأدلـــة والبراهين اللازمة التي تسمح له بإصدار القرار والحكم بتطبيق القانـــون – القوانين – المناسب.[1]

"الحـــق بدأ يعرف الوجود، ويتموضع شيئا فشيئا في هيأة قوانين فهو يوجد لذاتـــه فقط ويعاون الإرادة الخاصة أو الجزئية، فعليه الآن أن يصبح موضوعيـــا وكليـــا."[2] جهاز العدالة له الإرادة الكبيرة في تحقيق الحـــق – الحرية – تحققا فعليـــا وعينيا. إلا أنه وحده لا يحققه بصفة كاملة وكلية، فهو يحتاج إلى هيئات أخرى تساعده وتتعاون معه ليكتمـــل العمل ويتم تحقيق الكلية والموضوعيـــة.

ب- الجمـــاعـــات والنقـــابـــات:

رأينا أن المجتمـــع المدني يتأسس على نظام الحاجات ومبدأ التبادل من أجل تحقيق الإشباع، ثم بلوغ السعادة كغاية نهائيـــة. ورأينا بعده كيف تتعرض حقوق الفرد وإرادته للتعسف والسلب، وكيف يقوم جهاز العدالة بإلغاء ذلك التعارض والسلب. وهذا ما يؤكده هيجـــل في الفقرة (532) من موسوعة العلوم الفلسفية: "جهاز العدالة مهمتـــه موجهة للتصدي لغريزة حب التملك، ومنع تجاوزات الحرية الفردية، وفرض احترام النظام القائم في المجتمع المدني."[3] جهاز العدالـــة هنا، يقوم بحل الإشكال وفك النزاع القائم بين إرادتين. لكن هناك من إفرازات نظام الحاجات داخل المجتمع المدني، ما لا يستطيع هذا الجهاز التدخل فيه ومعالجته. مثال ذلك؛ ظهور الفقر

[1] - Hegel. O.P. cité . P^{ge} 238. P^{phe} 236.
[2] - ibid. Voir P^{ge} 229. P^{phe} 219.
[3] - E- Fleischmann. O.P.cite. p^{ge}.239.

والترف كطرفي نقيض داخل المجتمـــع. هذه الوضعية، وكما نبهنا إلى ذلك سالفا، قد تؤدي إلى ظهور صراعات وانقسامات بين أفراد المجتمع الواحد. في مثل هذه الحالة، يرى هيجـــل ضرورة تدخل هيئات أخرى، وبصلاحيات غير صلاحيات العدالة، ولكن تتعاون معها لمنع هذه الصراعات والتناقضات. وهذا ما يؤكده في الفقرة (533) من نفس الكتاب: "المحكمـــة تدعوا المتعارضين إلى العقل، وهي من مهامها. لكن ليس بوسعها منع وقوع الجرائم ومساعدة المعوزين...ثراء الفرد وفقره غير خاضعين لإرادتها، إنما مرتبطين بتشابك الآلية الضروريـــة التي تحكم المجتمـــع، أين تظهر العرضيـــة (contingence) – عكس الجوهر- في عدة مستويات. الحاجات تصبح أكثر فأكثر غير مستقرة، وترتبط بنسبة متزايدة بالثروات الفرديـــة. وتتجلى العرضيـــة أيضا في عدة مستويات من الحياة، سواء بين أفراد المجتمـــع المدنـــي أو حتى بين الدول. هكذا يستطيع الخطأ و الخداع أن ينفذ إلى أعماق هذا التشابك الاقتصادي ويولد الرشوة (الفساد). العرضية تتجلى خصوصا لدى الأشخاص الذين ليس بوسعهم كسب ثروتهم المشتركـــة."[1]

يبدو أن المجتمع المدني عاجـــز عن تحقيق غايته بوسائله الخاصة، هذا ما استدعى تدخل هيئات أخرى جديدة لإعادة التوازن والاستقرار، وإنهاء العرضية السائدة، بفرض النظام العام. أولـــى هذه الهيئات: **الشـــرطة**؛ لمنع الجريمة وحفظ الأمن والنظام. فهي تعمل وتتعاون مباشرة مع العدالـــة، ليـــعمَّ المجتمـــع الأمـــن والأمـــان. لأن المواطن لما يشعر بالأمن والأمان ينشط ويعمل أكثر ويصبح مواطنا هادئـــا ومسالمـــا. ثانـــي الهيئات التي تعمل عل إزالة الفوارق الاجتماعية والفقر والبؤس، هي **الجماعـــات** أو **الإدارة العمومية**. فهي تشبه الأسرة بالنسبة للفرد، أو بمثابة الأب لأبنائـــه، بحيث تتولى مساعدة المحتاجين حتى يتمكنوا من الخروج من العوز وتمكينهم من خلق ثروتهم

[1] - E- Fleischmann. O.P.cite. P^{ge}.240.

بأنفسهم لمنعهم من السقوط في العرضيـــة. أما التعارض الذي يظهر في الجانب الاقتصادي (تنظيم العمل، علاقات الإنتاج، الثروة...) فهذا من صلاحيات **النقابـــات** أو ما يعرف بالمنظمات المهنيـــة.

مجموع هذه المنظمات والهيئات، تعمل من أجـــل جعل تلك الآلية الضرورية المتشابكـــة داخل المجتمـــع، تتحول إلى نظام اجتماعـــي موضوعي يخدم مصلحة المواطـــن، وهو شيء جوهري لاستقرار وازدهار الدولـــة.

1)الشـــرطـــة:

هو جهاز يعمل على حماية وحفظ الأمن العمومي للأشخاص والممتلكات. الشرطة، رغم أنها تعمل وتتعاون مع جهاز العدالة إلا أنها ليست هي التي تحركه، بل ما يحركه هو العنف المتفشي في أوساط المواطنين. عمل الشرطة إذن، هو العنف ضد العنـــف.[1] معنى هذا، أن الشرطة تتدخل في حالة الإفراط في استعمال الحـــرية المطلقة من طرف الفرد، كأن يقوم مثلا بأشغال الصيانة في بيته في أوقات النوم، أو يشغل الموسيقى الصاخبة، مؤذيا بذلك الآخرين. مثل هذه التصرفات ربما لا تخضع للقانون، ولا تستدعي تدخل المحكمـــة لحلها، بل تتكفل بها الشرطة لوحدها وتعيد الهدوء للجميع، حتى وإن استدعى الأمر استخدام العنف.

2)الجماعـــات:

من التناقضات التي يعرفها المجتمع المدني كذلك، الصراع الذي يظهر بين المنتج والمستهلك، ما يتعلق مثلا: بحرية التجارة والصناعة، العمل، الاستهلاك، السلع... مما يستدعـــي تدخل الإدارة العمومية (الجماعات) بقوانينها التنظيمية لتحديـــد ومراقبة الأسعار بالنسبة للتجـــار، ومحاربة التبذير بالنسبة للمستهلك، دفع الضرائب والرسوم

[1] - E- Fleischmann. O.P.cite. P^{ge}.242.

بالنسبة للمنتـــج، وكذلك مراقبة الجودة و النوعية، ومكافحة كل أنواع الغش والمغالطات. كل هذه الأعمال هي من صلاحيات هذه الهيئـــة العموميـــة.

كأن هيجـــل هنا، يبدي نوعا من التحفظ من النظام الاقتصادي اللبرالـــي القائم على الحرية المطلقـــة "دعه يعمل دعه يمر". فيقف موقفا وسطا بين الرأي القائل بالحرية المطلقـــة، وإبعاد كل سلطة رقابة عن نشاطات المجتمع المدنـــي، وبين الرأي الداعي إلى مراقبـــة كل شيء من طرف السلطة العامـــة. عمل على التوفيق بين الموقفين بحيث قال: "ينبغي أن لا تكون حريـــة التجارة من ذلك النوع الذي يعرض الصالح العـــام للخطر."[1] فهو من جهة يعترف ويقر بحريـــة التجارة والصناعة والعمل، لكن أصحابها لا يجب أن ينساقوا وراء غاياتهم الشخصية على حساب الكلي. لهذا لابد من وجود هذه السلطة التي تعيدهم إلى عقلهم ورشدهم – إلى الكلي- حتى نتفادى الثورات والصراعات والفوضى.

هناك مهمة نبيلـــة أخرى للجماعات، تتمثل في مساعدة وإعالـــة أفراد المجتمـــع الذين أصبحوا فيه مواطنين مستقلين بذواتهم، فتكون لهم هذه السلطة بمثابة أسرتهم التي ستوفر لهم وسائل كسب المهارات الضرورية للعمل والكسب، وتقدم لهم العون المادي والمعنوي للنهوض بأنفسهم، وتمكينهم من تحقيق حاجاتهم بأنفسهم، وتوفير فرص العمل المنظم كأحســـن وسيلة للقضاء على الفقـــر. هذه السلطة شبيهة بسلطة الأب على أبنائه. وهذا ما تجسده في حياتنا اليومية المؤسسات الاجتماعية المتعددة، كمراكز الحماية الاجتماعية للشباب والأطفال والعجزة، وغيرها.

كما لها كذلك مهمة جوهرية أخرى تتمثل في التربيـــة. يجب أن تكون هي الأخرى من اختصاص وتوجيه السلطة العامـــة، نظرا لأهميتها وتأثيرها الكبير في تكوين النشأ، وتطوير قدرات الأطفال كي يكونوا مواطنين صالحين.

[1] - هيجـــل. **أصول فلسفة الحـــق**. ص. 640. ملحـــق الفقـــرة. 236.

نقطة مهمـــة أخرى ضمن مهام الجماعات، وقد تبدو للبعض تدخلا في الشأن الخاص للفرد؛ إنها محاربة التبذير والإسراف بكل أنواعه. كأن هيجل يريد أن يجعل نوعا من الوصاية على أصحاب المال حتى يحسنوا التصرف فيه، وإنفاقـــه في ما يحقق غايات المجتمـــع الكلية. لأنه في حالة العكس (التبذير) فإن هذا يؤدي بصاحبه إلى الإفلاس، مما يجعله علة على المجتمع، الذي يكون ملزما ومسؤولا عن إعانته. لهذا فمن حقه (المجتمع) أن يحثهـــم على المحافظة وحسن التدبر والتصرف في أموالهـــم. فهي دعوة إلى الاعتدال والوسطية وعدم الإفراط. ويذكر هيجـــل في هذا المقام، وجود قانون في أثينـــا، قديما، يرغم كل مواطن أن يقدم كشف حساب عن مصدر رزقه.[1] هذا الإجراء يُعمل به اليوم خاصـــة في مجال محاربة تبييض الأموال ومكافحة الجريمة المنظمة. كما نجد ديننـــا ينهانا عن التبذير، قال الله تعالى: "إنَّ المبذرين كَانُوا إخوانَ الشَيَاطين وكان الشيطانُ لِربِّهِ كَفُورًا".[2] كما جعل الله المال استخلافـــا فقط في الأرض، بالتالي سيحاسبنا عليه، عن مصدره، وفيما ننفقـــه.

إن العمل بصفته مبدأ من المبادئ التي تحرك المجتمع المدني، وكونه الحـــل الأمثل لمشكلة الفقر، يتولد منـــه زيادة في الإنتاج وتدفق في السلع والمنتجات. لكن هذا يرافقـــه في الجهة المعاكسة إشكال جديد يتمثل في تكدس تلك السلع، إذ لا يجد لها مستهلكا، فيختل توازن المجتمع من جديد وتظهر أزمـــة اقتصادية في الأفـــق. هذا الوضـــع ينجر عنه ضرر يمس العامل بأن يضطر للتوقف عن العمل والإنتاج ، مما يدخله في البطالة، ويصبـــح من دون مدخول أو أجر (العودة إلى الفقر من جديد) ، كما يمس الضرر المُنتِـــج أيضا. مما يدخل الطرفان في تناقض وصراع. ويبدو المجتمع، بالرغم من ثرواته ومنتجاته، كأنه فقير لعجزه عن تلبيـــة رغبات مواطنيه، وتصبح الثروة محصورة في يد أقليـــة اكتسبتها على حساب الأغلبيـــة من العمال الفقراء. كأن

[1] - نفس المصدر السابـــق. ص641-642. راجـــع ملحـــق الفقـــرة. 240
[2] - **القـــرآن الكريم**. سورة الإســـراء. الآيـــة.27.

هيجـــل هنا يعود ويحذرنا من النظام اللبرالـــي الحر الذي لا يهتم سوى بتحقيق غاياته الذاتيـــة. أين الحـــل؟ وإلى أين يلجأ المجتمـــع المدني للخروج من هذه الأزمة الجديدة؟

الحل يكمن في البحث عن أسواق خارجية جديدة (التجارة الخارجية)، من أجل تسويق المنتجات الفائضة، عبر البحار، والعودة برؤوس الأموال والمواد الأوليـــة. وهناك قول لهيجـــل يوحي أنه تنبأ بنظام العولمـــة السائد اليوم في العالم: "...وفي الوقت نفســـه فإن التجارة من هذا النوع – عن طريق البحر مع البلاد البعيدة- تتضمن أعظـــم الوسائل الفعالـــة للثقافة، ومن خلالها تكتسب التجارة مغزاها في العالـــم."[1] نفس الفكرة عرضها في كتاب "محاضرات في فلسفة التاريخ" الجزء الأول في عنصر الأساس الجغرافي للعالم:"إن الأنهار والبحار ينبغي أن لا ينظر إليها على أنها أداة فصل وتفرقة، وإنما أداة ربط وتوحيد."[2] *

هذا عن المشاكل التي تظهر في المجتمع ذاتـــه، والتي تحلها الشرطة والإدارة العمومية (الجماعات). فماذا عن المشاكل التي تتجاوز حدود المجتمـــع المدنـــي وتقع خارجـــه كتلك التي تظهر بين العمال وأرباب العمل؟ هذا من صلاحيات النقابـــات.

3)النقابـــات:

[1] - نفس المصدر السابـــق. ص. 484. فقـــرة. 247.

[2] - هيجـــل . **محاضرات في فلسفـــة التاريـــخ**. ج1. ص.

* - إلا أن الشيء المؤسف في هذه العمليـــة، هو تحول هذه العلاقات التجارية إلى علاقات استعمارية، بحجة أن هذه الدول (المستَعمَرة) دول غير ناضجة وغير كاملـــة. - وهو موقف تبناه حتى مع استعمار فرنسا لبلدنا الجزائر- فكانت تلك الدول عرضة للاستغلال والعنف والسلب من كل حقوقهـــا. لكن كانت نهايتها الحروب من أجل التحرر واستعادة الحقوق. والتاريخ مليء بالأمثلـــة عن المستعمرات الفرنسية والانجليزية وغيرهما.

النقابات – التنظيمات المهنية- هيأة عليا تسهر على المصالح التي تتجاوز حدود المجتمع المدني، ومن أجل حماية المصالح الخاصة والجزئية لفئـــة معينـــة منـــه، ألا وهي طبقة عمال الصناعة والحرف، لأنها الطبقة الوحيدة من بين الطبقات الثلاث التي تتميز بالجزئيـــة. هذه الطبقة الوسطـــى هي التي تمسها أكثر التغيرات في العلاقـــات الإنتاجية والاستهلاكية – كما سبق ذكره- مما يُعرِّض أعضائه للتناقض والصراع. لهذا ظهـــرت هذه النقابات لتوحـــد بين كل أولئك الذين تجمعهم مصالح مشتركة من أجل تحقيق الكلـــي. لكن نشاطها دائما يبقى محدودا ومُراقبا من طرف السلطة العليـــا. فوضع النقابات تحت سلطة عليـــا مركزية ضروري، لأنها هي التي تحدد وتوجه نشاطها كي يكون أكثر فعالية ويحقق نتائج أكثر، لأن فعاليـــة ونجاح النقابات يعود بالفائدة على الفرد والمجتمـــع. وهذا ما يؤكده هيجل في هذا النـــص الذي يحدد فيه مهام النقابات: "يكون للنقابـــة، وتحت إشراف السلطة العامـــة، الحـــق فـــي:

- رعاية مصالحها الخاصة داخل مجالها الخاص (العمل الصناعي)
- اختيار أعضائها وفقا لمواصفات موضوعية مرتبطة بمهاراتهم واستقامتهم، وبالعدد المحدد بحسب الحالة العامة للجماعـــة.
- حماية أعضائها من الحوادث الجزئيـــة.
- تكوين وتأهيل أعضاء جدد ليصبحوا أعضاء فاعليـــن فيها. بكلمة واحدة، النقابـــة هي بمثابـــة أسرتهم الثانيـــة..."[1]

من نشاطات النقابات، التكفل بتأهيـــل العمال من الناحية المهنية وبلورة مواهبهم وقدراتهم من أجل التأقلم مع الجماعـــة. كما تتكفل بحوادث العمل، فالعامـــل المصاب يجد نفسه وهو داخل هذه الهيأة كأنه داخل أسرتـــه، من خلال

[1] - هيجـــل. **أصول فلسفـــة الحـــق**. ص. 488. فقرة.252.

الدعم والمساعدة التي يتلقاها من النقابات في حالة العطل عن العمل. فهي بالتالي بمثابة الأسرة الثانية للعامـــل.

نشاط وعمـــل النقابات غير مقتصر على الجانب المادي فقط، وإنما يتعدى إلى الجانب الروحي والمعنوي للعامل. ففيها تظهـــر قيمة وكرامة العامل من خلال الدعم الذي يتلقاه من رفاقه، وكذلك التكريمات والإجازات التي يحضى بهـــا ويشرّف. "النقابات هي التي تضع الفـــرد في المرتبة اللائقة به من النظام العام للمجتمـــع المدني."[1] أي تجعلـــه مساويا لنفسه وتعطيه حقه بقدر ما قدّمـــه من واجب داخل الطبقة التي ينتمي إليها أو خارجها. وهذا ما يؤدي إلى تطويـــر الفضيلة الأساسية للمجتمـــع العصري، والذي نستنتج من خلاله أن المجتمـــع المدني لا تحركه فقط الضرورة الاقتصاديـــة، إنما تحركه أيضا الفضيلـــة الأخلاقية.

انتماء الفرد – العامـــل- إلى النقابات ضروري، لأنه يكتسب فيها كرامتـــه المهنية ويبعد عنه كل طبيعة أنانية وذاتيـــة.

في النقابات، المساعدات التي تمنحها الإدارة للمحتاجين – كما سبق ذكره- يتغير طابعها من صورة الإهانة والتمسكن إلى طـــابع الاستحقاق، لأن ثروة المجتمـــع هي من إنتاج وتحصيل العامـــل. كما تتغـــير موازين القوة بين العامل وبين أرباب العمل وذلك بإزالـــة ذلك الافتخار والترفع تجاه العامـــل من طرف صاحب المعمـــل. الصدق والأمانة والنزاهة التي يتصف بها العامـــل لا يُعترف بها ولا تظهر إلا من خلال النقابات التي طوَّرت الفضيلة والأخلاق الاجتماعيـــة، وتطوَّرت معها كل العلاقـــات الإنسانية، ووضعت حدا للاستغلال – السلب- الذي تعرض له العامـــل سابقا.

[1] - J.P. Lefebvre ; et P. Machery : **Hegel et la société**.p^{ge} 48.
P.U.F. 2^{em} édition. 1987.

نصل الآن إلى نقطة بدايتنا، أين كانت الأخلاق مجـــردة وجزئيـــة، في المراحل السابقة التي مرَّ بها المجتمـــع المدنـــي. الآن وصلت إلى التحقق العيني في الواقع الفعلـــي، وذلك من خلال نشاط وعمل الفرد – العامل- داخل النقابات، ومن خلال سعيـــه نحو تحقيق مبدأ الكليـــة، الذي يصل إلى تمامه في الدولـــة، والتي تمهد لظهورها هذه النقابات، لأن الفرد هنا أصبح واعيـــا وعيا كليـــاً بذاته وبوجوده وغايته في المجتـــمع. وهذا هو الأساس الذي انطلقنـــا منه، وهو داخل الأسرة، والتي تعتبر هي الأخرى أساس بناء الأخلاق الاجتماعيـــة لأنها قائمة ومبنية على عاطفة سامية هي الحـــب. والنقابات جسَّدت كرامـــة الفرد من خلال نشاطه وعمله. وفي نفس السياق، نجد هيجـــل يقول: " إلى جانب الأسرة، النقابات تشكل الجذر الأخلاقي الثاني للدولة والمنغرس داخل المجتمـــع المدني."[1]

لنعد إلى تعريف الأســـرة، نجدها تمثِّـــل جوهر الروح أو الفكرة، وحالة هذه الروح هي أن تكون واعية بذاتـــها كجوهر موجود في ذاته ولذاته. هذا يعنـــي أنَّ الأسرة تحتوي بداخلها على عنصر الجزئيـــة الذاتيـــة وعلى عنصر الكلية الموضوعية في وحدة جوهريـــة. أما النقابات فهي توحِّـــد بين العنصرين معا في داخلها بعد أن افترقا في المجتمـــع المدني. الكـــلي ارتبط وبقي مع الأسرة والجزئـــي ذهب مع الفرد الذي انفصل عن الأسرة داخلاً المجتمـــع وهو يسعى باحثاً عن تحقيق هذه الوحـــدة من جديد والتي يصلهـــا بفضل النقابات. لهذا يضيف هيجل قائلا: " قداســـة الزواج والكرامة المهنية – النقابات- هما المداران اللَّذان تدور حولهما المادة اللاعضوية للمجتمـــع المدنـــي."[2] وهذه المادة اللاعضوية تتمثل في الأخـــلاق والفضيلـــة والكـــرامة والحريـــة.

[1]- Hegel. O.P. cité voir P^ge 249. P^phe 255.
[2] - Hegel. O.P. cite. Voir remarque du P^phe 255. P^ge 249

نستنتج من كل هذا أن الأسرة والنقـــابـــات عاملان أساسيان في استقرار الدولة وضمان وحدتها، إلا أن عملهما ودورهما محدودا، بحيث يتوقف وينتهـــي لتحل محلهما سلطـــة عليـــا تكون أكثر كليـــة وشمولية، بل تحقق الكليـــة التامة والموضوعيـــة الشاملـــة. إنها الـــدولة. (L'Etat)

من كل ما سبق، نستخلص أن المجتمـــع المدني يتكون منطقيـــا من تفكك الأســـرة وانفصال أفرادها بعضهم عن بعض، وهذا ما يشكل لحظـــة الكليـــة لكنها سلبيـــة، وتحركه حاجة الفـــرد إلى الإشباع وسد رغباتـــه الماديـــة والمعنوية والروحيـــة، وتحدُّه هيئات ومؤسسات إداريـــة وسياسية تتمثل في الجماعات والنقابات والشرطـــة والجهاز القضائـــي، كل في مجال عمله وتخصصـــه.

إلا أن هيجـــل مجَّـــد أكثر وحرص بشدَّة على السير الحسن للأسرة كونها الخلية الأولية لبناء المجتمـــع المدني، وكذلك النقابات بصفتها تعبِّـــر عن لحظة تبلور الأخلاق وتجسدها في الواقع لتتحقق معها كرامـــة الفرد. بتعبير آخر، الأسرة تحمل في داخلها عناصر الجزئيـــة الذاتية وعناصر الكلية الموضوعيـــة في وحدة جوهريـــة، بينما النقابات تجمع في داخلها بين العنصرين، وتحقق بذلك هدفا أخلاقيا نبيلا وتفتح الباب للدخـــول في الدولـــة.

لكن، ألا يكون من الصعب التمييـــز بين المجتمـــع المدني كما درسناه هنا، خاصـــة وأننا عرفنا أن من أقسامـــه توجـــد المحاكم، النقابات، الشرطـــة، وغيرها من المؤسسات والهيئات، وبين الـــدولة التي فـــي الحقيقـــة هي التي تحمل وتحـــوي بداخلهـــا هذه المؤسسات؟ وقـــد نتساءل أيضا عن كيفية وجودهـــا قبل ظهور الدولـــة؟

الجواب بسيط، وهو أنه يكفـــي أن نعرف أن المجتمـــع هو عامل مجرد في الدولة حتى ندرك هذا التمييز بينهما – وهذا ما سنوضِّحه لاحقا- بل وينحل فيها. ويكفي كذلك أن نعرف أن هيجـــل لم يفترض لحظة واحدة بمعزل عن باقـــي اللحظات الأخرى. أي أن هذه المؤسسات لا يمكن لها أن توجد بدون الدولـــة وجودا فعليا لأنها ليست سوى مجرد عامل فيهـــا. ولهذا السبب كان على المجتمـــع المـــدني أن يظهر في الترتيب المنطقي قبل المؤســـسة العينيـــة التي هي الدولـــة على الرغم من أنه يظهر في الزمان بعدهـــا.

الفصـــل الثانـــي

المجتمـــع المدني يمهِّـــد لظهور الـــدولة

1. ضرورة ظهور الدولـــة
2. العلاقـــة الداخلية للدولـــة بأعضائهـــا (الدستور)
3. العلاقـــة الخارجية للدولـــة بغيرها من الـــدول
4. نهايـــة الدولـــة

المجتمـــع المدني يمهِّـــد لظهور الـــدولة

توصلنـــا من خلال التمييز الذي أقامه هيجـــل بين المجتمـــع المدنـــي وبين الدولـــة إلى أن الأول – المجتمع- تطبعـــه تناقضات وصراعات بين أفراده، رغم وصول الفكرة الشاملـــة فيه إلى الكليـــة والموضوعية، هذا ما لاحضنا في تموضع الأخلاق في الواقـــع، خلال سير وتطور المجتمـــع المدني بمؤسساته. لكن هذه الكلية ليست فعليـــة وتامـــة، مما اضطر إلى ظهور الدولـــة لتجاوز هذه التناقضات ولأجل تحقيق الكليـــة والموضوعية بصفة تامة وشاملـــة، وليس كنتيجة حتمية لها. "غاية الهيئات المهنية متناهية ومحددة، تستمد حقيقتهـــا من الغايـــة الكلية في ذاتها ولذاتها وفي حقيقتهـــا المطلقـــة...ومنه فإن دائرة المجتمـــع المدنـــي تؤدي بنا إلـــى الدولـــة."[1] ظهور الدولـــة ليس معناه إلغاء المجتمـــع المدني، إنما بالعكس تحتفظ به بداخلها وتحافظ عليه، وذلك من خلال مؤسساتهـــا وأجهزتها التي تسيِّرها المعقوليـــة والموضوعيـــة.

الشيء الذي يميِّـــز تنظيم كل دولـــة هو تقسيمها إلى ثلاث سلطات أو هيئات هي : سلطـــة الملـــك ، السلطـــة التنفيذيـــة، و السلطـــة التشريعيـــة. تكون هذه السلطات منفصلة الوظائف فيما بينهـــا، وتحت تنظيم سلطـــة عليا، تجمعها تحتها وترتب شؤونها ووظائفها. هذه السلطـــة هي الـــدستور. هذا الدستور هو بمثابة روح الدولـــة، وهو الذي ينظم علاقـــتها مع أفرادها ومع الديـــن.

فكيـــف إذن مهَّـــد المجتمـــع المدنـــي لظهور الدولـــة بضرورة منطقيـــة؟

[1]- Hegel : **Principes de la philosophie du droit.** P^{ge}-249. P^{phe}-256

1- مفهوم الدولـــة وضـــرورة ظهـــورها:

إن المفهوم الذي نعني به هنا، ليس ذلك المفهوم المرتبط بأصول أية دولـــة أو نظام حكم، كمسألة المنشأ مثلا (العقد، التفويض الإلهي، الخوف والأمن، النقابات...)، أو مسألـــة الأساس في الحقوق داخل الدولـــة (أساس إلهي ديني، وضعي، عرفي...)، فهذه المسألة ليست موضوع دراستنا. إنما المفهوم الذي نعنيه هو مفهوم عقلـــي مجرد، نعالج وندرس العلم الفلسفي للدولـــة، أي دراسة الدولـــة من الناحية العقليـــة المجـــردة.

يعرف هيجـــل الدولة قائلا: "الدولة هي الواقع العقلي – العيني- لفكرة الأخلاق الموضوعية، بصفتها إرادة جوهرية متعينة – متجسدة- واضحة، تعرف وتفكر في ذاتهـــا، وتنفِّذ ما تعرف بالقدر الذي تعرف. وجود الدولـــة المباشر يكون في العرف والأخلاق والقانون، ووجودها غير المباشر يكون في الوعي الذاتي، في المعرفـــة، وفي نشاط الفرد فيها. هذا الأخير في المقابل، يكسب حريته الجوهرية بانتمائه وارتباطه بالدولـــة بوصفها ماهيتـــه وغايتـــه، وحصيلة نشاطه ، إنها الحـــرية."[1]

يشير هذا التعريف إلى أن وجود الدولـــة يتجسد في وجهان: **الأول**؛ مباشر وتمثله الأعراف والأخلاق والقوانين التي تعبر مباشرة عن إرادة مواطنيها الذين هم على وعي تام بها. أما الوجه **الثانـــي**؛ فهو غير مباشر، ويتمثل في نشاط ومعارف ووعي المواطن الذاتي. أي أن كل مواطن واع بذاته وبنشاطه وغايته وهدفـــه. هذان الوجهان هما اللذان يعطيان للدولة هذا الوجود الجماعي المباشر (الكلـــي) أين يكون الوعي الفردي الذاتي (الجزئي) خاضعا لذلك الوعي الجماعي. "الدولـــة وجود عاقل لأنها وجود كلـــي، وهي ليست كلية مجردة – مثلما كان المجتمع المدني- بل عينية

[1] -Hegel : **Principes de la philosophie du droit.** P^{ge}-250. P^{phe}-257.

بقدر ما تمتص الجزئـــي الذي هو ضدها – مناقضها- في جوفها. وهي من ثم الوجود المطلق النهائـــي والتجسد الحقيقي – الوجود بالفعل- للفكرة الأخلاقية."[1]

بعدما كان المجتمـــع المدني مجرد إمكان الوجود، قد يتحقق وقد لا يتحقق بسبب التناقضات والصراعات التي تميزه. فإنه – وكما رأيناه- بمبادئه وحدوده وتناقضاته، يعطي الفرصة لكل واحد كي يصبح غنيا وقويا وسعيدا، كما ينتج في المقابل الفقر والبؤس. هذه الإفرازات لم يكن المجتمع يتحكم فيها، بل هي خاضعة للصدفـــة. وظهرت الدولـــة وأتت لتزيل التناقض وتخلق التوازن والتماثل في الحقوق والواجبات، أتت لتحقيق فكرة الأخلاق الموضوعية تحققا فعليـــا، ولتجعل من المواطـــن أو بالأحرى الإرادة الحرة واعيـــة بذاتها، شاعرة بحريتها الجوهريـــة كغاية نهائيـــة لها. الدولـــة إذن، هي التحقق الفعلـــي والواقعـــي لفكرة الأخلاق.[2]

وبما أن الدولـــة هي وجود عاقـــل، فهي لم تظهر عن طريق الصدفة، و لم يوجدها نظام ما أو سلطة محددة ولا حكومة ولا نقابة ولا اتفاق بين مجموعة من الأشخاص، لكنها أوجدتها إرادة المواطنين الحرة ورضاهم، أوجدها تطور العقل الضروري والكلـــي. لكن لا يجب أن نفهم من هذا أن الدولـــة هي نتاج هذه الصراعات والتناقضات وثمرتها التي أفرزها المجتمـــع المدني، كما ذهب إلى ذلك ماركـــس. بل الدولـــة أتت لتجاوز هذه التناقضات وتعطي المجتمـــع صبغة العقلية.

تجـــاوز التناقضات معناه تجاوز أنانية الفـــرد وذاتيته، تجاوز هذه الأخيرة معناه تحقيق الوعي الذاتي للفرد بحريتـــه، هذا الوعي هو الذي يحـــل محل مبدأ التبادل داخل

[1]- و. ستـيس: **فلسفة هيجـل**، ص.576. مكتبة مدبولي.1996.

[2] - E.Fleischmann :O.P.cite. pge.256.

المجتمـــع المدني. "حرية الفرد لا تتحقق إلا في إطار الدولـــة، وذلك لأنه ينبغي أن يكون مفهوما أن الدولـــة هي التحقق الفعلي للحريـــة، أعني للغاية النهائية المطلقة."[1]

بهذه النظرة، الدولـــة عند هيجل ليست وسيلة – كما كانت في السابق- بحيث كان الهدف منها تحقيق الأمن والثروة والاستقرار، بل هي غايـــة في حد ذاتها، غايـــة أسمى من الفرد نفسه – هذا ما يستوجب على الفرد التضحية من أجلها-. ومنه فإن انتماء الفرد إلى الدولـــة يصبح ضروريا وإلزاميا، بحيث يُستحال على الفرد العيش خارج إطار الدولـــة، وهذا ما يعطي للدولـــة صفة الكلية. وهذا ما يؤكده النص التالي: "الدولـــة عقلية على نحو مطلق من حيث هي التحقق الفعلي للإرادة الجوهرية التي تمتلكهـــا في وعيها الذاتي بصفة خاصة. بمجرد أن يرتفع هذا الوعي إلى مرحلـــة الوعي بالكليـــة، وهذه الوحدة الجوهرية هي غايتها في ذاتها مطلقـــة وثابتة، تصل فيها الحرية إلى حقها الأعلـــى، وقمتها العليا، ومن ناحية أخرى فإن هذه الغاية النهائية لها حق أعلى وأسمـــى من الفرد ذلك لأن واجب الفرد الأسمى هو أن يكون عضوا في الدولـــة."[2]

ظهرت الدولـــة إذن، وفق ضرورة منطقية تحكمها حركة جدليـــة شأنها شأن كل موضوعات فلسفة هيجـــل التي تخضع لنفس الضرورة. وهذه الحركة ترافق جميع المراحل التي مـــرَّ بها المجتمـــع المدني، إلى أن وصل إلى هذا الشكل النهائي والكلـــي، أي إلى التموضع والتحقق العيني للأخـــلاق. فلم تظهر هناك الدولـــة من جهة والمجتمـــع المدني من جهة أخرى، بل هناك تكامل بينهمـــا. البناء والنمو يكتمل في إطار الدولـــة وفي داخلها.

[1]- هيجل: **محاضرات في فلسفة التاريخ**- العقل في التاريخ- ص.110

[2] - هيجل: **أصول فلسفة الحق**. فقرة 258. ص. 497.

الآن يمكن أن نقول: إن الدولـــة ظهرت ووجدت لتجاوز تناقضات المجتمـــع المدني، وهو الشيء الذي تجسده في ثلاث لحظـــات هي:

- الدولـــة الفردية؛ ويكون وجودهـــا مباشرا، وهي ما يتمثل في القانون السياســـي الداخلـــي (الدستور).
- الدولـــة تخرج من فرديتها وتدخل في علاقـــة مع غيرها من الدول. وهو ما يتمثل في القانون الخارجـــي أو الدولـــي.
- من خلال علاقـــات الدول فيما بينهـــا وما يترتب عنها، ينتـــج التاريـــخ العالمـــي.[1] وهذه هي المحـــاور والموضوعات التي نتناولهـــا هنا.

2- العلاقـــة الداخليـــة للدولـــة بأعضائـــها: (الدستور)

بعد أن تعرفنا على مفهوم الدولـــة العقلي، وكيفية ظهورها في الواقع، ورأينا كيف تجاوزت تناقضات المجتمـــع المدني، خلصنا إلى فكرة رئيسية وهي أن المعقوليـــة التي تتصف بها الدولـــة تكمن في تحقيق تماثـــل مبدأ الحقوق والواجبات بين المواطـــن والدولـــة، أي الجمع بين الحرية الجزئيـــة – الفردية- والكليـــة داخل الدولـــة. هل المشكل إلى هنا يكون قد حُـــلَّ نهائيا؟

كلا، بل لم نبلغ بعد مرحلة العقلية الحقـــة والفعلية. والفرد لا يزال متروكا للصدفة، فهو يحتاج إلى ضامن لتأمين ذلك المبدأ، كما احتاج إلى العقد أثناء نقلـــه الملكية إلى غيره. هذا الضامن يجده في الدولـــة الآن، ضامن يكرس حقوقه بالفعل ويحفظها له بصورة دائمة ومستمرة، ما يعطي لذلك العنصر العقلاني الذي ظهر في الدولـــة وجودا بالفعل. هذا الضامن هو الذي سيحدد العلاقة الحقيقية بين الدولة وأعضائها من خلال تحديد ما هو حق للدولـــة من جهـــة، ومن جهـــة أخرى ما هو

[1]- Hegel. O.P.cite. Voir : P^{ge} 255 et 256. P^{phe} 259.

حق الفرد عليها، والعمل على تطويرها إلى أقصى حد ممكن. هذا الضامن هو **الدستور**. فكأننا هنا سننتقل من النظرية إلى التطبيق.

جوهر الدولة الحقيقي إذن، يكمن في تحقيق الوحدة بين الحرية الجزئية الخاصة للأفراد مع الحرية الكلية للدولة، أي في التداخل العميق بين هاذين الجانبين وفي اتحادهما بصورة فعلية ونهائية. وهذا لن يكون ممكنا إلا من خلال تطوير القانون – الدستور- لتحديد وتوضيح علاقة الكلي بالجزئي، وكيفية اتحادهما في الدولة. **(ربما هذه هي النقطة المحورية في هذا البحث، لذا سنحاول التوسع فيها قدر المستطاع)**. وهذا ما يؤكده هيجل في النص التالي: "الدولة هي التحقق الفعلي للحرية العينية، غير أن الحرية العينية تعتمد على أن الفردية الشخصية ومصالحها الجزئية، تحصل على تطورها الكامل، والاعتراف بحقوقها لذاتها (كما هو في دائرتي الأسرة والمجتمع المدني)، وفي الوقت نفسه تندمج في إطار المصلحة العامة – بعدما كانت مهتمة بمصلحتها الخاصة- وتعترف بها بكل وعي وحرية على أنها روحها الجوهري، وتعمل لأجلها كغايتها وهدفها النهائي. ومنه فإن الكلي لن يسود ولن يكتمل من دون المصلحة الجزئية، وبالتعاون مع الوعي والإرادة، كذلك الأفراد لن يعيشوا كأشخاص منعزلين ومهتمين فقط بغاياتهم الخاصة (الذاتية) من دون الكلي. إنهم واعون بنشاطهم وبعملهم وبهذه الغاية (الكلية)..."[1]

هذا النص يؤكد لنا مرة أخرى أن جوهر الدولة (الحديثة) هو الجمع والمصالحة بين المصالح الجزئية للمواطن مع المصالح الكلية للدولة، أو يكمن في الوحدة بين الكلية والجزئية. هذه الوحدة هي التي تعطينا العلاقة الداخلية للدولة بأعضائها – المواطنين- أو السمات الأساسية للدستور والنظام الداخلي للحكم والتي تكون الحرية غايتها القصوى. لذا سندرس الميكانيزمات العملية لتطبيق هذا المبدأ

[1] - Ibid. p^{ge}.257. p^{phe}.260. 505.506.507 قارن مع الترجمة العربية.ص

– مبدأ تماثل الحقوق والواجبات- بعد أن درسناه دراسة نظرية. "وحدة الكلي والجزئي، أو مطالب الفرد ومطالب الدولـــة تقوم على أساس أن الفرد كلي ضمنا، وأن الدولـــة بوصفها الكلي المتحقق بالفعل ليست إلا تموضعا لذات الفرد الحقة."[1] ماذا يعني هذا الكـــلام؟

رأينا في نظام الحاجات أن الفرد حين يسعى ويعمل من أجل تحقيق الإشباع الذاتـــي، فهو في الوقت نفسه يحقق غايات كليـــة (يستفيد منها كل المجتمع)، هذا ما يعطي لنشاطه صبغة الكليـــة. ما يحدث إذن في الدولـــة (الحديثة) هو الجمع والتوحيد بين الأسرة التي تعبر عن لحظة الكليـــة وبين المجتمـــع المدني الذي يعبر عن لحظة الجزئيـــة، لإعطاء لحظة ثالثـــة هي لحظة الفرديـــة التي هي الدولـــة. هذه الأخيرة تعمل على تطوير وتنمية رفاهيـــة وحاجيات أعضائها، وهي التي تحمي ممتلكاتهم وتصون حريتهـــم وحقوقهـــم. هذا ما يجعلهم ينظرون إليها على أنها أفضل صديق لهم، وأنهم لا يمكن أن يكون لهم وجودا خارج إطارهـــا. من هنا يمكن القول بأن ذات الفرد تتطابق مع ذات الدولـــة وأنه لما يمتثل لقوانينها فإنه يمتثل لذاته ولإرادته هو.

بهذا لا تكون الدولـــة شيئا آخر سوى الفرد نفسه وقد تموضع وأصبح خالدا، فلا تكون بالتالي سلطة غريبة عنه ، تفرض نفسها عليه وتقيِّد حريَّتـــه. بل بالعكس هي الفرد نفســـه تعبر عن طموحاته، وتمثل أسمى صور لتجسيد الحريـــة. وهذا ما أشار إليه بوضوح في هذا النص من الموسوعة: "إن ماهية الدولـــة هي أن تمثل المصلحة العامة، بصورة مطابقة لمتطلبات كل إرادة عاقلـــة. وفي الوقت نفسه، الدولـــة هي ميدان العمل الحر والواعي للأفراد، الموجهة نحو غاية واحدة، وهي تحقيق الحرية إلى درجة أن تصير هي نفسها – الدولة- فردا. عملها يتمثل في جعل نشاط الأفراد المنعزلين في خدمـــة الصالح العام، هذا العمل له ميزتان: **الأولـــى**؛ احترام الفرد

[1] - ستيـــس. **فلســـفة هيجـــل**. ص.260. مكتبة مدبولي.1996.

كشخص، والاعتراف الفعلي بحقوقه الإنسانية. وفي نفس الوقت، الدولـــة تعطي قيمة للمصالح الخاصة (الشرعية) - ولو بـــدت أنانية- إلا أنها غير مؤذية ولا ضارة بالمصلحة المشتركـــة، أي عليها حماية الأسرة والتدخل في الحياة الاقتصادية من أجل تنظيم سير المصالح الخاصة (وهذا ما أشرنا إليه سابقا في دور الجماعات وكيف انتقد هيجل النظام اللبرالي الحر). **الثانيـــة**؛ على الدولة السهر على أن لا ينفصل عن حياتها كل من الأسرة والمجتمع المدني والأفراد بكل خصوصياتهـــم وأنشطتهم – كل واحد منهم يجب أن يعتبر نفسه محور الحياة الاجتماعية كلها-"[1]

بالتالي ومن هنا، يمكن القول أن الحرية قد تحققت بالفعل، لكن ليس قبل تحقق شرطين أساسيين وهما: " **الأول:** اعتراف الدولة بحق الفرد في بناء حياة شخصية (داخل الأسرة) والعمل بكل حرية واختيار المهنة المناسبة له (والانتماء إلى طبقة تناسبه). **الثانـــي:** على الفرد الاعتراف هو الآخر بالدولة ككيان موجود بالفعل، وأن لا يشعر بأن وجودها بقوانينها يعيق ويحد من حريتـــه ومصالحه الخاصة."[2] فعلى الدولة توفير كل الشروط و الظروف الملائمة لمواطنيها لتحقيق حاجياتهم (الإشباع) من خلال الكسب والملكية والاستثمار من أجل تنمية الثروة، وتطوير المجتمع والوطن. كما تشجعهم على المشاركة في الحياة السياسية فيها، دون قمع حريتهم ومبادراتهم الفردية، فيتولد بذلك إحساس متبادل بين الاثنين بحاجة كل طرف إلى الآخر.

إلى هنا، نكون قد حددنا غاية الدولـــة، وكيفية تحقيق الحريـــة الفعلية من خلال تجسيد مبدأ تماثل الحقوق مع الواجب، أو الجزئي مع الكلي. بقي لنا الآن الفصل في عناصر هذه الغايـــة، وهذه الوحدة، المتمثلة في تحديد العلاقـــة بين الدولـــة وأعضائها من خلال الدستور (القانون): "في مقابل دائرتي الحقوق الخاصة والمصالح الخاصة للأسرة والمجتمـــع المدني، الدولـــة هي من ناحية، ضرورة (nécessité)

[1] - E-Fleischmann. O.P.cite. pge.265.266.
[2] - Ibid. p^{ge}.265.

خارجية وسلطة عليـــا – للدائرتين السابقتين- ومن طبيعتها الخضوع لقوانينه ومصالحه (الدستور) المتعلقة بها، لكنها من الجانب الآخر هي غايته الداخلية، وتكمن قوتها في وحدة هذه الغاية النهائية الكلية مع المصالح الخاصة للأفراد، وحدة يعبر عنها في أن لهم واجبات نحوها بمقدار ما لهم من حقوق."[1] وقد أشار هيجـــل في شرحه لهذا النص في ملحق له، إلى أهمية هذه المسألة: "هذا التصور لوحدة الحق والواجب هو مسألة بالغة الأهمية، فهو يتضمن القوة الداخليـــة للدولـــة."[2]

فكيف إذن، تتشكل هذه الوحدة وهذه القوانين (الدستور)؟ أو بتعبير آخر كيف تتحقق الحرية الفعلية للجميـــع؟

لعل أول عناصر الإجابة نجدها في كتابه "**محاضرات في فلسفـــة التاريخ**" الجزء الأول (العقل في التاريخ): " تكون الدولـــة قد تأسست تأسسا متينا، وتكون قوية من الناحية الداخلية، عندما تتحـــد المصلحة الخاصة للمواطنين مع المصلحة العامة للدولـــة. وحين يجد كل منهما الإشباع في الآخر وتحققه الفعلـــي. وتلك قضية بالغة الأهمية في ذاتها. لكن كثيرا من المؤسسات في الدولة لابد أن تقوم، ولابد من إنشاء الكثير من الأجهزة السياسية وما يصاحبها من تنظيمات سياسية مناسبة، وهذا يقتضي صراعات طويلة من جانب العقل قبل أن يكتشفها..."[3]

الدولـــة إذن بحاجة إلى قيام مؤسسات وهيئات وأجهزة سياسيـــة. تنظيمات كلها تعمل على تحديد علاقة الكـــل بالجـــزء، لكن عليها أن تخضع جميعها لسلطة القانون – الدستور- والـــدستور كما سماه هيجل هو روح الدولـــة، وبقوانينه تتشكل العناصر الأساسية للقوام العقلي للدولة وللحرية.

---

[1] - Hegel. O.P.cite. pge.266. pphe.261.(ترجمة معدلة بالموازاة مع الترجمة العربية ص507)

[2] - هيجـــل. **أصول فلسفة الحـــق**. ص.509. ملحق الفقرة.261.

[3] - هيجل: **محاضرات في فلسفة التاريخ**؛ العقل في التاريخ. ص94.

هـــذا الاكتشاف الجديد، يشيد هيجل بصاحبه "مونتسكيو – Montesquieu" وكتابه: "في روح النواميس – De l'esprit des lois" إذ إليـــه يرجع الفضل بصفته أول من عالج فكرة علاقة الكـــل بالجـــزء، أي كيف تعتمد قوانين الحق الخاص على الطابع الخاص للدولـــة. الدستور بقوانينه هو الذي يشكل قوة الدولـــة الداخلية. كيف يكون ذلك ممكنا عمليا؟

إن مبدأ تماثل الحق مع الواجب الآن، خرج من المفهوم المجرد وأصبح واقعا ملموسا وعينيا. بما أن الواجب يعني الامتثال وطاعة شيء ما (قانون مثلا)، أو شخص (ولي أمر)، قد يبدو هذا الأمر للبعض على أنه تقييد لحريته الفردية. كلا، فالأمر غير صحيح، القول بوجوب تماثل الحق مع الواجب يعني أن كل واحد يطيع نفسه في إطار دولة محترمة ومنظمـــة.[1]

إنها مسألة مبـــدأ هنا، ولا يتعلق الأمر بالأشياء الماديـــة الخارجية كالممتلكات، بقدر ما يتعلق الأمر باعترافي الإرادي بحريتي الخاصـــة، على أنها لا ينتقص منها شيء لما أطيع وأمتثـــل لأوامر وحتميات خارجية، أرى فيها مسبقا أنها لا تعبر سوى عن إرادتـــي، بالتالي أشعر أنني أطيع ذاتي الخاصـــة. لكن بشرط أنني لما أكون أؤدي واجبا ما فإنني سأتلقـــى في المقابل ما يعوضه لي من حق يتناسب معه. ضف إلى ذلك، أن هذا الواجب يجب أن يصب في خدمة المصلحة العامـــة، وليس في خدمة مصلحة فئـــة معينة أو شخص واحـــد. مثلا لما أقوم بدفع الضرائب – كواجب- هذا لا يعني أنني أنتظر تعويضا بنفس القيمة من طرف الحكومة، لكن الأمر مختلف، قد أحصل بصورة غير مباشرة على تعويض ربما يفوق قيمة ما دفعت، كما أننا نحصل على الكثير من المزايا والخدمات داخل الدولـــة، كالتعليم والصحة وغيرها...ضف إلى ذلك، أن الدولـــة هي التي تسهر على حماية ممتلكاتنا وتعمل على تطوير وتنمية حياتنا

[1] - E.Fleischmann. voir p^{ge}.266-267.

وحريتنـــا. فطاعة الفرد للدولـــة وقوانينها، شبيهة بطاعة الأبناء للآباء مقابل تربيتهم والإنفاق عليهم. "فما تطالبنا به الدولـــة كواجب، هو في الحال حقنا كأفراد، ما دامت الدولـــة ليست شيئا آخر سوى التناسق المنظم للفكـــرة الشاملة عن الحرية."[1] لهذا قلنا أن المسألة هي مسألة مبدأ.

مبـــدأ تماثل الحق مع الواجب إذن هو شرط أساسي في قوة الدولـــة وعامل مهم في استقرارها، وإلا كلما تعرض هذا المبدأ للاختلال تعرضت معه الدولـــة للاختلال وفقـــدان لتوازنها الداخلي، وشهدت ثورات واضطرابات، وعرفت تمردا عن سلطتها وقوانينهـــا.[2]

تحقق مبدأ تماثل الحـــق مع الواجب للمواطن داخل الدولـــة بصورة فعلية وعقلية، تتولـــد منه فضيلـــة سياسية عظيمة في نفوس المواطنين، تتمثل في "الوطنيـــة" (Le patriotisme) أو حب الوطـــن. "المشاعر السياسية أو الوطنية الخالصة والبسيطة بصفة عامة، هي الثقـــة (التي تكون بدرجات متفاوتة بين الطرفين) أو هي الوعي بأن مصلحتـــي الخاصة والجوهرية معا محفوظة ومتضمنة في مصلحة شيء آخر (الدولـــة) وغايتـــه، أعني في علاقته بـــي بوصفي فردا، بالتالي لا يكون هذا الآخر (الدولة) نفسه آخر (مختلف عني) في نظري على نحو مباشر، وعندما أعي هذه الحقيقة أكون حـــرا."[3]

الوطنية ليست هبة أو نزلا من السماء. بـــل هي فضيلة سياسية عظيمة تكتسب بالممارسة اليومية المتكررة والواعية – كما كانت عند اليونان- ولا تعطى مجانا. بـــل تتولد وتكتسب عن طريق ممارسة الحريـــة في إطار مؤسسات الدولـــة وقوانينها العقلية والحرة. فإن لم تكن كذلك، فلا يمكن اكتساب الوطنية أو الحديث عن حب

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص.647. ملحق الفقرة 261.

[2] - E.Fleischmann. voir p^{ge}..268

[3] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص.511 فـــقرة 268.

الوطـــن. قد يجبر المواطنون على ممارسة بعض السلوكات والأعمال الوطنيـــة – أو التي تعمل على غرسها- كإجبارهم على أداء الخدمة الوطنية، أو تحية العلم في المدارس صباح مساء، لكن دون أن تبلغ درجة الفضيلـــة، وتظل وطنية مزيفة وغير حقيقية، وهذا الوضع لا يخدم قوة الدولـــة الداخليـــة.

جوهر الدولـــة الحقيقي إذن، يكمن في هذا التداخل العميق بين المصالح الشخصية للفـــرد وبين المصلحة العامة الكليـــة للدولة، أي في اتحادهما. ولعَّل الخطأ الذي وقعت فيه الدول القديمة، بصفة عامة، هو أنهـــا طوَّرت جانب الكليـــة وحده والذي يتمثل في الدولـــة، وأهملت الجانب الثانـــي – الجزئية- والذي يتعلق بحرية الفـــرد وحق الذات. فكانت الكليـــة التي طوَّرتها كلية مجـــردة لأنها استبعدت الجزئي، وهذا ما لا نجده في الدولـــة الحديثة التي أعطت الفـــرد حقَّه وطوَّرت حريَّته حتى أصبحت عينية ومجسدة في الواقـــع.

الدولـــة هي التركيب بين لحظتي الكليـــة والجزئيـــة لتعطي لحظة الفردية. لحظة الكليـــة وظيفتها في الدولـــة، إصدار القوانين وسنِّها، وهي تمثل السلطة التشريعيـــة؛ أما لحظة الجزئيـــة فهي تتجسَّد في تطبيق هذه القوانين وتنفيـــذها وهي تعبر عن سلطة الحكـــومة – السلطة التنفيذية-؛ لحظة الفـــردية تتمثل في شخص الملك أو رئيس الدولـــة.

لكن قبل الفصل في هذه السلطات الثلاث، نتوقف عند هيـــأة أعلى منها والتي تنظم وتحدد عمل هذه الهيئـــات أو السلطات المذكورة، وكذا تحديد نظام الحكـــم الأمثل الذي تنتهجه الدولـــة. إنه **"الدستـــور"** أو القانون السياسي الداخلي الذي يتشكل ويتكون من مختلف هذه المؤسسات والسلطات.

✧ الدستـــور وأنماط الحكـــم: (القانون السياسي الداخلي)

بعد أن تعرفنا في العنصر السابق على دور وأهمية الدستـــور في الدولة، من حيث تنظيمه لعلاقة الدولـــة بأفرادها، أو بالأحرى تحديد علاقة الكل بالجزء. في هذا العنصر سنعالج الدستور من زاوية أخرى، أي في جانبه الداخلـــي فحسب. من يصنعـــه؟ ما طبيعتـــه؟ ماهي علاقتـــه بروح الشعب وبمؤسسات الدولـــة؟ هل يوجد دستـــور أمثل؟ هذه بعض الأسئلـــة التي نحاول الإجابة عنها هنا.

نبدأ إجاباتنا بنص لهيجـــل فيه حدد طبيعة الدستور الذي يراه مناسبا للدولـــة العقلية: "يكون الدستور عقليا بمقدار ما تتميز به الدولـــة، داخليا، وتحدد نشاطها طبقا لطبيعة الفكرة الشاملـــة، وتكون نتيجة ذلك أن تصبح كل سلطة (من السلطات الثلاث) هي شمول الدستـــور، لأن كل منها تحوي اللحظات الأخرى وتجعلهـــا مؤثرة في ذاتها. ولما كانت اللحظات تعبير عن تمايز الفكرة الشاملـــة، فإنها تبقى في مثاليتها، ولا تشكل سوى كل فردي واحد."[1]

دستـــور الدولـــة هو روح سياستها الداخلية؛[2] الطابع العقلاني فيه يكمن في الربط والتنسيق بين مختلف النظم والهيئات العقلانية التي يمكن بل التي يجب أن توجد داخل الدولـــة، وهذا ما يعرف بالسلطات الثلاث (سلطة الملك، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية) والتي سنفصل فيها لاحقا.

لقد ساد في وقت هيجل ســـوء فهم كبير حول مسألة الدستـــور، والعقـــل، والحـــق، وغيرها من المفاهيم المتعلقة بالدولـــة الحديثة، والتي تهدف إلى تغيير الوضع القائم. سبب سوء الفهم هذا أرجعه هيجـــل إلى اعتقاد أولئك أن الدين والتقوى هما أساس كل تفكيرهم ومبلغ كل غاياتهـــم، أما ما عدا ذلك – حسب رأيهم- فهو هراء

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص.530 فـــقرة 272.

[2]- E. fleischmann: O.P.cite. Pge 293

ولغو. لكن هيجـــل يؤكد أن هذه المسائل (السالفة الذكر) هي في غاية الأهمية "ذلك لأنها لا تخرج عن الفكرة الشاملـــة وحدها"، بالتالي فهي تنتمي إلى حقل الدراسات الفلسفيـــة.

ومن أهم الأفكار الشائعة التي يجهلها أولئك، ولا يريدون معرفتها رغم أهميتها الكبيرة هي فكرة **"الفصـــل بين السلطات"**، التي يقول في شأنهـــا: "ويمكن أن ينظر إليها إذا ما أخذت بمعناهـــا الحقيقي، على أنها ضمان للحريـــة العامة...ذلك لأنها هي – على وجه الدقة- اللحظة الجوهرية للاختلافات، أي لحظة العقلانية المتحققة."[1]

الفصل بين السلطات، لا يعني بالنسبة لهيجـــل استقلالها وانفصالها التام عن بعضها البعض بصورة مطلقة، بل هو وظيفي وتمييزي فقط حسب الصلاحيات المخولة لها من طرف الدستور، حيث لا يحدث هناك تداخل واختلال في المهام والصلاحيات، مما قد يؤدي إلى ضعف الدولـــة وسقوطها وتفكك وحدتها. فهذا الفصل بين السلطات الثلاث، ضروري حتى يمنع تحول الدولـــة العقلانية إلى دولـــة استبدادية، حيث تسبح السلطات كلها في يد شخص واحد، وبدون قوانين. فما هي هذه السلطات؟ كيف تكون منفصلة فيما بينها ومختلفة؟ وكيف تجتمع في إطار واحد وفي الوقت نفسه – في الدولة-؟

يجيبنا هيجـــل: "إن الدولـــة بوصفها كيانا سياسيا تنقسم على هذا النحو إلى ثلاثة أقسام جوهرية هي: **أولا**؛ السلطـــة التي تحدد وتقيم الكلي، وهي السلطة التشريعية. **ثانيـــا**؛ السلطـــة التي تدرج الحالات الفردية والمجالات الجزئية تحت الكلي، إنها السلطة التنفيذيـــة. **ثالثـــا**؛ السلطـــة الذاتية، بوصفها الإرادة مع سلطة القرار النهائي- التاج أو الملك. وتتحدد جميع السلطات المتصلة في سلطـــة التاج،

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص.532. ملحـــق الفـــقرة 272.

أعني: في وحدة فردية تصبح في آن معا القيمـــة والقاعدة للكل، وتلك هي الملكيـــة الدستـــورية (La monarchie constitutionnelle)."[1]

ونشير إلى ملاحظة مهمة هنا حول تقسيم هيجـــل للسلطات الثلاث كما أوردناها في هذا النص، فهو يقصي السلطة القضائية من هذا التصنيف، إنه لا يعتبرها سلطة قائمـــة بذاتها مثلها مثل باقي السلطات الأخرى. يعود السبب – ربما- إلى طبيعة هذه السلطة التي تتسم بالتعسف في استخدام الحق (المحاكم، الشرطة واستخدامها للعنف ضد المجرمين وتغريمهم...) وهي أمور تتنافى مبدئيا مع العقل. أو لسبب آخر، وهو كون هذه الهيأة تنتمـــي إلى المجتمع المدني – كما رأينا ذلك آنفا- والتي كانت مهمتها وضع حد للصراعات والتناقضات السائدة في المجتمع. فلا دخل إذن لهذه الهيأة في السياســـة – الحياة السياسية للدولة- التي تبقى من صلاحيات السلطات الأخرى.

يبدوا هذا التصنيف أكثر واقعية، لأنه يكرس بالفعل مبدأ استقلالية القضاء، وعدم خضوع القاضي لتدخلات وضغوطات السياســـي. مما يضمن تطبيق القانون على الجميع وتكريس العدالة الحقيقية ودولـــة القانون بذلك.

قبل الحديث عن هذه السلطات الثلاث والفصل فيها، نتوقف أولا عند أنماط الحكم الموجودة، أو أنماط الدساتير بتعبير مونتسكيو، لأن كل نمط حكم يتميز بدستـــور خاص به من حيث الطبيعة والمبدأ الذي يقوم عليـــه. هنا هيجـــل يعود ليثنـــي على **مونتسكيو**، كونه عالج هذه المسألة بعمق واستبصار. – مسألة طبيعـــة ومبادئ أنظمة الحكم الأساسية ودساتيرها-

يقوم التصنيف القديم لأنظمـــة الحكم عل ما يلي: النظام الملكي (Monarchie)، النظام الأرستقراطي (Aristocratie)، والنظام الديمقراطي (Démocratie). لكن **مونتسكيو** أعاد النظر في هذا التصنيف، بحكم أن الديمقراطية ليست نظام حكم بل

[1] - نفس المصـــدر. ص.533. فقـــرة 273.

صفة تتحلى بها أنظمة الحكم الأخرى بأن يكون ديمقراطي أو غير ديمقراطي. وورد تصنيفه كالآتي: النظام الجمهوري (Républicain) بنوعيه الديمقراطي والأرستقراطي، النظام الملكي، النظام الاستبدادي (Despotique) أو الديكتاتوري.[1] ولكل نظام حكم من هذه الأنظمة طبيعته الخاصة: "النظام الجمهوري هو الذي تكون السيادة فيه للشعب برمتـــه –الديمقراطية- أو جزء منه فقط له السيادة والقوة – الأرستقراطية- النظام الملكي يكون الحاكم فيه فردا واحدا، لكن بقوانين ثابتة ومدروســـة. أما في النظام الاستبدادي، الحاكم فيه هو أيضا فرد واحد، لكن بدون قوانين ولا قواعد، فكل شيء خاضع لإرادة الحاكم وأهوائه."[2]

هيجـــل في نصه السابق هذا، أشار إلى النظام الذي يحبذه ألا وهو النظام الملكي الدستوري (الملكية الدستورية)، وهذا لاعتبارات عديدة أهمها، تأثره بمونتسكيو، وما كتبه عن النظام السائد في انجلترا آنذاك[3]، خاصة بعد نجاح الثورة فيها واستقرار الظروف السياسية والنجاعة الاقتصادية. أي أن السبب الجوهري هو تاريخي، كما أشار وأفصح عن ذلك في كتابه (محاضرات في فلسفة التاريخ): "والمسار المجرد، الذي هو مع ذلك ضروري في تطور الدولـــة المستقلة استقلالا حقيقيا هو على النحو التالـــي: إنها تبدأ بالقوى الملكية سواء أكانت ذات أصل أبوي أم عسكري – إقطاعي-. في المرحلـــة الثانية تؤكد الفرديـــة والجزئيـــة نفسيهما في صورة الأرستقراطية والديمقراطية. وأخيرا تخضع هذه المصالح المنفصلة لقوة واحـــدة، وهي قوة يكون لهذه المجالات خارجهـــا مركز مستقل. هذا النظام هو النظام الملكـــي. ومن ثم فهناك مرحلتان للملكية ينبغي أن نفرق بينهما: ملكية أولـــى، وملكية ثانيـــة. وهذا المسار ضروري بحيث أن شكل الحكومة المخصص لمرحلة جزئية معينة من مراحل

[1] - Montesquieu : **De l'esprit des lois**.p^{ge}.17.
Alger ;ENAG Edition. 1990
[2] - Ibid. p^{ge}- 17.
[3] - Ibid. Voir T I. Livre III. P^{ge} 33.

التطور لابد أن يظهر. فالمسألة إذن ليست مسألة اختيار، لكن هذا الشكل من أشكال الحكومة – الملكية- هو الذي يلائم روح الشعـــب."[1]

الملكية الدستوريـــة حسب هيجل، ليست اختيارا، بل فرضت نفسها كونها النظام الأكثر عقلانية التي أنتجها التاريخ حتى وقتـــه. هذا النظام يعبر عن المرحلة النهائية للتطور السياسي في تاريخ البشرية، بحيث يشعر فيه المواطن بتطور وعيه بحريتـــه – أكثر فأكثر-. إنه النظام الذي يكون فيه الأفراد أحرارا أكثر من غيره من الأنظمـــة الأخرى. بهذا المفهوم نقول أن الملكية الدستورية، هي الملكية التي يسود فيها القانون والحرية وليست حكم فرد واحد بالمفهوم المطلـــق.

هذا عن مختلف أنماط الحكم وطبيعتها؛ فماذا عن مبادئهـــا؟ استنباطها يكون بصورة طبيعية حسب طبيعة كل نظام سائد.

نبدأ بالنظام الجمهوري الديمقراطي، ثم الأرستقراطي؛ فجعل النظام الجمهوري ذو الصبغة الديمقراطية يقوم على مبدأ الفضيلـــة. لماذا؟ لأن الحاكم والمحكوم فيه يخضعان للقانون، وهذا عكس النظام الملكي الذي يكون الملك فوق القانون.[2] ويعلق هيجـــل على هذا النمط من الحكم قائلا: "إن مثل هذا الدستور يعتمد في الواقع على المشاعر، أعني على الصورة الجوهرية الخالصة التي تتجلى فيها عقلانيـــة الإرادة المطلقة وتظل قائمة في الديمقراطيـــة."[3]

أما عن النظام الجمهوري ذو الصبغة الأرستقراطية، فهو نظام يقوم على مبدأ الاعتـــدال (La modération). هذا النظام يسود فيه حكم الأقليـــة (النبلاء) للأغلبيـــة، ومنه الفضيلـــة هنا تكون غائبة، لأن فيه تكون غالبية الشعب خاضعة لسلطة وسيطرة الأقليـــة. "عندما تختفي الفضيلة، ويدخل الطموح قلوب القادرين

[1]- هيجـــل: **محاضرات في فلسفة التاريخ.** ج.1. ص119.

[2] - Montesquieu : O.P.cite. Voir P^{ge}. 30

[3] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص.536. ملحـــق الفـــقرة 273.

عليه، ويسيطر الجشع على الجميع. الرغبات يتغير مسارها وهدفها...الجمهورية تصبح غنيمة في يد الأقلية، وقوتها تنحصر في أيدي الأقلية من الناس ويستبيحها الجميع."[1]

أما النظام الملكي فهو مبني على مبدأ الشرف، فلا مكان للفضيلـــة هنا، بل القوانين هي التي تحل محلهـــا. "الشرف هو الذي يحرك كل أجزاء وأطراف هذا النظام السياسي، يربط بينها بعمله وفعله الذاتـــي، بحيث يجعل كل جزء أو طرف منه حين يعمل ويسعى نحو تحقيق غايتـــه وخير كلي ومشترك، يحس وكأنه يسعى نحو تحقي غايتـــه الذاتيـــة."[2] هنا مكمن الشرف، شرف ضروري ومهم للمصلحة العامـــة.

لكن هذا المبدأ انتقده هيجـــل بحجة أن مونتسكيو لم يكن يقصد النظام الملكي الدستوري القائم على القوانين، ولا النظام الأبوي البطرياركي، بل ما كان يقصده هو النظام الملكي الإقطاعي، أين تكون السيادة في يد بعض الأشخاص المرموقين، والبقية من الشعب عبارة عن رعايا (sujet)، الذين لا يحركهم الواجب في أعمالهـــم بل الشرف، وهو الذي يحافظ على وحدة الدولة.[3]

أما النظام الاستبدادي، فإنه يقوم على مبدأ الخـــوف (crainte). "بالخوف نتغلب على الشجاعـــة ونطفئ أدنى حد ممكن من الطموح."[4] هذا النظام لم يتحدث عنه هيجـــل و لم يعلق عليه كثيرا سوى إشارة عابرة في كتاب (محاضرات في فلسفة التاريخ).

ومنه فإن كل نمط من أنظمة الحكم التي ذكرناها يتميز بدستـــور خاص به، بالتالي كل نظام له نظرته الخاصة إلى المسألة الجوهرية التي نحن بصدد معالجتها هنا وهي

[1] - Montesquieu : O.P.cite. Voir P^{ge}. 31.
[2] - Ibid. p^{ge}- 35.
[3] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. أنظر ص.537-538.
[4] - Montesquieu : O.P.cite. Voir P^{ge}. 36.

"الفصـــل بين السلطات" وهذه المسألة يضمنها وينظمها دستـــور الدولـــة، الذي تكون مهمته التنظيم والتنسيق بين مختلف مؤسسات الدولـــة.

والآن وبعد أن تعرفنا على مختلف أنماط الحكم – الدساتيـــر- وطبيعة كل واحد والمبدأ الذي يقوم عليه، كما تعرفنا أيضا على النموذج الأمثل الذي يراه هيجـــل مناسبا وملائما لتحقيق الفكرة الشاملـــة عن الحق (الحرية)، فإن السؤال الذي يطرح نفسه هنا، من الذي يضع أو يصنع الدستـــور؟

يبدو هذا السؤال واضحا وبسيطا، وهو سؤال قد يطرحه كل مواطن يعيش في دولـــة، خاصة نحن دول العالم الثالث، والتي تعرف حركة دءوبة ونشاطا لا يكاد يتوقف في عمليات إعادة دساتيرهـــا أو تعديلها. فيعمدون عل تهديم كل ما بني من قبل، كأن شيئا لم يكن قط، وذلك بمختلف الحجج والمبررات الواهية لتكريس انقلاب باسم التصحيح، أو تجسيد مبدأ الاستمرار في الحكم باسم الحكم الراشـــد، أو التوريث، إلى غيرها من المبررات التي لا تخدم الوطـــن ولا المواطـــن، بل تخدم شخصا واحدا أو جماعة معينـــة.

نعود إلى سؤالنا السابق. فمن له الأحقية والأفضلية، أو ماهي السلطة المخولـــة قانونا لوضع الدستور؟ بتعبير آخر، من له الحق في صنع وتحديد روح الشعـــب؟

تساؤلات طرها هيجـــل في كتابه (موسوعة العلوم الفلسفية) فقرة (450). رأى أن كل دستور ينمـــو بالتدرج وينضج في إطار روح الأمـــة، لا يتطور إلا بحسب المستوى الثقافـــي لها، وهذا المستوى الثقافـــي مرهون بالضرورة بوعي هذه الأمة بحريتها. وهذا ما يؤكده في قوله: "لا تكون الروح واقعية إلا بمقدار ما تعرف نفسها في الوجود، وبما أن الدولـــة هي روح الأمة، فهي القانون الذي يتغلغل في جميع العلاقات داخل الدولـــة، كما يتغلغل كذلك في عادات الناس ووعي المواطنين، ويؤدي ذلك إلى أن يعتمد دستور أية أمـــة، بصفة عامة، على شخصيتها – روحها- وتطور وعيها

الذاتي، لأن في الوعي الذاتي للشعب تكمن جذور الحرية الذاتية، ويكمن بالتالي التحقق الفعلي لدستـــوره."[1] لابد أن تتغلغل الدولـــة بدستورها في جميع العلاقات بداخلها، وأن ترتبط ارتباطا وثيقا بتلك القوى الروحية الموجودة بها، وتعتمد عليها (كالعادات والتقاليد والأعراف والثقافة والمناخ والطبيعة...)، كلها قوى تؤخذ في الحسبان عند وضع الدستور وصياغتـــه، حتى يكون ذو طبيعة عقلية. وكلمة "الروح" (Esprit) لها مدلول كبير هنا، بحيث أن كل دولـــة تتصف بصفات خاصة تميِّزها عن غيرها من الدول، ولها ظروفهـــا الخاصة بها. هذه المميزات وهذه الظروف يجب مراعاتهـــا وأخذها في الحسبان أثناء كتابة ووضع دستور الدولـــة، وهو أمر مهم جدا لضمان استمرارهـــا وتطورهـــا. " الدستور ليس شيئاً بسيطا نضعـــه هكذا، إنما هو ثمرة عمل شعب بأكملـــه."[2]

روح الشعـــب، يتحدد في جملة الشروط والظروف التي يعيش فيهـــا والتي ترسم تاريخـــه كالديـــن، والعادات، والتقاليد وحتى العوامل الطبيعيـــة كالمناخ والتضاريس وغيرها – كما شرحها وفصَّلها مونتسكيو في كتابه "روح النواميس."[3] فكل هذه الشروط هي التي تتحكم في صياغة دستور الدولـــة. وهذا ما أكده هيجـــل في كتابه (محاضرات في فلسفة التاريخ) قائلا: "الدستور الذي يأخذ به شعب ما يشكل جوهرا واحدا، وروحا واحدة مع دينـــه، وفنـــه، وفلسفتـــه، أو على أقل تقدير، مع تصوراتـــه وأفكاره. أعني مع ثقافتـــه عموما (هذا دون أن نتوسع في الكلام عن المؤثرات الخارجية الأخرى مثل: المناخ والجيران والموقع الجغرافي...)[4]

ومنه، لابد أ، يكون لكل شعب ولكل أمـــة دستورا خاصا بهما، كون كل أمة تتصف بشخصيتها ومقوماتهـــا الخاصة بها دون سواها. ومن هنا نفهم أنه يستحيل أن

---

[1]- هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص.538-539. فقـــرة.274.

[2]- J.P.Lefebvre : Hegel et la société. P 293.

[3]- Montesquieu : O.P.cite. T-1. P[ge] 263.

[4] - هيجل: **محاضرات في فلسفة التاريخ**؛ العقل في التاريخ. ص. 118.

نجعل شعبا ما حـــرا هكذا بإرادة مريد أو بأمر آمـــر. إن أردنا الحرية لهذا الشعب يجب أن نؤثر في وعيه عن طريق التربيـــة (الحسنة) والثقافـــة، عوضا أن نقدم له قوالب جاهزة من الحلول، وقوانين غريبة عن روحـــه لا يعيها ولا يحس بقيمتها. وقد ساق لنا هيجـــل أمثلة تاريخية عن ذلك في ملحق للفقرة(274)، وخص بالذكر ما قام به نابليون لما أراد أن يعطي الأسبان دستورا قبليا – حين نصَّب أخاه جوزيف على العرش عام 1808م ووضع له دستورا باسم بايون(Bayonne)- غير أن المشروع انقلب على أعقابه بأسوأ طريقة ممكنة، عندما انهار حكم نابليون واستعاد الأسبان العرش واستعادوا معه دستـــورهم القديم. بالرغم أن ما قدَّمه نابليون لهم كان أكثر عقلانية من دستورهم السابق، ومع ذلك تراجعوا عنه لأنه كان شيئا غريبـــا عنهم و لم يصلوا في التعليم إلى مستواه.[1] كما أورد حججا أخرى في كتابه (محاضرات في فلسفة التاريخ) تدعم هذه الفكرة، إذ يؤكد أن أي دستور حققت تحت ظله أمـــة من الأمم ازدهارها وتقدمها، فإنه لا يصلح ولا يحقق النتائج ذاتها لو طبق على أمـــة أخرى مختلفة. فكل دستور يخص شعبا واحدا ويليق بأمـــة محددة. كما قال كذلك أنه من غير المعقول الاعتماد عل الدساتيـــر القديمة في إعداد دساتير حديثـــة، رغم ما "نجد بينها من عناصر مشتركة، قوامها التعريفات وعقائد مجردة تتعلق بالحكم العادل، وضرورة سيادة العقـــل، والفضيلـــة...، لكن لا شيء أكثر سخفا من البحث عند اليونان أو الرومان أو الشرقيين القدماء عن نماذج للتنظيمات السياسية لعصرنـــا."[2]

فالدستـــور إذن، ليس شيئا يصنع أو يلفق، وإنما هو عمـــل أجيال ولعدة قـــرون. "فالروح والتاريخ، أي تاريخ الوعي، هما اللذان يصنعان الدساتيـــر دائما."[3] أي يتحدد ويتموضع بتطور هذه الظروف والشروط (الثقافة والعادات...) عبر التاريـــخ، كما يجب أن يكون - الدستور- مسايرا للمستوى الثقافي والعلمي

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. أنـــظر ص657.
[2] - هيجل: **محاضرات في فلسفة التاريخ**؛ العقل في التاريخ. ص. 120.
[3] - E- Fleischmann. O.P.cite. p^{ge}.298.

للشعب الذي وضع لأجلـــه، "كون الروح لا يتموضع إلا في حالة وعيـــه بذاتـــه، وكون الدولـــة تعبر عن روح الشعب بالتالي فهـــو الذي – الروح- يحدد القانـــون الذي يرسم كل حياة هذا الشعب من حيث عاداته ووعـــي أفراده."[1]

فالشعب إذن هو الذي يختار الدستـــور الذي يليق به ويناسبه بحسب روحه، وإن كان هذا الدستـــور يتجاوز المستوى الثقافي والروحي للشعب، والذي ليس له علاقـــة بمساره التاريخي، كانت نهايته الفشـــل. فلكل شعـــب دستور خاص به وحده ويتأقلم معـــه.

كما يوجد عنصر آخر يجب مراعاتـــه في تحضير دستور الدولـــة وهو الحرية الذاتية للفرد. لقد كانت فكرة الحرية الطبيعيـــة سائدة ويؤمن بها الناس إيمانا عميقـــا في كل الفلسفة الحديثة، خاصة مع **لـــوك وروســـو** – فلاسفة العقد الاجتماعي- إلا أن هيجـــل رفضها وقال أنه لا وجود في تاريخ البشريـــة لمثل هذه الحالة – حالة الطبيعة- فالحريـــة بوصفها مثلا أعلى لما هو أصلي وطبيعـــي، لا توجد كشيء أصلي وطبيعـــي، بل ينبغي السعي للحصول عليها ونيلهـــا، وذلك بعد توسط عملية تهذيب وترويض هائلة للقوى الأخلاقية والعقليـــة. لأنه ومما لا شك فيه أن، المجتمـــع المدني والدولـــة بدستورها وقوانينها ومؤسساتها تمارس نوعا من الحد والتقييد لحرية الفرد؛ لكنه حدٌّ للغرائز الفجـــة والانفعالات الوحشيـــة وحدها. كما أنه في مرحلة حضارية أرقى، هي حـــدٌّ لأنانية الفـــرد المتعمدة وتهذيب لأخلاقـــه. هذا اللون من التقييد هو جزء من الوسيلة التي يمكن عن طريقهـــا وحدها أن يتحقق الوعي بالحريـــة والرغبة في بلوغها في صورتها الحقيقية، أعني في صورتهـــا العقلية والمثالية. " القانون والأخلاق

[1]- Hegel : O.P. Cite. P^ge 281. P^phe 274.

مستلزمات ضرورية للمثل الأعلى للحريـــة."[1] لهذا كانت الدولـــة بمؤسساتها تعبر عن المرحلة النهائية للتحقق الكلـــي للأخلاق والحريـــة.

وخير ما نختم به هذا العنصر هو نص من "موسوعة العلوم الفلسفية" الفقرة (540) يلخص كل ما رأيناه: "ضمان تحقيق وصنع دستور ذو طبيعة عقلانية وجعله ساري المفعول، يكمن في روح الشعـــب بأكمله، ويكمن أيضا في وعي الشعب بعاداته وبحريته...نفس الشيء بالنسبة للمؤسسات الموجودة من قبل والتي تظهر واقع وفعاليـــة المبادئ التي تنشطها..."

أ- سلطـــة المـــلك (التـــاج):

نعود هنا للفصل فيما أشرنا إليه سابقا، وما ذكره هيجـــل في الفقرة (273) من تقسيم السلطات الثلاث في الدولة، وبيان وظيفة كل واحدة منهـــا وحدودها. نذكِّر بتقسيم هيجـــل الذي هو على النحو التالي: السلطة التشريعية، السلطة التنفيذية (الحكومة)، سلطة الملك (التاج). وهذا ترتيب كلاسيكي معروف. لكن في عرضنا نقلب هذا الترتيب، إذ نبدأ بسلطة الملك – وهو نفس الترتيب الذي سلكه هيجل نفسه في كتابه (أصول فلسفة الحـــق)- وهذا يعود لسببين رئيسيين:

الأول: سلطة الملك تمثل لحظة الفرديـــة، وهي لحظة تحوي بداخلها لحظات الدولة الأخرى (لحظة الكلية وتمثل السلطة التشريعية؛ ولحظة الجزئية وتمثل السلطة التنفيذية).

الثانـــي: البدء بسلطة الملك، وهي عادة قديمة معمول بها في جميع الدول احتراما وتقديرا لشخص الملك.

لنبدأ إذن بسلطـــة الملك التي تعبر عن "لحظة الفرديـــة" في الدولة، أي هي لحظة تحتوي بداخلها على لحظتي الكلية والجزئية، وهذا ما يؤكده في النص التالي: "سلطة

[1]- هيجل: **محاضرات في فلسفة التاريخ**؛ العقل في التاريخ. ص112-113.

التاج، أو سلطـــة الملك تتضمن في ذاتها اللحظات الثلاث للفكرة الشاملـــة ككل، ألا وهي:

- لحظة الكليـــة، وهي لحظة الدستـــور والقوانين.
- المشـــورة، وهي اللحظة التي ترد الجزئي إلى الكلي.
- لحظـــة القرار النهائي بوصفه تعينا للذات، التي يعود إليها كل شيء آخر، وينبع منها كل شيء آخر من البداية حتى التحقق الفعلي.

وهذا التعين الذاتي المطلق هو الذي يشكل المبدأ المميز لسلطة الملك بما هي كذلك، وينبغي أن نبدأ في عرض الموضوع من هذا المبدأ."[1]

ماذا تعني عبارة "لحظة الفردية" في الدولة -التي تمثل سلطة الملك-؟ وماذا تمثل بالتحديد؟

يمكن القول، بعد هذا المسار الذي قطعنا إلى حد الآن، أن عناصر الفكرة الشاملـــة عن الدولـــة (الحق) قد تحققت بصورة فعلية، كما توصلنا كذلك إلى أن الفردية تمثل مجموع الفكرة الشاملـــة كلها أي الدولـــة. كيف ذلك؟ للدولة حياة شبيهة بحياة الفرد (الإنسان)، لها حياة مفردة واحدة كالكائن البشري تماما، كما لها شخصيتها التي تميزها عن غيرها من الدول. وبما أنها كذلك ، فإن هذه الحياة الفردية للدولـــة، وهذه الوحدة المثالية العليا التي تجمع في ذاتها جميع لحظات الدولة الأخرى، لا يمكن إلا أن توجد بالفعل وتتحقق في فرد واحد موجود في شكل خارجي (ليس شخصا مجردا)، وهذا الفرد الواحد يجسد ويمثل حياة الكـــل. من هذا نستنبط أنه لابد أن يكون على رأس الدولة فرد واحد ينسق ويوفق بين جميع أنشطة وأعمال الأطراف

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص 539 - 540. فقـــرة 275.

الأخرى في الدولة. وهذا ما يتجسد في شخص الملك أو الرئيس.[1] إنه أمر ضروري وجود هذا الفرد وباستمرار، وهو شيء يتوافق مع جميع أنظمة الحكـــم.

إن مبرر وجود فرد واحد – وجودا خارجيا وفعليا- على رأس الدولـــة، يعود في الأساس إلى تشابه حياة الدولـــة بحياة الأسرة؛ هذه الأخيرة لها رب يدير شؤونها ويؤمن قوت أفرادها، ويمثل أسرته بين الأسر الأخرى داخل المجتـــمع. الدولة كذلك لها شخصيتها التي تميزها، هذا ما يجعلها فردا متميزا في وسط غيرها من الـــدول، وبالتالي يجب أن يكون من يمثلها هي الأخرى داخل هذه المجموعة الدولية، بحيث لا يسع لكل الشعب فعل ذلك، لهذا يجب أن يمثلها فـــرد واحد فقط. فهو الذي يتخذ القرارات الكبرى ويصادق عليها باسمه وباسم الشعب، كاتفاقيات التعاون، حالة الحرب والسلم...الخ فيكون بالتالي ، ممثلا للسيادة الوطنيـــة. فلا يمكن تصور دولة تخلوا من رئيس أو ملك أو حاكم واحد ووحيد عل هرم السلطة، يتخذ القرارات المهمة والحاسمـــة.

لكن لا يجب أن نفهم من هذا أن هيجـــل أعطى الملك السلطة المطلقـــة، فهذا منافي ومناقض لسير الفكرة الشاملة، الملك أو الرئيس له مستشارين ومساعدين وموظفين ووزراء وعدة هيئات، يساعدونه ويتشاور معهم قبل إصدار القرارات، فهو في حقيقة الأمر يعطي تصديقه النهائي فقط. أي هو الإرادة النهائية التي تضفي على أعمال موظفي ووزراء الدولـــة الشرعية والمصداقية.

إلى هنا نكون قد أنهينا تحديد معنى لفظ "اللحظة الفردية"، نعود الآن إلى مضمون الفقرتين(273و275) اللتين تضمنتا لحظات الفكرة الشاملة (السلطات الثلاث كما حددها هيجـــل):

[1] - و. ستـيس: **فلسفـــة هيجـــل**. أنـــظر ص.582.(بتصرف)

- لحظة الكليـــة؛ وتمثل السلطـــة التشريعية. مهمتها تكمن في ســـن قوانين كلية عقلية تطبق على الجميع (القانون فوق الجميـــع).
- لحظة الجزئيـــة؛ أو كما سماها هيجـــل (المشورة – La délibération)، وهي لحظـــة مناقشة هذه القوانين بتشاور أعضاء الحكومـــة، وتنفيذها وتطبيقها في الميدان. هذا هو عمل السلطة التنفيذيـــة.
- لحظة الفرديـــة؛ أو لحظة القرار النهائي، لحظة إليها يعود كل شيء، وتجمع بداخلها اللحظتين السابقتين، ليتخذ القرار النهائي والفاصل. هذا ما يقوم به الملك أو الحاكم.

لنصل الآن إلى صفات الملك ومهامه، إذ لا يجب أن يكون ذو سلطـــة مطلقة ونفوذ غير محدود، ولا تكون سلطته منفصلة كل الانفصال عن السلطات الأخرى وعن الحياة العامة للدولة. فلا سلطة الملك وحدها تستطيع أن تشكل وتسير الدولـــة، ولا السلطتين الأخريين بمفردهما، ومنعزلتين عن بعضهما البعض تشكلان الدولـــة. لكن الدولة هي هذا الكل مجتمعـــا ومتحدا، فلا يمكن فصل أي عضو أو سلطة من هذا الكل. فالملك هو الذي يحرص على تحقيق هذه الوحدة العضويـــة بين هذه السلطات، وانسحاب أي عضو من هذه الأعضاء من هذا الكل، يعطل سير الدولة ويؤدي إلى سقوطها. "إن الصفة الأساسية للدولـــة بوصفها كيانا سياسيا هو وحدتها الجوهرية، أعني مثاليـــة لحظاتهـــا."[1] هذه الوحدة إذن تتجسد في يد الحاكم الواحد، وتجسد معها سيادة الدولـــة ووحدتها، وهذا من خلال شخص الملك أو الرئيس أولا، والدستور ثانيا، والذي أصبح ناضجا وتاما بتحقيق العقلانية فيه – كما رأيناه سابقا- من خلال عمل كل السلطات في الواقع وتنفيذ مهامها كما يحددها له الدستور.

[1]- هيجـل: **أصـول فلسـفة الحـق**. ص 540. فقـرة 276.

فكيف يمارس الملك مهامه حتى يحقق هذه الوحدة ويجسد السيادة الوطنية من خلالها؟

الملك لا يعتبر المنبع الأساسي الأولي للقرارات والتدابير التي تتخذ في الدولـــة، بل بالعكس هو خاتمتها ونهايتها، إذ يقوم بالتصديق والإمضاء عليها، ويكون بهذا العمل قد ربط كل وجوده الشخصي إلى فردية الدولـــة، معلنا استعداده للتضحية من أجلها باعتبارها تخضع لسيادة الجميع. فمن أين تصدر إذن هذه القرارات؟ إنه من عمل مختلف السلطات والهيئات والنواب البرلمانيين والوزراء ومختلف الشخصيات الهامة في الدولـــة – كما سبق ذكره آنفا-، وهذا كله وفـــق مقتضيات الدستور الذي هو المعيار المحدد لسلطة ومهام كل طرف. تصديق الملك وإمضائه يبقى ضروري وحتمي لإضفاء المشروعية والمصداقية عليها (القوانين والقرارات). بالتالي ننفي كل صور التعسف عن سلوكات الملك وتسلطه في اتخاذ القرارات." السيادة ليست هي الطغيان والاستبداد، لأن الطغيان معناه الإرادة الخاصة لفرد واحد ارتفع إلى مرتبة القانون، بينما السيادة هي نظام قانونـــي تخضع له الأمـــة كلها بوعي ورضا."[1]

ومن هنا يمكن القول أن الدستـــور هو الذي يحكم ويسير، يأمر وينهي وليس الفرد، لأن هذا الأخير لا يمثل ولا يعمل سوى بأوامر الدستـــور ونصوصه. وهذا ما يجسد القـــوة الروحيـــة للدولـــة. لهذا نجد هيجـــل قد مجَّـــد وحبَّـــذ النظام الملكي الدستـــوري، وهو نظام يقرن حاليا بالنظام الرئاسي كالذي يسود في الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا. "وهكذا نجد أن الدولـــة التي اكتملت عقلانيتها ليست سوى الدولـــة الملكية لكنها ملكيـــة دستـــورية."[2]

[1] - ع. بـــدوي: **فلسفـــة القانون والسياســـة عنـــد هيجـــل**. ص. 187. (بتصرف)
[2] - و. ستيـــس. **فلسفـــة هيجـــل**. ص. 584.

إذن إلى هنا توصلنا إلى أنه من الواجب أن يكون على رأس كل دولـــة فرد واحد يدير شؤونها، ويكون وجوده وجودا مباشرا خارجيا، يتجسد فـــي شخص الملك- وكنا قد بيننا سابقا كيف استنبط هيجـــل هذه الفكرة-. لكن كيف يتم تعيين الملك واختياره؟

وكان جواب هيجـــل كما يلي: "هذه الذات النهائية التي تتركز فيها إرادة الدولـــة، إذا ما أخذت على هذا النحو المجرد، هي ذات فردية، وهو بالتالي فردية مباشرة، ومن ثم فإن خاصيتها "الطبيعية" متضمنـــة في تصورها نفسه، ومن هنا فإن الملك يتسم أساسا بسمات مثل: هذا الفرد- بغض النظر عن جميع الصفات الأخرى- يرتفع إلى منصب الملك بطريقة طبيعيـــة مباشرة أعني من خلال ميلاده في مجرى الطبيعـــة."[1] ويقول في نص آخر من كتابه (موسوعة العلوم الفلسفية): "لما كانت هذه الذات عبارة عن علاقة ذاتية بسيطة فإنها توصف بخاصية المباشرة، وبالتالي بخاصية الطبيعة، وبذلك نجد أن مصير الأفراد نحو الإمارة يتحدد بالميراث..."[2]

هذه النصوص تصب كلها في منحى واحد، وكلها تدل على أن الملك ممثل للطبيعة، يعني أنه معين بالميلاد أي عن طريق الوراثـــة. فأفراد العائلة (الملكية) يتناوبون وباستمرار في الحياة بصورة بيولوجية طبيعية حيث نجد الابن يرث أباه ويخلفه، لذا فالملكية لا يسعها إلا أن تكون وراثيـــة. "هذا التوالي يكون في الغالب من جهـــة الأب- الابن المباشر- فذلك أحسنها وهو الذي يضمن استمرار السلطة ومنه النظام العام."[3]

هذه النقطة تشكل محور انتقاد العديد من الفلاسفة لهيجـــل، كانط مثلا يرى في الملكية الوراثية أنها تشكل مبدءا تعسفيا واحتماليا لا يليق بدولة الحريـــة والعقلانيـــة.

---

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص 549. فقـــرة 280.

[2] - و. ستيـــــس: **فلسفة هيجـــــل**. ص. 583.

[3] - E. Fleischmann: O.P.cite. pge.309.

وهناك من اتهمـــه بالولاء والدعم لملك بروسيا الذي كان يعيش ويكتب تحت سلطانه لينال رضاه. فرأوا في حجج هيجـــل التي ساقها لتبرير شرعية الملكيـــة الوراثية، أنها واهية وغير قويـــة.

لكن هيجـــل يدافع عن هذا الخيار، فهو يرفض اختيار وتعيين الملك عن طريق الانتخاب لأنه يتنافى وطبيعته، لأن مبدأ الوراثـــة يسعى لتكريس الاستمرار لسيادة الدولة في جانبها البيولوجي، ما دام القانون يبقى ولا يتغير- كما يحدث في النظام الرئاسي أين يتم تغيير الدستور كلما تغير الرئيس والعواقب التي تتبعه- ومنه نقول أنه حتى النظام الجمهوري لا يخلوا هو الآخر من عيوب ونقائص، إذ نجد في بعض الجمهوريات الرئيس المنتخب يحوز في يده على حق النقـــض (veto)، لما لا يرضى عن بعض القوانين، وهو الذي يرأس مجلس الوزراء، بل وحتى الوزراء ليسوا سوى مجرد كتاب دولة (secrétaire d'Etat)، ولا يسقط حق الاعتراض إلا بأغلبية ثلثي مجلس النواب وهو أمر يصعب في الكثير من الأحيان تحقيقـــه.[1] كما له صلاحيات أخرى كحـــل البرلمان وتعيين الوزراء والمسؤولين الكبار. أليست هذه ملكية مُقَنَّعَـــة؟ قد نجد في الملكية الدستورية ما تكون أقل بكثير من سلطة الرئيس في النظام الجمهوري.

لنعد الآن إلى مسؤولية الملك في قراراته التي يتخذها ويصادق عليها. رأينا آنفا أن الملك يستعين بنصائح وتوجيهات مستشاريه ومساعديه كل في مجال تخصصه وبحسب طبيعة القضية المطروحة للنقاش، وذلك حسب الدستـــور والقوانين السارية المفعول. المسؤولية تقع على من اتخذ القرار وفقا لمبررات موضوعية، وفي نفس الوقت الملك لا يتحمل مسؤولية أعضاء حكومته بينما يتحمل مسؤولياته أمام قراراته الذاتية والتي تعود نتائجها عليه.[2] فيكون مسؤولا عن قراراته حين يقرر بمفرده دون استشارة أحد، فتأخذ تلك القرارات طابعا تعسفيـــا، وحين يفصل في مسائل لا يملك حق الفصل فيها

[1] - ع. بـــدوي: **فلسفـــة القانون والسياســـة عنـــد هيجـــل**. ص. 189. (بتصرف)
[2] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. أنـــظر. ص 554. فقـــرة 284.

بمفرده، كحالة الحرب أو السلم مع دولـــة ما. فهذه القرارات السيادية ليست من صلاحيات لا الحكومة ولا الملك بمفرده، وفي النهاية نقول أن الملك كي يحافظ على تاجـــه ولمدة أطول عليه أن يخضع للنظام العقـــلاني للدولـــة كما حددناه في كل هذه العناصر التي تناولناهـــا.

ب- السلطـــة التنفيذيـــة: (سلطة الحكومة)

تقابل هذه السلطـــة في الدولة لحظة الجزئيـــة، وتكمن وظيفتها الجوهرية في تطبيق القوانين (اللحظة الكلية) على الحالات الخاصة داخل المجتمـــع المدني.

لقد انتهينا في العنصر السابق إلى أن الملك يقوم باستصدار قرارات أو بالأحرى يصادق عليها، وما ينتظر هذه القرارات الآن ليس سوى تطبيقها الفعلي في الميدان على الحالات الخاصـــة التي أوجدت لأجلها. هذه المهمة تقوم بها إذن هذه الهيأة "السلطـــة التنفيذيـــة" أو "سلطـــة الحكومـــة"، فهي بمثابة وسيط بين القرارات والقوانين والنظـــم العامة التي وُضعت (المصلحة العليا للدولة) وبين الواقع الاجتماعي (المصلحة الجزئية للأفراد). هذه السلطة تظم بداخلها جهازي العدالـــة والشرطـــة الموجودين في المجتمع المدني الذي يعتبر الميدان الذي تقع فيه جميع مصالح المواطنين المشتركة. وهذا ما يؤكده هيجـــل في هذا النص: " هناك فرق بين القرارات التي يصدرها الملك وبين تطبيقها وتنفيذها، وأن هناك بصفة عامة فارق بين قرارات الملك ومتابعة تنفيذها، أو دعم قرارات ماضية أو قوانين قائمة، أو تنظيمات ومؤسسات لتحقيق غايات مشتركة أو جماعيـــة...الخ إن مهمة إدراج الجزئي تحت الكلي متضمنة في السلطـــة التنفيذية التي تشمل كذلك سلطتي القضاء والشرطـــة، وتشير الأخيرة على نحو مباشر أكثر إلى الاهتمامات الجزئية للمجتمـــع المدنـــي، وهي تؤكد المصلحة الكليـــة حتى فوق أهدافها الجزئيـــة."[1]فكيف تكون سلطة الحكومـــة هذه وسيطا بين المصلحة العليا

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص557. فقـــرة 287.

للدولـــة وبين المصلحة الجزئية الخاصـــة للمواطنين؟ وما هي علاقتها بمؤسسات المجتمع المدنـــي؟ إنها النقطة المهمة والجوهرية التي تستدعي منا التدقيق والتوضيح أكثر.

يرى هيجـــل أن المصالح الجزئية المشتركة بين جميع المواطنين تقع داخل المجتمع المدني، وهذا المجتمع المدني- كما رأيناه- يتكون من عدة هيئات ومؤسسات كالجماعات والإدارات والنقابات المهنية والتجارية والشرطة، والعدالة، ويديرها موظفون وإداريون ومهنيون...مهمتها تكمن في خلق التوازن بين الملكية الخاصة الذاتية لكل مواطن، مع المصالح الجزئية لأفراد المجتمع، وكل هذا محتوى في السلطـــة التنفيذية (الحكومـــة). أي تكون خاضعة لها وهي تراقبها حفاظا وحرصا على مصالح الدولـــة العليا، وذلك رغم الثقـــة التي يجب أن توضع في أولئك الأشخاص الذين يديرونها. من هنا كانت سلطـــة الحكومـــة بمثابة الوسيط بين هذه المصالح الجزئية للمواطنين داخل المجتمع وبين المصلحة العليا للدولـــة. فكيف يجب أن تتعامل الحكومـــة مع هذه الهيئات والمؤسسات؟

إن الجماعات والنقابات تلعب دورا فعالا ومهما في عملية الربط بين المصلحة الجزئية للمواطن مع المصلحة العامة والكلية للدولـــة، كونها لها قاعدة شعبية واسعة، ولها تنظيم محكم وبالتالي على الحكومة أن تعمل على كسب ودهما، لأن بدونهما يُستحال نجاح عملها (وهذا ما يدعى في أيامنا الشريك الاجتماعي)، فكثيرا من القرارات الهامة والسياديـــة لا تتخذها الحكومة دون استشارتها وإشراكها كطرف فعال وجوهري في ذلك. لذا فإن العلاقة التي يجب أن تكون بين سلطة الحكومـــة ومؤسسات المجتمع المدني هي علاقة شراكة وتواصل وتعاون، وبها تتجسد الروح الوطنيـــة وتتوهج في قلوب المواطن وبصدق، تجعل العامل والمزارع والفلاح يحس ويشعر بأن العمل الذي ينجزه كل واحد منهم ذو قيمـــة وأهمية به ينال رضا الدولـــة، وهو يسعى لتحقيق غاياته وغايات غيره. كما تلعب الجماعات والنقابات

دورا مهما في خلق التوازن في أوساط المجتمـــع المدني ويتولد الأمن والأمان في الدولـــة بفضل التواصل الدائم بواسطة السلطة التنفيذية بين الدولـــة ومواطنيها. فكيف يتم الآن تفعيل عمل الحكومـــة (ميدانيا وعمليا) والمتمثل في مبدأ المحافظة على المصلحة الكلية للدولـــة من خلال علاقتها بالمصلحة الجزئية- كما أشرنا إليه قبل قليل-؟ أو بتعبير آخر كيف يتم تقسيم الأعمال وتحديد مهام أعضاء الحكومـــة لتفعيل هذا المبـــدأ؟

تخضع السلطـــة التنفيذية لتقسيم محكم في المهام وتحديد مدقق في الوظائف، ما يؤهلها لأداء وظيفتها على أحسن صورة، وتحقيق غاياتها وأهدافها التي لأجلها وجدت. وهذا ما حدده هيجـــل في هذا النص: "يتم تقسيم العمل أثناء سير السلطة التنفيذية في عملها، ولهذا السبب نجد أن لتنظيم الوظائف الرسمية مهمـــة مجردة، وإن كانت شاقة، هي تنظيم:

أ- الحياة المدنية من الطبقة الدنيا التي هي عينية بحيث تتحكم فيها إدارة عينية أيضا.

ب- إن مهمة الحكومـــة سوف تقسم مع ذلك إلى فروعها المجردة التي يتولاها الرسميون المتخصصون بقدر اختلاف مراكز الإدارة.

ج- سوف تتلاقى من جديد الأعمال التي تقوم بها هذه الأقسام عندما تتجه من أعلى إلى الطبقة الدنيا، أعني إلى الحياة المدنيـــة، تماما كما تتلاقى بنفس الطريقة عندما تصعد في الإشراف العام إلى السلطـــة التنفيذيـــة العليا."[1]

ويشير هيجـــل في ملحق لهذا النص إلى أن تقسيم الوظائف والمهام في السلطة التنفيذية هو عمليـــة ذات أهمية خاصة. والسبب في ذلك كون هذه السلطة معنية بالانتقال من الكلي إلى الجزئي، أي الربط بينهما كحلقة وصل. لذا يقول لابد أن تقسَّم وظائفها طبقا للاختلافات القائمة بين فروعها (المؤسسات والهيئات الموجودة في

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص. 559. فقـــرة.290.

المجتمع المدني) فبعض هذه الفروع نجدها في القمة أي (أعلى السلطة)، كما نجدها في أسفلها (عند القاع) في آن واحد، مثلا؛ الشرطة والقضاء يتحرك كل منهما بالنسبة للآخر في زاوية قائمـــة، لكنهما يتطابقان من جديد في كل حالة جزئيـــة.[1]

والحل لهذه المشكلة يكون بتعيين مستشار أو رئيس وزراء ليقوم بتوحيد الأشراف. فعند هذا المستشار أو الرئيس تجتمع وتتحد تلك الفروع، وينظم عملها وتحدد مهام كل واحدة منهـــا، وذلك بإسناد مهام إدارة شؤونها إلى أشخاص متخصصين، وذوي كفاءة في ذلك "...فلا يعين الأفراد في وظائفهم حسب ميلادهم أو وفق مواهبهم الشخصية الطبيعية بل إن العامل الموضوعي في تعيينهم هو المعرفة والبرهنة على القدرة، ومثل هذا البرهان يضمن أن تحصل الدولـــة على ما تطلب، ما دام هذا الشرط الوحيد للتعيين، كما يضمن لكل مواطن كذلك فرصة الانضمام إلى طبقة الخدمـــة المدنيـــة."[2] كما يقوم كذلك رئيس الحكومـــة باختيار وزرائه وفق مقاييس وضوابط عقلية وموضوعيـــة، حتى تتمكن الحكومة من أداء مهامها المنوطة بها على أحسن صورة ممكنة، وتكون لها نظرة شاملة ودقيقة لجميع الأنشطة وجميع الفروع داخل الدولـــة، حتى تضمن بذلك تحقيق الحريـــة للجميع ويزول ذلك الإشكال.[3]

فبفضل هذا التقسيم وتحديد المهام والأعمال في السلطة التنفيذيـــة وحسن اختيار أعضائها، فإن مبدأ المحافظة على المصلحة الكليـــة للدولـــة والمصلحة الجزئيـــة للمواطـــن يكون واقعيا وفعليا، ولكن ليس بصورة نهائية ومكتملة. ماذا ينقص؟

[1] - نفـــس المصـــدر. ص. 662. أنظر ملحـــق الفـــقـــرة.290.
[2] - نفـــس المصـــدر. ص.560. فقـــرة.291.
[3] - E- Fleischmann : O.P.cite. Voir pge.315.

إن الموظف والمستشار الذي يتولى تحقيق هذا المبدأ يجب أن يحاط بظروف عمل مناسبة وملائمة كي يؤدي واجباته على ما يرام،كذلك الوظائف والأعمال التي يؤديها لا بد ، هي الأخرى، أن تكون لها ضوابط عقلية وموضوعية لأجل تحقيق المصلحة العامـــة والتي تحدد مسبقا بقوانين وقرارات واضحة. فبالنسبة للموظف حين يكلف بوظيفة رسمية في الدولـــة، فإن هذا التكليف يكون أمرا واجبا، أعني وجوب تأدية هذه الوظيفة وعلى أحسن وجه. في المقابل فإن من حقه أن يتلقـــى راتبا (أجرة) كافيا له لضمان أسباب رزقه وتحقيق إشباعه الخاص بكرامـــة، حتى لا يكون عرضة لمساومات وضغوطات من جهات ذات مصالح أنانيـــة، وإغرائه عن طريق الرشوة ومختلف الهدايا. ومنه يستوجب حماية هذا الموظف الســامـــي للدولة ويحفظ من كل أنواع الضغوطات، وهذا بتوفير كل ظروف وشروط العيش الكريم لـــه ولأسرتـــه حتى لا يلجأ لغيره.[1]

لكن لا نفهم من هذا أن العلاقة بين الموظف والدولـــة هي علاقة مادية فقط، بل هي بالدرجـــة الأولى هي علاقة أخلاقيـــة وعقليـــة وليست عقدا، ذلك أن الدولـــة لا تشتري الموظف ولا الموظف يُباع للدولة. الموظف عليه أن يتصرف قبل كل شيء بمقتضى الواجب (حسب ما يقتضيه الحق)، وأن يعي أن مهمـــته هي خدمة المصلحـــة العامـــة. فيكون لزاما عليه أن لا يدَّخر أي جهد لذلك فيضع كل طاقته وإنسانيتـــه لخدمـــة إخوانه- هنا نعيد ونستحضر مقولة هيجـــل والتي أشرنا إليها آنفا: "كن شخصـــا واحترم الآخرين كأشخـــاص."- الإنسان إذن هو كائن أخلاقي بالدرجـــة الأولى ويسير وفق فضائل عقلية متعددة، وما يزيد في صقلها وبلورتها تربيته الخاصـــة المباشرة، وهي نقطة كنا قد تحدثنا عنها سابقا في المجتمـــع المدنـــي. التربية هي التي تجعل من الموظف أو المستشار أو الوزير أو غيره من أصحاب الوظائف السامية والهامـــة في الدولـــة شخصا نزيها ومخلصا ومتفانيا في

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص. 560. راجـــع الفـــقـــرة.294.

خدمـــة الصالح العام بكل إنسانية، من دون أن يتأثر بالحالـــة الروحية الأخلاقيـــة التي قد تكون سائدة في الدولـــة (كحالة الفوضى والنهب وعدم الاستقرار...)[1]

بعد أن تحدثنا عن كيفية حماية الموظف والشروط التي يجب توفرها حتى يتمكن من أداء مهامه خدمـــة للمصلحة العامة والكلية، المواطن هو الآخر يجب أن نحميه ونحفظه من سيطرة وعجرفـــة الموظفين والوزراء، الذين قد تتحول مهمتهم من خدمـــة المصلحة العامة إلى أداة سيطرة لضمان خدمة مصلحته الفردية الأنانية. وهذا ما تحدَّث عنه هيجل في هذا النص: "تأمين الدولة ورعاياها ضد إساءة الوزراء والموظفين الرسميين لاستخدام السلطـــة يكمن على نحو مباشر في التنظيم التصاعدي للمناصب ومسؤولياتـــها، لكن يكمن كذلك في السلطة الممنوحة للجمعيات والنقابات التي تعمل على منع موظفي الخدمـــة العموميـــة من استعمال الأهواء الذاتيـــة والتعسفية أثناء عملهم، فتكمل النقابات بذلك الرقابة من الأسفل إلى جانب الرقابة من الأعلى التي تقوم بها الدولـــة والتي تكون غير كافيـــة، حيث لا يكون باستطاعتها مراقبة السلوكات الخاصـــة بالموظفين الإداريين."[2]

إن ما يميز تقسيم الوظائف في الدولـــة هو تنظيمها وفق سلـــم تصاعدي للصلاحيات والمناصب والمسؤوليات (Structure hiérarchique des fonctions). هذا التنظيم يجعل كل موظف يخضع لرقابة من مسؤول سام فوقه (أعلى منه رتبة)، وهذا النوع من الرقابة يدعى بالرقابة من الأعلـــى، أين يقوم كل مسؤول سام بمراقبـــة جملة من الموظفين أدنى منـــه. لكن هذا النوع من الرقابة قد يكون غير كاف أحيانا، لوجود مساندة وتواطؤ بين الموظفين بكل مستوياتهم. هيجـــل جعل نوعا ثانيا من الرقابـــة يكون من الأسفل وتقوم بـــه الجماعات والنقابات التي تتشكل من المواطنين كل حسب مجال عمله والطبقـــة التي ينتمي إليها بالضرورة.

---

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص. 563. راجـــع الفـــقـــرة.296.

[2] - نفـــس المصـــدر. ص. 562. فـــقـــرة. 295

بالإضافة إلى المهام التي رأيناها هنا والتي تقوم بها السلطة التنفيذيـــة، يمكن إضافة مهمـــة أخرى لا تقل أهمية عنها وتتمثل في تنفيذ المشاريع التنمويـــة في الدولـــة، كبناء المصانع، المدارس، المستشفيات...أي كل ما يصبو لتحقيق المصلحـــة العامة للمواطنين وتلبية احتياجاتهم ورفاهيتهم، وهذا ما يخلق الثقـــة والرضا في نفوسهم تجاه الحكومـــة إن هي نجحت ووفقت في ذلك، ويسخطون عليها إن هي فشلت وأخفقت.

بهذا نكون قد بيَّنـــا كيف تكون السلطة التنفيذيـــة (الحكومة) كحلقـــة وصل (وسيط) في الدولـــة- ونقصد بهم موظفي الخدمـــة العمومية من مستشارين ووزراء وغيرهم من أعضاء هذه السلطة- تقع بين القانون (لحظة الكلية) وبين المواطنين (لحظة الجزئية)، وحددنا مهامها وصلاحيتها وكذا حدودها. وقوعها هذا بين القانون وبين المواطنين من شأنه أن يمنعها من أن تتحول إلى ارستقراطية جارفة، مستغلة نفوذها ومواهبها وصلاحياتها كوسيلة للطغيان والتعسف. لكن على السلطات العليا للدولة من الأعلى (القانون والرئيس أو الملك ومستشاريه الكبار) وعلى الجماعات والنقابات من الأسفل العمل على رقابتهم من أجل الحيلولـــة دون تعسفهم[1]- لكن هذا أعتقد أنه لا يحدث إلا في إطار دولـــة القانون ذات مؤسسات شرعيـــة-

[1]- هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص. 564. راجـــع الفـــقـــرة.297.

ج- السلطـــة التشريعيـــة:

وتقابل في الترتيب المنطقي للدولـــة لحظة الكليـــة. وظيفتها الجوهرية تتمثل في ســـن وتشريـــع القوانين، وتطويرها وتوسيعها حتى تكون ملائمـــة مع حاجيات ومتطلبات المواطن الجديدة، والتي تُظهر كل لحظـــة من لحظات الوجود، ووفق تطور حياته، حتى يتأقلم مع الأوضاع الجديدة للدولـــة. هذه القوانين إذن، لا تخلقها هذه السلطـــة من العدم، بل تكون موجودة وتعمل على تطويرها.

القوانين التي تشرعها، وبحكم طبيعة هذه السلطة (لحظة الكلية)، هي قوانين لا تتعلق بحالات خاصة وفردية للأشخاص، لكنها مبادئ عامة لنشاط وعمل الدولـــة. لهذا اشترط هيجـــل وجود هذه الهيأة المتخصصة والتي تقوم بهذه المهمة وجودا مستقلا عن غيرها، وتكون فرعا من فروع الدولـــة، إنها السلطـــة التشريعية - السلطة الثالثة والأخيرة المكونة لها- وهذا ما عبر عنه في النـــص التالي: "تختص السلطـــة التشريعية بالقوانين بما هي كذلك، بالقدر الذي تحتاج فيه إلى تعيينات إضافية ، أضف إلى ذلك مضمون الأمور الداخلية العامة للدولـــة (غير الخاصة). هذه السلطة، تشكل في حد ذاتها جزءا من الدستور والتي تفترضه مسبقا، والذي (الدستور) يقع خارج التعيينات والتحديدات المباشرة لهذه السلطة، لكنه يتلقى تطويره لاحقا من تنقيح وتدقيق القوانين ومن الطابع التقدمي لأعمال الحكومة بصورة تدريجية."[1] وفي ملحق يلي هذا النص مباشرة، يوضح هيجـــل أن الدستـــور هو الأساس المنظم والثابت الذي يقوم عليه التشريع، وأن هذه السلطة ترتبط بالدستـــور وهي جزء منه، لأنها تختص بالقوانين، إصدارهـــا وسنِّها. كما تتكفل بتوضيح نصوص هذا الدستـــور وتطويرها لأنه ليس أبديا.[2] مضمونها يكمن في عنصرين اثنين هما: **أولا**؛ حق الفـــرد على الدولـــة، أعني ما يجب أن يتلقاه وتوفره له الدولة، أي

[1] - Hegel: O.P.cite. P[ge]. 301. P[phe].298.
[2]- Ibid. Voir : P[ge] 301. P[phe] 298

نشاط الفرد داخل الدولة وعمله.[1] **وثانيـــا**؛ واجب الفرد تجاه الدولـــة أي ما يؤديه تجاهها كدفع الضرائب مثلا. وهذا ما يعرف بفكرة تماثل الحقوق مع الواجبات داخل الدولـــة. وهذه المسألة هي على درجة من الأهمية والصعوبة في الوقت نفسه، لأنه ليس من السهل تحديد الحجم الذي يكون عليه حق الفرد على الدولـــة، وبأي صيغة يكون تأديته له. وبتعبير آخر: هل من حق الدولـــة أن تطالب الأفراد بتأدية كل ما يستطيعون أداءه؟ أم هم مطالبون بأشياء أو مساهمات محدودة؟

يرى هيجـــل أن الدولـــة لا تطالب مواطنيها إلا الإسهام بالمال- دفع الضرائب-، أما باقي ما يمتلكه الفرد من أشياء مادية متنوعة، ومن أشياء معنوية روحية كذكائه وقوته العضلية، فإنه غير ملزم بالتنازل عنه للدولـــة إلا بمحض إرادته وحريتـــه. الحالة الوحيدة التي يطالب فيها المواطن الإسهام بشخصه لصالح الدولـــة هي حالة الخدمة العسكرية (الوطنية) فهي واجب وضروري.[2] هذا عن مهام السلطة التشريعية وطبيعة القوانين التي تشرعها. فماذا عن أعضائها، وكيفيـــة تعيينهم؟

تتكون السلطة التشريعية من نواب الشعب (Députés) الذين يتم تعيينهم واختيارهم عن طريق الاقتراع. لكن هل النواب وحدهم هم الذين يشكلون هذه الهيأة؟ يجيبنا هيجـــل: "في السلطـــة التشريعية ككل، تدخل فيها عمل السلطتان الأخريتين: سلطة الملك كونها إليها يرجع القرار النهائي، وسلطـــة الحكومة بصفتها الهيأة الاستشارية، بحكم معرفتها الفعلية، ونظرتها الشاملة لكل الجوانب الجزئية والخاصـــة في الدولـــة، ومبادئها الواقعية، ومعرفتها لحاجات السلطات العامـــة. وفي النهاية، ومن جهة أخرى، يتدخل عامل الهيئات المنظمة (Assemblées d'ordres)- وهناك من ترجمها بمجلس الطبقات-"[3]

[1] - Ibid. Voir : P^ge 302. P^phe 299

[2] - E- Fleischmann : O.P.cite. voir p^ge.320.

[3] - Hegel: O.P.cite. P^ge. 304-303. P^phe.300.

السلطة التشريعية إذن تحتوي بداخلها السلطتين الأخريتين، سلطة الملك (صاحب القرار النهائي) وسلطة الحكومـــة (تطبيق وتنفيذ القوانين والقرارات)، أضف إليهما مجلس الطبقات (الهيئات المنظمة). هنا قد يتساءل أحد ويقول: هل هيجـــل تراجع عن فكرة الفصل بين السلطات التي كان يدافع عنها سابقا بإدماج كل السلطات الثلاث هنا في السلطة التشريعية؟

كلا، لقد أشرنا سابقا إلى أن السلطة التنفيذية تمثل حلقة وصل بين المواطن (المجتمع) وبين السلطات العليا للدولـــة، بالتالي وجود الوزراء في السلطة التشريعيـــة ضروري، كما هو الحال في انجلترا مثلا، الوزراء لا بد أن يكونوا أعضاء في البرلمان، لأنهم أدرى وأعلم بكل حاجيات المواطن والمجتمع ككل والدولـــة معا، وكذلك حتى لا يشعروا (الوزراء) بالاستقلال عن القانون والعلو عليـــه. فلا الملك ولا أعضاء الحكومة يطفوان فوق القانون، لأن هذا ما كان في الغالب عاملا رئيسيا في انهيار الكثير من الدول العظيمـــة عبر التاريخ، فالقانون هو السيـــد. فهيجـــل إذن، لم يتراجع عن فكرة الفصل بين السلطات، ولكنه يريد تقوية العلاقة بينها حتى لا تصبح كل سلطـــة تعمل ضد الأخرى، أو أن يكون لها استقلال تام وكلي ولا ارتباط بينهمـــا، مما يتسبب في تفكك الدولـــة انهيارهـــا.

لنعد الآن لمجلس الطبقات أو الهيئات المنظمة. فهي التي تمثل النسبة الكبيرة من أعضاء هذه السلطـــة. فمما يتكون؟ وما هي وظيفتـــه؟

الهيئات المنظمة أو مجلس الطبقات، هي تلك الطبقات الاجتماعية الموجودة داخل المجتمع المدنـــي. لكن هل هي كلها التي تأتي وتشارك في عملية التشريع؟

لا ليس كلها. فهذه الهيئات تدعى طبقات الدولـــة السياسية، وهي تنبثق من تلك الطبقات الاجتماعية ومن النقابات، لكنها تختلف عنها في وظيفتهـــا. "تقوم الطبقات (السياسية) بوظيفـــة إبراز المصلحة العامة إلى الوجود، ليس فقط بطريقة

ضمنية بسيطة، بل أيضا بطريقة واقعيـــة فعليـــة، أعني: إبراز لحظة الحرية الصورية الذاتيـــة إلى الوجود، إبراز **"الوعـــي العـــام"** من حيث هو كلية تجريبية تَعُـــدُّ أراء الكثرة وأفكارها بالنسبة إليه جـــزئيات."[1] فالطبقات التي يقصدها هيجـــل هنا إذن، ليست كتلك التي عرفناهـــا سابقا في المجتمع المدنـــي، والتي كانت مهمتها ضمان الإنتاج. أما هذه الطبقات السياسية فهي تضمن الحريـــة والشرعية للمصالح الخاصـــة المنظمـــة تجاه الدولـــة التي يجب عليها الاعتراف بها وصيانتها. مهمتها إشراك الآراء الذاتيـــة أو ما عبر عنه هيجـــل بـــ: "الوعـــي العـــام" في العمل التشريعـــي. هذه الطبقات تعمل على إظهار الشعب (الجمهور)- بعد أن كان على شكل ذرات اجتماعية والذي يصبح بعده موزعا على دوائر جزئية كل حسب وظيفته وعمله- على شكـــل إرادة منظمـــة، وكسلطـــة شعبيـــة منتظمة في صورة نقابات وجمعيات وأحزاب سياسيـــة...من أجل مواجهة الحكومـــة حفاظا على مصالحهم. هذا يعني أن هذه الطبقات تقع وتتوسط بين الشعب وبين الحكومـــة. هنا يبدي هيجـــل ملاحظة هامة حول العلاقة بين الحكومة وهذه الطبقات السياسية، فيرى أنه لا ينبغي أن يكون موقفها موقفا عدائيا تجاهها، لأن الحكومة ليست حزبا سياسيا يقف في معارضة ومنافسة حزب سياسي آخر وباستمرار. فيقول في هذا الشأن، إن استمر الأمر على هذا الحال ستكون النكبة ولا يمكن أن يكون علامة صحة.[2]

مجلس الطبقات إذن، عبارة عن همزة وصل بين الحكومـــة، وبين الشعب الذي تحركه الذاتية، فهما لا يتعارضان مع بعضهما البعض، وإن حدث ذلك سيؤدي إلى انهيار الدولـــة، فكل واحد يكمل الآخر في مهامـــه ولكل مهامه وصلاحياته الخاصة بـــه. وهذا ما يؤكده في النص التالـــي: "يقف مجلس الطبقات كعضو متوسط بين الحكومـــة بصفة عامة من ناحية والأمـــة الممزقة إلى جزيئات (الشعب والجمعيات)

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفة الحـــق**. ص. 567. فـــقـــرة.301.
[2] - نفـــس المصـــدر.ص.665. أنظـــر ملحـــق الفـــقـــرة 301.

من ناحية أخرى، وتتطلب وظيفته أن يكون لديه المزاج والإحساس السياسي والإداري (أي يسير في نفس اتجاه مصالح الدولـــة)، بقدر ما يكون لديه إحساس بالمصالح الفردية والجماعات الجزئية الخاصة. وهذا الوضع يعني في الوقت نفسه توسطا مشتركا مع السلطة التنفيذيـــة المنظمة، هو حد أوسط يمنع ظهور كل من الانعزال المتطرف لسلطـــة التاج، والتي قد تبدي طغيانا تعسفيا، وكذلك ظهور الانعزال في صالح الأشخاص...وفضلا عن ذلك، وربما كانت هذه النقطة أكثر أهمية، يمنع الأفراد من أن يتخذوا مظهـــر التجمع والحشد ومن ثمَّ يمنعهم من اكتساب أراء غير منتظمة...تقف في معارضـــة الدولـــة."[1]

الطبقات إذن تقوم بعمل ضروري وجوهري، يتمثل في "الوساطة" و"المصالحة" بين الأفراد – الذين تحكمهم مصالح ذاتية- وبين المصلحـــة العامة (الحكومة)، أي بين مصالح المجتمـــع المدني (الجزئية) وبين الدولـــة كمصلحة كلية شاملـــة. وذلك من خلال نشاطها الذي تقوم به في إطار منظم ومقنن داخل الدولـــة، ومن خلال التعبير عن آراءها بكل حريـــة. الطبقات عليها أن تبرهن على أن لها حسا بالدولـــة، وبالفضيلة السياسيـــة، وبالمواطن الصالح، وتظهر حسا بالمسؤولية كالحكومة. فهي تمثل المجتمـــع المدني وتلعب بالتالي نفس دور الحكومـــة.[2]

فتوسط مجلس الطبقات هذا بين المجتمع المدني وبين الحكومـــة، سيؤدي من دون شك إلى عدم التعارض بين المصالح الخاصة للأفراد مع المصالح العامة الكلية للدولـــة. وبالتالي ستكون في نفس الوقت عامل استقرار وتوازن داخلـــي في الدولـــة، فلا السلطة المركزية تكون منعزلة عن باقي السلطات الأخرى، فنتفادى بذلك الوقوع في سلطة استبدادية، ولا الأفراد يتكتلـــون وينعزلون على هامش المجتمـــع في كتلة من

[1] - نفـــس المصـــدر السابـــق. ص.570. فـــقـــرة.302.

[2] - E- Fleischmann. O.P.cite. voir p^{ge}. 322.

المعوزين أو المتطرفين، مما قد يحوِّلهم يوما ما إلى خطر يتهدد أمن وأمان الدولـــة وكيانهـــا.

بعد أن تعرفنا على وظيفة ودور مجلس الطبقات، سنتعرف الآن على مكوناته وكيفية توزيع أعضائه داخل السلطة التشريعية.

ميَّـــز هيجـــل في مجلس الطبقات هذا بين طبقتين أساسيتين هما: **طبقة أولى**؛ ترتبط مع حالة جوهرية (طبقة الزراع). **طبقة ثانيـــة**؛ ترتبط بالحاجات الخاصة وبالعمل الضروري لذلك.[1] وبدون أن ننسى الطبقة الكلية التي تتكون من الموظفين الحكوميين الذين يضمنون الخدمة المدنية. ونذكر مرة أخرى بأن هذه الطبقات السياسية مختلفة عن الطبقات الاجتماعية. "فالطبقات السياسية لديها الوعي السياسي بتمثيل الأمة بأكملها في مواجهـــة السلطة المركزية، التي قد تتفق معها وقد لا تتفق، وقد تدخل معها في صراع..."[2] ويتم تعيين أفراد مجلس الطبقات عن طريق الانتخاب، فهم بذلك يمثلون وينوبون عن الأمة كلها وليس عن من انتخبوهم فقط، فيكونون بذلك مسؤولين ويساهمون بعملهم هذا على دوام الدولـــة واستقرارها.

إلا أن عملية المشاركة في الحياة السياسية للمواطنين واختيارهم لنوابهم، يشكل إشكالا قديما عالجه الكثير من الفلاسفـــة، خاصة في مسألة الكثرة أو الأغلبية والأقلية. فهناك من يقول أن الشعب كله يجب أن يشارك في عملية التشريع ومناقشة القوانين، كما كان في الديمقراطيـــة اليونانيـــة قديما. وهناك من يرى أن على الشعب اختيار ممثلين ينوبون عنهم، ويكون هنا الاحتكام إلى مبدأ الأغلبية. فكلا الأمرين لم يصغ لهما هيجـــل، لأنه يرى أن مثل هذه العملية (الأولى) تتلائم أكثر مع دولة صغيرة ربما بحجم مدينة –كما كانت أثينا قديما- وأما العملية الثانية، فتناسب أكثر حالة دولـــة نشأت

[1] - Hegel : O.P. Cite. Voir P^ge 307. P^phe 303.
[2] - E- Fleischmann. O.P.cite. voir p^ge. 324-325.

من تعاقـــد الناس فيما بينهم –كما ذهب إلى ذلك روسو-. لكن الفصـــل في هذه العملية (عملية اختيار النواب والمشاركة في الحياة السياسية للمواطن) سيكون في الفصل الأخير من البحث.

توصلنا إلى أن مجلس الطبقات يتكون من قسمين اثنـــين، كل منهما يساهم في عملية التشريع والمداولات. لهذا رأى هيجـــل أنه من الضروري الفصـــل بينهما، خاصة وأن دور أحدهما هو التوسط بين المجتمـــع المدنـــي وبين الحكومـــة، بالتالي فإن السلطة التشريعيـــة لابد أن تتكون من غرفتـــين أو مجلسين.

فالتقسيم الطبقي الذي وضعه هيجـــل في المجتمـــع المدني، سيكون له الأثر في التمثيل النيابـــي للأفراد كل حسب انتمائه ووظيفته داخل المجتمع. في هذه الطبقات يميز هيجـــل بين مالكي رؤوس الأموال ووسائل الإنتـــاج وبين العمال الذين لا يمتلكون سوى قوة عملهم، فجعـــل كل واحد منهمـــا في غرفة برلمانيـــة خاصة، فوضـــع الأول (أرباب العمل) في غرفة برلمانيـــة عليـــا (La chambre haute) ووضع الثانـــي (العمال) في غرفة برلمانيـــة سفلـــى. (La chambre basse) من هنا نستنتج أن نظام التمثيل النيابـــي عند هيجـــل قائم على غرفتين برلمانيتين، **الأولـــى**؛ والتي تدعى الغرفة العليـــا، يشغلهـــا أرباب العمل الذين اعتبرهم أهلا لممارسة السياسة وتسيير شؤون الدولـــة. أما **الثانيـــة**؛ فتدعى الغرفة السفلى، ويشغلها ممثلي النقابـــات وباقي الطبقات الأخرى الذين يعتبرون مندوبين عن المجتمـــع المدني الذي يمثلونـــه.[1]

فلتعدد الهيئات التشريعية هذا، فضل كبـــير في إثراء المناقشات وإعطائها موضوعية أكثر، وتكون القرارات أكثر نضجا، مما يدفـــع عنها العشوائية الناتجة خاصة من مبدأ الأغلبية العددية- تلك التي يعتمد عليها أغلبية البرلمانات- كما يسمح التمثيل

[1] - Hegel : O.P. Cite. Voir P^{ge} 309 ; 310. P^{phe} 305 et 308.

الثنائي هذا بتجنب التعارض مع سلطـــة الحكومـــة، خاصة إذا علمنا أن عامل التوسط يقف إلى جانب الغرفة السفلـــى، فوزنها يكون أقوى لأنها تبدوا أقل تحيزا، وتكون الآراء المعارضة بدون تأثـــير.[1]

والأمر الآخر الذي يعطي لمناقشات السلطة التشريعيـــة موضوعية وإثراء أكثر، هو أن تكون علانيـــة، ودعوة الجميع إلى إبداء آرائهم فيها، ومناقشتها وانتقادها بكل حريـــة. لكن كيف يتسنى للجميع المشاركة في هذه المناقشات، وإبداء آرائهم حولها؟ وما هي الوسائل التي يستعملونهـــا في ذلك؟

الأفراد أو المواطنون الذين لا يشاركون في السلطة التشريعيـــة ولا في السلطة التنفيذيـــة، بإمكانهم المشاركة فيها بطريقة غـــير مباشرة، وذلك عن طريق الإسهام في المعرفة والثقافـــة السياسيـــة ونشرها في أوساط المواطنين، وذلك من خلال استماعهم واهتمامهم بمناقشات ومداولات السلطة التشريعيـــة، والتي كما قلنا، يجب أن تكون علانية. هذه العمليـــة تسمح لهم بالوقوف والاطلاع على لحظة الحريـــة الصورية من خلال إبدائهم لأرائهم في القضايا والمسائل التي يستمعون إليها أثناء المناقشات والمداولات، هذا ما يسمح بنشر الثقافـــة السياسيـــة في أوساط المجتمع. وهذا ما أشار إليه هيجـــل في النص التالي: "اجتماع الطبقات العلني الذي يكون للجمهور يعبر عن مشهد عظيم وتربيـــة ممتازة للمواطنين، فمنها يتعلم الناس على نحو أفضل كيف على الطابع الحقيقي لمصالحهم... وأن مناقشات الجمعيات هي مناقشات هامـــة لهذه المعرفـــة...والعلانية هنا هي الوسيلة الرئيسية في تربيـــة الجمهور، والأمة التي توجد فيها مثل هذه الجلسات العلنيـــة يرتبط فيها مواطنوها بالدولـــة ارتباطا حيويا أكثر من التي تنعدم فيها أو فيها جلسات سريـــة..."[2]

[1] - Ibid. voir p^{ge}. 314. P^{phe}.312.

[2] - هيجـــل: **أصـــول فلسفـــة الحـــق**. ص.667-668. ملحـــق الفـــقـــرة 315.

إنه لأمر في غاية الأهميـــة أن يكون للجمهور العريض من المجتمـــع حيز يعبر فيه عن آراءه وبحريـــة حول سياسة الحكومـــة، ومداولات ومناقشات السلطة التشريعيـــة. ويكون له ذلك عبر وسائل الإعلام والاتصال المتنوعة، فهي اليوم تشكل سلطـــة رابعـــة – كما تلقب في وقتنا الحاضر- في معادلة الدولـــة الحديثة، نظرا لأهميتها ودورها الكبيرين في مناقشة وانتقاد القرارات والقوانين التي يراها الجمهور غير مناسبة له، فيسعى لتغييرها، وكذا إلقاء الضوء على المسائل غير المرئيـــة في المجتمع والدولـــة (فضح الممارسات غير الأخلاقية والسلوكات المشبوهة التي تمارس في الحكومـــة). "حرية الأفراد الذاتية والصورية تكمن في قدرتهم أن تكون لديهم آراء وأحكام خاصة بهم ويعبرون عنها، وكذلك إبدائهم لنصائح وتوصيات حول شؤون الدولـــة، كل هذا يتجلـــى في مظهر يدعى الرأي العام..."[1]

ومنـــه فلا يحق لأية سلطة مهما كانت، وباسم أية وسيلة سياسية، أن تمنع حريـــة التعبير وتحرم الجمهور من إبداء رضاه من عدمـــه تجاه مسائل وقضايا حياته في إطار الدولـــة. يقول هيجـــل أنه يجب تركـــه والسماح له بإبداء آرائـــه والتعبير عنها بكل حريـــة، لأن في ذلك يكون الخطر أقـــل من ذلك الذي يتولد من القمع والرقابة التي تفرض وتمارس على الحريات، لأن الصمت في الغالب يكون مبعثا للخوف والقلق لدى الحكومـــة وليس علامة رضى.

لكن هل حريـــة التعبير والرأي هذه تكون حريـــة مطلقة، يحق فيها لكل واحد قول ما يشاء، شأن ذلك شأن الحريـــة المطلقة في الأفعال؟ أم هي حريـــة مقننة ومنظمة من طرف السلطات؟ وهل حتما يكون رأي أغلبيـــة الشعب هو الصواب وهو الأفضـــل؟ كل هذه التساؤلات سنحاول الإجابـــة عليها فـــي الفصل الثالث من البحـــث.

[1] - Hegel : O.P. Cite. P^{ge} 316 . P^{phe} 316.

✧ الديــن والدولـــــة:

"الوجود الفعلي المجرد أو جوهريـــة الدولـــة يعتمد على القول بأن غايتها هي المصلحة الكليـــة بما هي كذلك، والمحافظة بذلك على المصالح الجزئيـــة، ما دامت المصلحة الكلية هي جوهر هذه المصالـــح."[1] هذا النـــص يتحدث عن علاقة الدولـــة بالدين، إذ ينظر هيجـــل إلى الدين على أنه الأساس الذي تقوم عليه الدولـــة، ويعتبر السلطة الروحيـــة لها. إذ لا يمكن للإيمان والقلب والضمير أن يحتكموا إلى قاضي أرضي (وضعي)، هذا ما دفع بإيريك وايلي إلى الجزم بأن نظرية هيجـــل عن العلاقة بين الدين والدولـــة قد لا يكون أصلح منها.[2] ففيما تتمثل نظرية هيجـــل هذه؟ وكيف يمكن للدين التدخل والمشاركـــة في شؤون الدولـــة؟

يقر هيجـــل عند شرحه لهذا النـــص على أنه لا توجد نظرية أحدثت خلطا مثل الذي أحدثته هذه النظرية (الدينية)، حتى وصلت إلى حد أن أصبح (الدين) دستورا للدولـــة والصورة الصحيحة للمعرفة.[3] والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، كيف استطاع هيجـــل حل هذا الإشكال وتوضيح العلاقـــة بين الدين والدولـــة؟ أي كيف عالج إشكالية وجود سلطتين أخلاقيتين في المجتمـــع، يعملان جنبا إلى جنب؟ وهو وجود قد يكون خطرا على كيان الدولـــة، لأنهما قد يدخلان في صراع وتعارض شديدين. وأمثلـــة ذلك كثيرة في تاريخ الدول.

يرى هيجـــل أن السلطة الدينية لابد لهـــا أن تخضع لسلطة الدولـــة. "يجب أن يدخل الروح الإلهي في الاجتماعي بطريقة ماثلـــة (Immanent)."[4] لا يجب أن يكون

---

[1] - هيجـل: **أصـــول فلسفـــة الحـــق**. ص512-513. فـقـرة 270.

[2] - إريك وايلـــي: **هيجـــل والدولـــة**. الطبعـــة الثالثـــة. ص.53.
ترجمـــة: نخلـــة فريفر.
بيروت؛ دار التنوير للطباعة والنشر. سنة 2007.

[3] - هيجـل: **أصـــول فلسفـــة الحـــق**.. أنـــظر إضافة الفقرة 270. ص.513.

[4] - هيجل: **موسوعـة العلوم الفلسفيـة** نقلا عن: إريك وايلـــي: **هيجـــل والدولـــة**. ص.55.

الدين شيئا منفصلا، متعاليا بالنسبة للدولـــة، فالقرار يكون في يدها، لأنها هي الحقيقة العاقلـــة للإيمان. لذا نجد أن هيجل يرفض تدخل الكنيســـة (الدين) في الشؤون السياسية للدولـــة. لأن الدولة هي القاضي الذي يحكم على أعمال الكنيسة، لأنها تفكر وتعرف، وهي وحدها التي تعمل بوعي تام، وهي وحدها تنظم الحرية في العالم.[1] لكن هذا لا يعني سيطرة الدولـــة المطلقـــة إلى حد قيامها على مبدأ القوة، بل لابد أن تكون دولـــة قائمة على القانون والمبادئ الكليـــة.

الدين سيف ذو حدين، كما بإمكانه إيقاظ العقول وتحرير الفرد، فإنـــه يمكن أن يكون وسيلة استبداد وظلم. لهذا يجب التمييز بين هذا وذاك. قد يوضع الدين موضع شـــك واتهام لما يوصى به على أنه الخلاص وعلى أنه هو كل شيء في عصر البؤس، وحالـــة الأزمة والاضطراب وسيادة الطغيان والاستبداد في الدولـــة، فيحوله الناس إلى وسيلـــة مواساة (Consolation) وعزاء أمام هذا الظلـــم وتدهور حالة الإنسان، لعله يخفف عنهم ويعوض لهم ما سلب منهم (في العالم الآخر). فنظرة الناس إلى الدين بهذه الصفة يجعلهم ينصرفون عن الدنيا، ولا يبالون بمصالحهم ولا بمصالح الدولـــة، هنا يحق تسمية الدين بأفيون الشعب، وإلا فماذا يعني مثل هذا التحول والانحراف في حياة الناس نحو الديـــن بصورة كاملة، وانصرافهم عن الدنيا كأن ليس لهم فيها نصيب. فليس هذا هو السبيل الذي به نحقق مصلحة الدولـــة والمواطـــن، لأن نظرتهم إلى الدولـــة على أنها كلها شر (العنف، الظلم، غياب الحرية...)، وإما أنهم لا يبالون بالسياســـة ولا بالدنيا، وإما ينظرون إلى الديـــن على أنه خلاصهم الوحيد، وقانونهم الوحيد، فلا ينصاعون سوى لأوامره ونواهيـــه. لما يُتخذ الديـــن بهذا الشكل يقول هيجـــل أنه لا بـــد من إيجاد قوة تحمينا مـــنه في بعض صوره، وتناصر حقوق العقـــل والوعـــي الذاتي في معارضته لهذه الصور.[2]

---

[1] - اريك وايلـــي: مرجع سابـــق. ص.56.

[2] - هيجـــل: **أصـــول فلسفـــة الحـــق**. راجع ص.514.

إن الدين هو الامتثال والطاعـــة لأوامر وإرادة أخلاقية عليا (إلهيـــة) ويعرفه **كانط** بأنه الاعتراف بواجباتنا على أنهـــا أوامر وتعليمات إلهيـــة. ويقول هيجـــل أنه لا يمكن تحديد ماهية العلاقة بين الدين والدولـــة إلا إذا استرجعنا الفكـــرة الشاملـــة للدين، فمضمون الدين هو الحق المطلق، بالتالي الدين هو أعلـــى المشاعر جلالا. وبما أنه معرفة تمثلية ووجدان وحدس، فإن مهمتـــه هي التركيز على الله بوصفه المبدأ غير المحدود، والعلـــة التي يعتمد عليها كل شيء آخر، وهذا يعنـــي أن كل شيء آخر لابد أن يُرى من هذه الزاوية...وارتباط الدولـــة والقوانين – الدستور- والواجبات بالديـــن على هذا النحو يكسبها جميعا– أمام الوعي-التأكيد الاسمي والالتزام الأعلـــى...[1]

من كل هذا، نقول أنه لا مجال للتعارض بين من يؤمن بأن الدولـــة هي الإرادة الإلهية على الأرض، وبين من يرى في تعارض الدين مع الدولة تعارضا مطلقـــا، مثل هذه الوضعية إن وجدت في الدولـــة فإنها ستضعف، وتكون ميدانا للعنف والاضطراب واللاتسامح، وتحل محل القوانين جملة من القواعد والسلوكات تتحكم في حياة الناس (يغلب عليها الرأي الشخصي الذاتي، الذي تحكمه العواطف والأهواء) ومن يخالف هذه القواعد والسلوك سينبذ ويعزل ويتهم بالكفـــر، وهذا ما يفتح المجال للتعصب والتشدد الديني الذي يعارض كل شيء وكل نظام تشريعي مغاير.

إلا أن الواقع يستوجب التكامل والتعاون بين الديـــن والدولـــة، وكنا قد أشرنا سابقا إلى أن الدستور قبل صياغة مواده يستوجب الأخذ بعين الاعتبار عوامل وظروفا معينة، من بينها العامل الدينـــي هذا، إذ منه تتخذ القوانين، والحق، والواجب الطابع الأخلاقي- كهدف أسمى للفكرة الشاملة- لأن القوانين في الدولـــة تكون شيئا محددا ومتعينا، والدين هو الذي ينقلها ويحولها نحو دائرة الأعلى، "ولهذا السبب يوجد في

[1] - المـــصدر نفســـه. راجع ص. 514-515.

الدين مكان يتأكـــد فيه الإنسان أنه عثر على الوعي الثابت الذي لا يتغير، وبالحريـــة العليـــا وبالإشباع والرضا حتى في قلب العالم دائم التغير، ورغم إحباط أهدافه، وضياع مصالحه وممتلكاته، وإذا كان على هذا النحو، هو الأرض التي تشمل المجال الأخلاقي بصفة عامة، والطبيعة الأساسيـــة للدولـــة بخاصة."[1]

فالدين الحق الأصيل لا يمكن أن يسير ضـــد الدولـــة، ويخالف قوانينها، وينبذ المعرفة والحقيقة والقوانين الموضوعيـــة، بل بالعكس فهو يعترف بالدولـــة ويعمل على احترام قوانينها وتقوية روابطها، ويشكل قوتها الروحيـــة الداخلية. كما نجد، إلى جانب ما ذكرناه هنا، وسيلتان يشارك بهما الدين في حياة الدولـــة والفرد: **أولها**؛ في ميدان التربيـــة (المدارس)، و**ثانيها**؛ عقيدة للعبادة في دور العبادة. إلا أنه (الدين) من جهـــة كونه ممارسة اجتماعية لا يعلوا على الدولـــة، بل يكون خاضعا لهـــا ومحتكما لنفس القوانين التي تحكم باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى – كما أشرنا إلى ذلك سابقا-، والسبب يعود إلى كون السلطة الدينية لها ملكيات (الوقف) خاصة بها، ولها أناس يخدمونها، هذا ما يستوجب خضوعها لقوانين الدولـــة وتنظيماتها، فهي بالتالي مؤسسة من مؤسساتها.

فالدولـــة من واجبها أن تسعى للحفاظ على حريـــة العبادة والعقيدة (Liberté de culte) ولا تسمح بتدخل الدين في الشؤون السياسية والاجتماعية للدولـــة، لأنه لا يمكن أن توجد في الدولـــة الواحدة نظامان أخلاقيان مختلفان؛ الأول ديني إلهي، والثاني موضوعي (وضعي) متعلق بالأخلاق العامـــة.

[1] - نفس المـــصدر السابق. ص.515-516.

3- العلاقـــة الخارجية للدولـــة بغيرها من الـــدول:

ترتبط الدولـــة من حيث هي فرد مستقل مع الدول الأخرى سواء في الحرب أو السلم. والملك أو الرئيس هو الذي يتولـــى تمثيلهـــا، ويحق له إبرام اتفاقيات ومعاهدات مع هذه الدول. والوسيلة التي تجسد أكثر وتدعم هذه العلاقات تكمن في وضع تمثيليـــات دبلوماسية لكل دولـــة في دول أخرى تجمعهـــا معها علاقات، هذه التمثيليات تتجسد في هيأة سفارات يمثلهـــا شخص السفيـــر الذي يكون نائبا لصورة الملك أو الرئيس والدولـــة التي ينتمي إليها لدى تلك الدولـــة. وهذا ما يعرف بالعمل أو العلاقات الدبلوماسيـــة. "تميل الدولـــة إلى الاتجاه نحو النظر خارج حدودها من حيث أنها ذات فرديـــة. من ثم فعلاقتها بغيرها من الدول تقع تحت سلطان التـــاج، ومن هنا يؤول إلى الملك، وإليه وحده، إمرة القوات المسلحة وتدبير الشؤون الخارجيـــة من خلال السفراء...الخ، وإعلان الحرب وإقرار السلام، والتصديق على جميع أنواع المعاهدات."[1] فالملك أو الرئيس هو الذي يمثل الدولـــة في علاقاتها الخارجيـــة.

هذه الدول ذات السيادة تدخل في علاقات مع غيرها من الدول كما يدخل الفرد في علاقات مع غيره من الأفراد داخل المجتمـــع المدني. والسمة الأساسية التي تتميز بها كل دولـــة في علاقتها مع الدول الأخرى هي استقلالها وسيادتها الداخلية في إطار جغرافـــي مرسوم ومحدد بحدود سياسية، الذي يستوجب أن يكون بينهما اعتراف متبادل بهذا الاستقلال وبهذه السيادة، والتي تتدعم بثقافة وتقاليد وعادات شعبهـــا. يُبنـــى هذا الاستقلال والسيادة من قيام هذه العلاقات على أعلى صور للحق، متجسدا في شكل اتفاقيات ثنائية بين دولتين، أو جماعية بين عدة دول، يؤدي ذلك إلى ظهور المعاهدات والاتفاقيات الدوليـــة، والذي يرعاه ما يعرف بالقانـــون

[1] - نفس المصـــدر الســـابق. ص.594. فـــقـــرة 329.

الدولـــي. "ينبع القانون الدولي من العلاقات بين الدول المستقلـــة استقلالا ذاتيا، وهذا هو السبب في أن ما هو مطلق فيها يتخذ صورة ما ينبغـــي أن يكون، ما دام وجودها الفعلـــي يعتمد على إدارات مختلفـــة كل منها عبارة عن سيـــد."[1]

وبما أن حياة الدول تشبه حياة الأفراد، فإن كل دولـــة تشكل فرديـــة في حد ذاتها تميزها عن غيرها من الدول. "والفردية هي إدراك المرء لوجوده كوحدة تتمايز تمايزا حادا عن الأخرى، وهي تتجلى هنا في حالة الدولـــة بوصفها علاقة الدولـــة بغيرها من الدول، التي لكل منها استقلال ذاتي في مواجهة غيرها من الدول، وهذا الاستقلال الذاتي يجســـد الإدراك الفعلي للروح لذاتها بوصفها وحدة، ومن ثمَّ فهـــي الحرية الأساسية التي يمتلكها شعب ما، كما أنها هي أيضا أعلى كرامة يصل إليها."[2]

إلا أن ما يميز العلاقات سواء بين الأفراد داخل الأسرة الواحدة، أو بين الدول المختلفـــة التي تتفق وتجتمع فيما بينها، أنها لا تخلوا من تجاوزات وسلبيات، مما قد يؤدي إلى ظهور خصومات وعداوة فيما بينها. وهذا ما يكون سببا في نشوب الحروب وما ينجر عنها من ضياع للحقوق، وخسائر في الأرواح والممتلكات، لكن هذا أمر حتمي وضروري لأن صحة الدولـــة تقاس في الحرب. هذا ما يستوجب على المواطنين التضحية من أجل الحفاظ على السيادة والاستقلال الوطني. "المصير الذي تصبح بواسطته حقوق الأفراد واهتماماتهم مرحلة زائلة هو في الوقت نفسه اللحظة الإيجابية، أعني تقدير فرديتهم المطلقة لا الفردية العارضة العابرة، ومن ثم فإن هذه العلاقة والاعتراف بها هو الواجب الجوهري للفرد، واجب تأكيد هذه الفردية الجوهرية، أعني تأكيد استقلال الدولـــة وسيادتها بتقبل المخاطرة والتضحية بالملكية والحياة وكذلك التضحية بالرأي وبكل شيء آخر يمت بطبيعته إلى مجرى الحياة."[3] من منا لا يحب

---

[1]- هيجـــل: **أصول فلسفـــة الحـــق**. ص.594. فـــقـــرة 330.

[2] - نفس المصـــدر. ص.587. فـــقـــرة 322.

[3]- نفس المصـــدر. ص.588. فـــقـــرة 324.

السلم والسلام؟ فالكل يسعى ويكافح من أجله، وقد كتب الكثير عنه (كانط: مشروع السلام الدائم)، كما عرف التاريخ كذلك، الكثير من المعاهدات والمواثيق فيما بين الدول من أجل حل الخلافات بينها وترسيخ السلم والأمان.

ويرى هيجـــل في الحرب على أنها ليست شرا مطلقا كما يعتقد الكثيرون، بل هي عمل من أجل الحريـــة وعلى أنها شيء أخلاقي. "الحرب هي حالـــة تعالج – على نحو جاد- تفاهة الخبرات الزمانية، والأشياء العابرة، هي تفاهة كانت في أوقات أخرى موضوعا شائعا للمواعظ المنمقـــة، وهذا ما يجعلها تمثل اللحظة التي تبلغ فيها مثالية الجزئي حقها وتوجد بالفعـــل."[1] الحرب تكون مشروعة وتكون شيئا أخلاقيا في حال مهاجمـــة دولـــة لدولـــة أخرى بغرض السيطرة عليها، فتقوم بالدفاع عن نفسها، وكذلك لما تسعى الدولـــة للحفاظ على حريـــة تصرف وتحكم المواطنين في مصيرهم. وأما عن الخراب وضياع الممتلكات والأرواح، فيرى هيجـــل ذلك أنه شيء لا مفر منه وحتمي، "إنه من الضروري – فلسفيا وتجريبيا- أن يموت الإنسان (في الحرب) لأنه كائن متناهي (فان)."[2]

وبما أن الحرب تمثل لحظة أخلاقية، على الفرد أن يضحي بأغلى ما يملك من أجل الدولـــة. لكن هنا، قد يتساءل أحد ويقول: أليس من واجبات الدولـــة المحافظة على حياة أفرادها وممتلكاتهم؟ إن الدولـــة هي الغاية القصوى لكل شيء، فهي لم توجد لغاية محددة، بل هي غاية نفسها، مما يستدعي على كل واحد من المواطنين الدفاع عن هذه الغايـــة الجوهرية. "تمثل التضحية في سبيل فردية الدولـــة الرابطة الأساسية بين الدولـــة وأعضائها وهي لهذا السبب واجب عام، وما دامت هذه الرابطة جانب واحد من المثالية في مقابل واقعية الموجودات الجزئية، فقد أصبحت في الوقت نفسه رابطة

[1] - نفس المصـــدر السابق. ص.588. ملحـــق الفـــقـــرة 324.

[2] - E-Fleischmann: O.P.cite. pge.341.

جزئية، وأولئك الموجودين فيها يشكلون طبقة خاصة بهم تتسم بالشجاعـــة."[1] لهذا نجد في كل دولـــة مستقلة طبقة توكل إليها هذه المهمـــة والتي يجب أن تتصف بالشجاعـــة، وهذه الطبقة هي ما يعرف بالجيش والذي يضمن الحفاظ على استقلال الدولـــة ووحدتها، والحياة الحرة لمواطنيها. لكن كي يبلغ الفرد (الجندي) هذه الدرجة عليه أن يكون مخلصا ومطيعا بصورة مطلقة ومنضبطا، بحيث يكون مستعدا للتضحية بحياته دون أن يعرف حتى الفكرة أو الشيء الذي لأجله يفعل ذلك.

فهكذا إذن يجب أن تكون سيادة كل دولـــة وحياتها الداخلية، وعلاقتهـــا مع غيرها من الدول.

كنا أشرنا سابقا إلى أن حياة الدولـــة تشبه حياة الفرد، إلا أن العلاقـــة التي تحكم الدول فيما بينها ، ليست هي نفس العلاقـــة التي تحكم وتنظم حياة الأفراد داخل الأسرة والمجتمع المدنـــي فيما بينهم، والتي تبنى في الأساس على الأخلاق والحق، فهي بالتالي تندرج ضمن التشريع القضائي. بينما العلاقـــة بين الدول هي علاقة بين شخصيات مستقلـــة ذاتيا، تبنى على تعاقدات متبادلة، رغم أن هذه العلاقة بدورها لا يجب أن تخلو من الحق هي الأخرى، لكنه حق يقوم في الغالب على مبدأ القـــوة، أي ما يجب أن يكـــون. وهذا ما يوضحه أكثر هيجـــل في هذا النص: "القضية الأساسية التي يقوم عليها القانون الدولي (أعني القانون الكلي) الذي ينبغي أن يكون صحيحا صحة مطلقة بين الدول بوصفه متميزا عن المضمون الجزئي للمعاهدات الإيجابية، هي أن تلك المعاهدات بوصفها أساس الإلزام بين الدول ينبغي أن تحترم. ولكن ما دامت سيادة الدولـــة تقوم على مبدأ علاقتها بغيرها من الدول، فإن الدول إلى هذا الحد تكون في حالة طبيعية من حيث علاقتها بعضها ببعض؛ فحقوقها لا تتحقق بالفعل إلا في إرادتها الجزئية، لكن ليس في إرادة كلية قوامها سلطة أعلى منها، ومن ثم فإن هذا

[1] - هيجـــل: **أصول فلسفـــة الحـــق**. ص.591. فـــقـــرة 325.

الشرط الكلـــي لا يتجاوز حالة ما ينبغي أن يكون، وما يحدث فعلا هو: أن العلاقات الدوليـــة تسير طبقا للمعاهدات وتتغير وفقا لقطع هذه العلاقات."[1]

هيجـــل في تعليقه على هذا النص يشير إلى فكرة مهمـــة لتحقيق السلام بين الأمم كان كانط نفسه قد أشار إليها في مؤلفه "مشروع السلام الدائم" عن طريق تكوين ما أسماه "عصبـــة الأمـــم" والتي تلعب دور الهيأة القضائية في المجتمع، لكن هنا تكون بين الدول في حال النزاعات والحروب، فتقيم الصلح بينها وتفك النزاعات والخلافات وتمنع وقوع الحروب. كأنه تنبأ بميلاد هيأة الأمـــم المتحدة الموجودة حاليا والتي كانت فكرة ظهورها شبيهة ومماثلة لتلك التي أشار إليها كانط وهيجـــل.

لكن هل فعلا تلعب هذه الهيأة هذا الدور؟ وهل منعت وتمنع قيام الحروب، وتسعى لتحقيق السلام الشامل والدائم بين الدول؟

إن خير ما أختم به هنا، هذا النص لهيجـــل، وهو نص يحمل أجوبة ضمنية لهذه التساؤلات: "إن الدول تسلك في علاقاتها مع غيرها من الدول الأخرى كما لو كانت كائنات جزئية، ومن هنا كانت علاقتها بنسبة كبيرة اضطرابات عظيمة للعرضية الخارجية والجزئية الداخلية للأهواء والمصالح الخاصة والغايات الأنانية، والمواهب والفضائل والرذائل، والعنف والخطأ، وهذه كلها تندفع معا ويتعرض في دوامتها الكل الأخلاقي ذاته، واستقلال الدولـــة للعرضية والمصادفة..."[2]

[1] - المصـــدر السابـــق. ص.596. فـــقـــرة 333.
[2] - المصـــدر نفســـه: ص. 599. فـــقـــرة 340.

4- نهايــة الدولــة:

الدولــة هي التحقق الفعلي والعيني للأخلاق أو للفكــرة الشاملة، بالتالي فهي التحقق المطلق للــروح. لأن ما ينموا ويتطور في الواقع هو الفكرة أو الروح أو العقل- تسميات لمعنى واحد- لكنه لما يبلغ في الدولــة نهايته ويحقق غايته، ما هو مصيره ومصير الدولــة معا؟

النهاية في الدولــة يمكن فهمها بمفهومين مختلفين: **الأول**؛ وهو أن لكل بدايــة نهايــة. إن الدولــة لما تنتهي من تحقيق هذه الأخلاق وتجسيد الحرية بصورة مطلقــة بداخلها، فإن الفكر حتما لا يجد شيئا يفكر فيه، لأن كل شيء أصبح كامــلا وجاهزا يسير في أحسن الظروف وكما تريده إرادتــه. إلا أن هذا الأمــر مستحيل. **والثاني**؛ وهو مفهوم فلسفــي، يتلخص في كون الدولــة تحمل في ذاتها فكرة نهايتها. كيف ذلك؟ يكمن ذلك في قدرة الــروح الخروج والتمرد عن شكل وجودها الذي يتوقف على قيام الدولــة والتموضع في أشكال وصور أخرى، أو في استقرارها وبقائها على نفس الشكل وتسير لنفس الهدف الذي يرسم لهــا في دائرة الحــق. ماذا يعني هذا؟

رأينا في بداية البحث – في المدخل- أن فلسفة الــروح تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي: الروح الذاتيــة، الروح الموضوعيــة، والروح المطلقــة. كل قسم من هذه الأقسام لما ينتهي يفتح الباب للقسم الموالي له ليواصل ما لم يستطع سابقه تحقيقه فيتجاوزه. هذا ما عبرنا عنه بفكرة نمــو الروح وتطورها، وهذا ما يحدث للدولــة ولكل فلسفة الحــق. فدائرة الأخلاق الموضوعية التي نمت وتطورت فيها الدولــة، تليها دائرة الروح المطلقة بعناصرها الثلاثة: الديــن، الفــن، والفلسفــة. فهل يحق لنا القول أن الدولــة تنتهي في هذه الأشكال الثلاثــة للروح وتتجاوزها؟

بالفعل، هي التي تكمل عملهـــا، لكن في شكل وعنصر جديدين، إنه نهاية الدولـــة بالمفهوم الهيجلـــي. فكل أعماله الفكرية انتهت نفس النهاية. الفينومنولوجيا، لإنهاء مشكلة المعرفة المطلقـــة فتحت الطريق لعلم المنطـــق الذي بنفسه مهَّد الطريق لفلسفـــة الطبيعة ولفلسفة الـــروح. بالنسبة لهيجـــل، الدولة ليست نهاية في ذاتها، بل تمثل لحظـــة معينة ومحددة في المسار الاجتماعي للـــروح، التي تكون حرة حرية موضوعية لا حرية مطلقـــة.[1]

من كل ما سبق، يمكن القول أن هذه السلطات أو المؤسسات تشكل في النهاية الدستور أو العقل المتطور والمتموضع في الواقع، والتي تكون القاعدة المتينة للدولـــة. كما تعبر عن الثقة والعواطف المدنية للأفراد فيما بينهم، وتعتبر إلى جانب كل هذا أساس الحريـــة العامة، لأن بفضل هذه المؤسسات تكون الحريـــة الفردية واقعية وعقلانية،وفيها يتم الجمع والتوحيد بين الحرية والضرورة.[2]

لهذا، انتماء الفرد إلى الدولـــة يعتبر واجبا ساميا وعقليا، لأنه عامل تحرر لا تقييد. فيها تكتمل وتتم الشخصيـــة الأخلاقيـــة للفرد التي يكون قد بلورهـــا في الأوساط النقابية داخل المجتمـــع المدني. علاقة الفرد بالدولـــة قائمة بالدرجة الأولى على الأخـــلاق، لكن تضاف إليها المعاملات المادية الضرورية التي تكون أولها الاعتراف المتبادل لكيـــان بعضهما البعض؛ فالفرد يعترف بالدولـــة ويحترم قوانينها ونظامهـــا الداخلي (الدستور)، والدولـــة بدورها تعترف بحرية الفرد وحقوقـــه وتعمل على تطويرها والمحافظة عليهـــا. فكلاهما يحتاج للآخر. كما يستوجب على الفرد المساهمة المادية بأموالـــه على شكل ضرائب لأجل تطوير الدولـــة.

[1] - J.P.Lefebvre: O.P. Cite. P^{ge} 87 et 88.
[2] - Hegel: O.P. Cite. Voir P^{ge} 260. P^{phe} 265.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما مصير المجتمـــع المدني ومؤسساته بعد ظهور الدولـــة؟ هل تزول وتلغى أم تعمل دائما وتتأقلم مع الدولـــة؟

الأسرة والمجتمـــع المدني كلاهما تتجاوزهما الدولـــة من الناحية المنطقية، لأن الفرد وهو داخل الأسرة كانت غايته الوحيدة تحقيق مصالح أسرته فقط. وعند انتقاله إلى المجتمـــع المدني أصبـــح يعمل من أجل جماعة معينة – الطبقة التي تنتمي إليها- لأنه وكما عرفنا ذلك، حتى النقابـــات لم تنجح بصفة تامة ولم تصل إلى تحقيق الكليـــة والموضوعية. لكن في الدولـــة لا تبقى هناك مصلحة فردية ولا مصلحة جزئية لجماعـــة معينة دون الأخرى. في الدولـــة يسعى الفرد لتحقيق غاية كليـــة ومصلحة يستفيد منها الجميع. الدولة هي التي استطاعت تطوير الأخلاق والحفاظ على كرامـــة الإنسان التي حققها من خلال نشاطه في النقابـــات. إلا أن المؤسسة الاجتماعية الوحيدة التي كانت في المجتمـــع المدني وظلت قائمة ومستمرة في الدولـــة، هي الهيأة القضائية، التي جعلها هيجـــل مستقلة عن بقية السلطات الأخرى في الدولـــة، وأعطاها معنى وغاية مخالفـــة.[1]

الدولـــة إذن، ترعى الأسرة والمجتمـــع المدني والفرد، تعمل على تحقيق رفاهيته وحفظ ممتلكاته وتطوير حريتـــه إلى أبعد حد ممكن. بهذا يدرك الفرد – المواطن- أن الدولـــة هي أفضل صديق له، لأنها هي التي تصون حريتـــه التي هي جوهر الإنسان وغاية وجوده. هذا ما يولد لديه العاطفـــة السياسية والشعور الوطني، وحب الدولـــة التي يؤمن أنها أساسه وغايته الجوهريـــة.

[1]- E.Fleischmann: O.P. Cite. Pge 295.

الـفصـل الـثالـث

الحق بوصفه قانونا، فهو أساس الدولة والحرية غايتها

1- الشعب ومصدر السلطة العليا.

2- القانون الأخلاق والحرية.

3- العدل أساس العقاب.

الحــق بوصفه قانونا، فهو أساس الدولــة والحريــة غايتها

ها هي الدولــة إذن، تأسست واكتمل بناؤها، واستطاعت أن تحتوي بداخلها كل عناصر المجتمــع المدنــي، وأن تتجاوز تناقضاتــه. سنحاول في هذا العنصر، الآن، أن نعالج بعض المسائل والموضوعات – إن صحت تسميتها- تقنيــة عمليــة، والتي من شأنها أن تحافظ على الدولــة ووجودها وتدعم وحدتها، وتصون حريــة الأفراد. كما سنحاول الفصل في النقاط والمسائل التي أغفلناها – عن قصد- سابقا وفضلنا نقلها إلى هنا. كما يتضمن هذا العنصر كذلك الإجابة عن بعض الأسئلة المطروحة في الإشكاليــة والتي لم نتطرق إليها مثل: كيف يمكن للقانون والأخلاق الاجتماعية أن تساهم في نمو وتطوير حريــة الفرد داخل الدولــة؟ كيف يكون القانون هو أساس قيام الدولــة واستمرارها؟ ما هو مصــدر السلطــة في الدولــة؟ كما نستعرض نظرية هيجــل في العقاب.

1. الشعــب ومصدر السلــطة:

لقد أثرنا في الفصل السابق – في السلطة التشريعية- إشكالية مشاركة الشعب في العملية السياسيــة وكيفية اختيارهم لنوابهم في هذه السلطة. وهو إشكال كنا قد فضَّلنا تركه لمناقشته هنا في هذا الفصل، أين سنحاول إظهار – بشيء من التفصيل- رؤية ونظرة هيجــل حول الشكل الديمقراطي الذي ينظم مؤسسات الدولة المختلفة وأنشطتها، أي الطريقة التي تصبح بواسطتها إرادة الشعب واقعا فعليا، بأن تتجســد بواسطة قوانين الدولــة. هنا تتبادر إلى أذهاننا عدة تساؤلات عن كيفيــة مشاركة الشعب في هذه العملية.

مما هو متعارف عليه أن ما يمنح الدولــة صبغة الديمقراطية هو مشاركة الشعب في العملية السياسية، وكما أشرنا كذلك سابقا إلى أن أساس الدستور هو إرادة الشعب

وروحه. فكيف يمكن أن يتحقق هذا الأمر عينيا وواقعيا؟ هل يمكن لجميع أفراد المجتمع أن يشاركوا في الحكم، في التشريع أوفي غيرهما من العمليات السياسية؟ ما هي الطريقة أو الوسيلة التي بها يشارك الشعب في هذه العمليـــة؟ أو كيف يمكن للشعب في هذه الحالة أن يعبر عن إرادته ويؤكدها بجد وفعالية وحريـــة؟ كيف نجعل من السلطة التشريعية سلطة تشرع وباستمرار ما هو في مصلحـــة الشعب، وتجعله يشعر بأن الدولـــة التي تتبنى هذه القوانين يشكل فيها الفرد مركز اهتماماتها ؟

إن تاريخ النظريات السياسية منذ القديم ملـــيء بأشكال وأنماط مختلفة ومتنوعة للحكـــم والدساتـــير، وكلها كانت تسعى وتعمل للإجابة عن هذه الأسئلة التي شغلت ولا تزال تشغل فكر الإنسان، عساه يجد نموذجا مثاليا يحقق به سعادتـــه ورفاهيتـــه وحريتـــه التي هي غاية وجوده. لكن هنا لا ندرس مختلف هذه النظريات ولا تاريخها، إنما نكتفي بوجهة نظر هيجل حول هذه المسألة وكيف عالجها.

إن ما بحثه هيجـــل، ليس نظرية مثالية عن الشكل الذي يجب أن يكون عليه نظام الحكم، إنما بحث عن نظام يسوده جو سياسي يستطيع المواطن أن يوجد بداخله في ظروف من العقلانية، والأخلاقيـــة، والإبداع. أعني ما إذا كان يعمل بوصفه فردا.[1] وهذا ما كنا قد أشرنا إليه في مفهوم الدولـــة عند هيجـــل.

✧ هيجـــل ينتـــقد الديمقـــراطيـــة:

تحدثنا عن السلطة التشريعية وقلنا أنها تتألف في الغالب من نواب الشعب الذين يتم انتخابهم عن طريق الاقتراع. إلا أن هيجـــل لديه نظرة مخالفة عن تلك السائدة باسم الديمقـــراطية، والتي ترى وجوب مشاركة الشعب كله (كحق) في التصويت والانتخاب واختيار النواب. هيجـــل بنى نظرته هذه من خلال نقده لـــ**روسو** والذي كان يضعه نصب عينيه وهو يبـــني نقده ونظريته حول مسألة مشاركة كل الشعب في

[1] - ميشـــال متيـــاس: **هيجـــل والديمقـــراطية**. ص.746.

الحكم. يرى هيجـــل في هذا الموقف الذي تبناه **روسو**، والذي يشترط مشاركة كل الشعب، أن هذه الطريقة تتناسب أكثر تتلائم مع الدول القائمة على العقد (الاجتماعي) ومبدأ الإرادة العامة المشتركة، أو إرادة الأغلبية. بينما الدولـــة عند هيجـــل تسعى لتجسيد الإرادة الكليـــة.[1]

إن مشاركة الشعب بأكمله في سن القوانين ومناقشتهـــا أمر مستحيل من الناحية العملية، إلا ربما في حالة دولة صغيرة مساحة وسكانا، بحجم مدينـــة – كما كانت أثينا قديما.- كما عارض كذلك هيجـــل الاحتكام لمبدأ الأغلبية في استصدار القرارات، والموافقة على القوانين، فهو يرى أنه لا وجود لأي مبرر يثبت بأن إرادة الأغلبية حتما سوف تكون هي الصواب وهي التي تنتج الكلـــي والعقلـــي، كما يتنافـــى هذا مع مبدأ الحريـــة، بحيث هنا يجبر الأقلية (غير الموافقة) أن تذعن وتطيع وتخضع لإرادة الأغلبيـــة، في حين أنه كان من الأجدر طاعة الإرادة العقلية والكلية التي هي تموضع لذات الفرد. فكيف يتسنى للشعب المشاركة في العملية السياسيـــة، من انتخابات وسن للقوانين ومناقشتها، وكل الأمور العامة المرتبطة به وبالدولـــة؟ يرى هيجـــل أن المشاركة في هذه العملية لابد أن تخضع لنوع خاص من التنظيم والهيكلة، والاعتماد على عدة سبل وطرق يسلكها كل مواطـــن بطريقته الخاصة، ويسمع صوته عاليا، ما يجعله يشعر بأن له قيمـــة في داخل الدولـــة، كما يشعر فعلا بأن هذه القوانين التي تشرعها تعبر عن إرادته الذاتية. كيف نظَّم هيجـــل هذه العمليـــة؟

قبل الإجابة عن هذه التساؤلات نتوقف أولا عند مصطلح **"الشعب"** أو **"سيادة الشعب"**.

كلمة الشعب تستعمل لتدل على جمـــع (حشد) كبير من الأفراد داخل المجتمع. يقول هيجـــل عنه: إنه في هذه الحالة يعـــني قطاعا خاصا من المواطنين، وإن هذا

[1] - و. ستيـــس: **فلسفـــة هيجـــل**. ص. 585. (بتصرف).

القطاع يمثـــل القسم الذي لا يعرف ما يريد، وهو ليس سوى جماهير لا شكل لها، إذ تنقصه كل خاصية من هذه الخصائص المتعينة (السيادة، الحكومة، العدالة، الطبقات،...الخ) وهي خصائص لا توجد إلا في كل منظـــم تنظيما عضويا من الداخل، وما أن تظهر في حياة شعب ما لحظات من هذا القبيـــل ذات الصلـــة بالتنظيم والحياة السياسية، حتى يكف الشعب أن يكون تجريدا غير متعين.[1] الشعب بهذا المفهوم وبهذه الحـــال لا يمكن له أن يوجه الحكومـــة أو ينتقدها أو أن يساهم في إثراء ومناقشة القوانين والقرارات الخاصة بـــه، بل بالعكـــس، سلطة الحكومة هي التي تسيطر عليـــه وتسيره وتملـــي عليه ما يفعلـــه، وهذا أمر منافي لطبيعتها وغاية وجودهـــا. كما تكون هذه الكتلة (الشعب) محل استغلال وإغواء من طرف بعض الديماغوجيين ليستولوا على عقولهم ويفوزوا بأصواتهم عند الانتخابات بتقديـــم وعود كاذبة لهـــم.

لهذا نجد هيجـــل يرفض استخدام لفظ "سيادة الشعب" أو "الشعب هو السيد" (Souveraineté du peuple) كون الشعب -كما بيَّناه آنفا- عبارة عن جمع غير محدد وغير منظم، فهو بالتالـــي لا يستطيع أن يحمل السيادة، و لا يمكنه أن يكون الضامـــن الأخلاقي لذلك، فهو أمر لا يكاد يختلف عن الآلـــهة (الوحي) التي كان يلجأ إليها اليونان قديما في حســـم المسائل والقرارات المهمـــة.[2] لكن هذه الكثرة وهذا الحشد من الأفـــراد (المواطنين) يصبح منظمـــا، ويكون واعيـــا بأهدافـــه، وعقليـــا، لما يتخذ شكل مؤسسات وجمعيات تتشكل في غالبيتها من طبقات المجتمع المتنوعـــة، وكذلك من النقابات، وهذا كله في إطار الدولـــة. بهذه الصيغـــة وبهذا الشكل يستطيع الشعب المشاركـــة في الحياة السياسية. فيجب على الشعب إذن، أن ينظم نفسه على شكل تكتلات وجمعيات حسب الانتماء الطبقي للأفـــراد، أو حسب

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلســـفـــة الحـــق**. أنظـــر ص. 546-568.

[2] - E.Fleischmann: O.P.cite. p^{ge}. 307.

الجماعات والنقابات المهنيـــة والتجارية التي يصطف تحتها كل واحد، حسب قطاعـــه الذي يشتغل فيـــه، وكذلك الجمعيات المتنوعـــة. بهذه الصيغـــة تكون الجمعيات والنقابات والطبقات أكثر تنظيما وتمثيلا لمصالح أعضائها، وأدرى بانشغالاتهم واحتياجاتهم، بالتالـــي تكون هي الأجدر بتمثيلهم في السلطـــة التشريعيـــة من غيرها من الأحزاب السياسية التي تقوم على مبدأ الأغلبيـــة وعملية عد الأصـــوات.

نواب الشعب الذين يشكلون أعضاء السلطـــة التشريعيـــة يتـــم انتقائهم من هذه الطبقات والنقابات: "التمثيل النيابي بصفته ينبثق من المجتمـــع المدنـــي، يعني أن النواب يجب أن يكونوا على علم ودراية بالمشكلات، والاحتياجات الخاصـــة، والمصالح الجزئيـــة لممثليهم، ويعملون ويساهمون في حلها. هذا التمثيل النيابـــي، وبحسب طبيعة ومكونات المجتمـــع المدنـــي، هو نتاج النقابات والجماعات، وإنَّ بساطة هذا الإجراء لم يتحرك بواسطة تجريدات أو تصورات ذرية* لجمهور الناخبين، وتعسفهم يستجيب مباشرة لشروط المجتمـــع المدنـــي وظروفه، ومنه فالانتخابات يكون لا طائل منها لما تنحصر في لعبة بسيطة للرأي والتعســـف."[1] هذا النص يبين بوضوح كيف يكون نواب الشعب في السلطـــة التشريعيـــة ممثلين لكل فرع رئيسي في المجتمع، مثل قطاع التجارة، الصناعة، الزراعة، التعليم، الصحة، وغيرها... كل قطاع وكل طبقة لهـــا ممثلوها الذين يعرفون أتـــم المعرفة احتياجاتهم ومصالحهم أكثر من غيرهـــم.

[1] - Hegel: O.P.cite.p^{ge}.313. p^{phe}.311.

* - التصورات الذريـــة نسبة لما أسماه هيجـــل بالذرات الاجتماعية، وهم الأفراد الغير منتمين إلى جماعات أو نقابات بالتالي تكون تصوراتهم على شكل ذرات منعزلة (منفردة) عن باقي الجماعات.

✧ نظـــام الانتـــخابات وحريـــة الإرادة

لنعد الآن إلى مشكلة الانتخابات واختيار الشعب لممثليـــه الذين يمثلونه في السلطـــة التشريعيـــة.

من خلال تحليلنا السابق لنقد هيجـــل للديمقراطيـــة، نستنتج أنه أبطل الحجة الشائعة لدى الجميع والتي تقول أن الشعب (ككتلة) برمته هو الذي يعرف ويعـــي مصالحه الخاصة. فالناس، يقول هيجل، لا يعرفون ما يريدون، لأن المعرفـــة الحقـــة ليست ملكا لغالبية الشعب، بل هي لأصحاب البصيرة والعقول النيـــرة عند عظمـــاء الرجـــال.[1] فهو يريد أن يقول: إن هذا الاستبصار العميق يكون ملكا لفئـــة خاصـــة ومحددة في الدولـــة (الموظفون). والدولـــة بطبيعتها تسعى دائما نحو تحقيق ما هو كلـــي وعقلـــي، فعليها أن تقوم باختيارهم وتعيينهم، لأنهم هم أدرى وأعلـــم بحاجيات الدولـــة ومتطلباتها، حتى من دون مساعدة مجلس الطبقات.

ومنه، فليس الشعب أو الجمهور- ذلك الحشد الغفير من الناس- هو الذي ينبغـــي أن يحكم أو أن تكون له السيادة، بل الحكم يكون في يـــد الطبقة الكليـــة*، والتي يشترط في أعضائها الكفاءة والقدرات الخاصـــة المؤهلـــة لذلك المنصب. وهذا ما يؤكده هيجـــل في كتابه "محاضرات في فلسفة التاريخ" قائلا: "وفضلا عن ذلك فإنه لمن الأحكام الميسرة والخطيرة والزائفة، القول بأن الشعب وحده هو الذي يمتلك العقل والبصيرة، وهو وحده الذي يعلم ما هي العـــدالة، ذلك لأن كل فريق من الشعب يمكن أن يزعم لنفسه أنـــه هو الشعب، وفي المقابل، فإن ما يؤسس الدولـــة هو العلم الناضج لا القرارات الشعبيـــة."[2] هيجـــل هنا عبر بوضوح ودون إبهام أو إشارة عن

---

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلسفـــة الحـــق**. أنظر ملحق الفقرة 301. ص**.568.**

* - يقصد بها المسؤولون والموظفون الحكوميون الذين يقومون بالخدمة المدنية في الدولة.

[2] - هيجـــل: **محاضرات في فلسفـــة التاريـــخ**. ج1. ص. 115.

رفضه حكم الشعب أو مقولـــة "الشعب هو السيد". ومن بين أسباب ذلك، فقدانه الثقة في الحركات الثورية، خاصة ثورة ألمانيا العظمى القومية.

هنا يستوجب علينا استحضار مفهوم هيجـــل عن السيادة: "السيادة هي أولا فكرة الكلية البسيطة عن هذه المثالية، وهي لا تظهر إلى الوجود إلا كذاتية واثقة من نفسها بواسطة تجريد الإرادة، وهي إلى هذا الحد التعين الذاتي غير المؤسس والذي توجد فيه جذور القرار النهائي. وذلك هو بالضبط الوجه الفردي للدولـــة، وبفضله تكون الدولة واحدة. غير أننا لا نصل إلى حقيقة الذاتية إلا عن طريق ذات (Sujet)، و لا إلى حقيقة الشخصية إلا في الشخص، وفي الدستور الذي يصبح ناضجا عند تحقيقه للعقلانية، فإن كل لحظات الفكرة الشاملة الثلاث* يكون لها تجسيدها الواقعي والمنفصل في ذاتها. ومن ثمَّ فإن اللحظة الحاسمة والمطلقة لكل اللحظات ليست هي الفرديـــة بصفة عامة بل هي فرد هو الملك."[1]

يوحي هذا النص في ظاهره أنه يشير إلى أن الشعب لا يلعب أي دور في صياغة الدستور، ولا يشارك في الحياة السياسية للدولـــة. إلا أن حقيقة الأمر عكس ذلك، فهو حق من حقوقه الأساسية، إذ لا يعتبر الدستور حديثا (Moderne) إلا حين يتمتع كل المواطنين في الدولـــة بحقوق تتناسب مع واجباته.[2] لكن رغم ذلك لم يسلم هيجـــل من الانتقاد في هذه النقطـــة بالذات من طرف خصومه، خاصة هايم (Haym) وروزنسزويك (Rosenzweig). فهؤلاء يرون أن الشعب هو الذي يؤسس الدولـــة، بينما هيجـــل يرى عكس ذلك، بأن الدولـــة والتاريخ هما اللذان يشكلان الشعب.

---

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلسفـــة الحـــق**. ص.542-543.فقـــرة.279.

* - لحظة الكلية، لحظة الجزئية، ولحظة الفرديـــة.

[2] - ا. وايلـــي: مرجـــع سابـــق. ص.72.

إن الحالـــة التـــي تعرفها العملية الانتخابيـــة - الديمقراطية- اليوم في كل دول العالم خاصة المتقدمـــة منها، تجعلنا نعيد التأمل فيها، مما يدعم أكثر موقف هيجـــل هذا. لقد أصبحت العملية الانتخابية في غالب الأحيان تحقق عكس ما كان مرجوا منها، وذلك بسبب عزوف أغلبيـــة المواطنين عن صناديـــق الاقتراع وعدم اكتراثهم بالعملية في أساسها، حيث تكون نسب المشاركـــة في الانتخابات ضعيفة جدا قد لا تتجاوز الثلاثين بالمائة. فكيف يمكن لهذه النسبـــة أن تمثل كل الشعب (الأمة) وتعبر عن سيادتـــه؟ مثل هذه الانتخابات بنتائجها لا يمكن سوى القول عنها إنها لا تمثل سوى مصالح جزئيـــة لفئة محددة من المجتمـــع، والتي قد تكون ربما من أدنـــى فئاته التي كان من المفروض أن لا تشارك في العمليـــة أصلا. فالأشخاص المؤهلون للمشاركـــة في الانتخابات، لتعيين نوابهم وممثليهم في الهيأة التشريعيـــة لا يشاركون في العملية، خاصة في الدول المتقدمـــة، بحيث يرى فيها كل فرد منهم أن صوته الذي يمنحه لمرشح ما لا تكون لـــه قيمة في وسط الأصوات الأخرى. والتجربة علمتنا أن كثيرا من أولئك الذين نهب لهم أصواتنا ونزكيهم للوصول إلى الهيأة التشريعية ليمثلونا وينوبوا عنا، يتنصلون من كل مسؤولياتهم تجاه ناخبيهم بل ويتجاهلونهم، كأن المنصب هو غايتهم النهائيـــة. لهذا فإن مثل هذا النظام الانتخابـــي يفرز دائما عكس ما يطمح إليه المواطـــن، لأن نتائجها تكون تحت رحمـــة أقليـــة من الأفراد أو ربما حزب سياسي واحد يخدم مصالحـــه ومصالح فئـــة قليلة من المجتمـــع. يرى هيجـــل، أن مثل هذه الحالـــة، يجب تفاديها وعدم الوقوع فيها، فهي من دون مصداقيـــة ولا شرعيـــة، "لأنه كان من المفروض أن يمثل مصالح الأمـــة خيـــرة أبنائها الواعون، والقادرون على إبداء الآراء السديدة."[1]

لقـــد اشتد هجوم هيجـــل على مثل هذا النظام في نص (مطول) من كتابـــه "موسوعة العلوم الفلسفية" في الفقرة (544) يقول فيـــه: "ماذا تعني مشاركة الأشخاص

[1] - بـــدوي: **فلسفـــة القانـــون والسياســـة عند هيجـــل**. ص.203.

الخصوصيين في شؤون الدولـــة؟ "الأشخاص الخصوصيون" (Personnes particulières) هم النواب (les députés) المنتخبون بصفـــة فرديـــة، أو كممثلين لمجموعة من الأفراد (جماعة، طبقة، نقابة،...). إنَّ مـــا ندعوه شعبا هو هذا الحشد أو الجمع من الأشخاص الخصوصيين الذين ينقصهـــم الوعي والتنظيم. إنه من هدف الدولـــة وغايتها منع هذه الكتلـــة غير المتجانسة من أخذ السلطـــة والتصرف بعنف. إن حدث أن سيطر هذا الحشد غير المنظم من الشعب، فإنها حالـــة من اللاشرعية واللأخلاقية وانعدام القانون. في هذه الحالة يتحول الشعب إلى قوة لا شكل لها (فوضوية)، عمياء وهدامة، شبيهة بهيجان البحر، مع فارق بينهما أن البحر الهائج لا يدمر نفسه كما يفعل الشعب حين يهيج ويثور... الفائدة من مشاركة الأشخاص الخصوصيين في الحياة السياسية للدولـــة، ليس معناه أنهم أعلم بالأمور والمسائل العامة من الموظفين الحكوميين، فالعكس هو الصواب والأقرب إلى الواقع، لأن أصحاب رؤوس الأموال (البرجوازية)، كإحدى طبقات المجتمع السياسية الذين يشاركون في الشؤون العامة (في السلطة التشريعية)، نجدهم دائما يفكرون ويدافعون عن مصالحهم الخاصة كما كانوا يفعلون تحت النظام الإقطاعي – حين كان الدفاع عن امتيازات أمراء الإقطاع هو الشغل الشاغل للنقابات-... إن مشاركة الأشخاص الخصوصيين في الشؤون العامة للدولة، له ما يبرره من حيث رغبتهم في تجسيد وتحقيق حريتهم وإرادتهم الفردية...مع العلم أنهم –المواطنون- هم الأكثر عددا في الدولة، وهم واعون بطبعهم بحريتهم، وبالتالي يعتبرون أنفسهم على أنهم جمهور غفير من مواطنين أحرار، فهم يرغبون في تحقيق طبيعتهم الحرة هذه بالمشاركة في الحياة السياسية للدولـــة..."[1]

من كل هذا نستنتج أن الأفراد الخصوصيين لا يمكنهم بلوغ الكليـــة في الدولـــة إلا في إطار خاص ومنظم، وهو ما اصطلح عليه هيجـــل بالطبقات السياسيـــة – مجلس الطبقات- التي إليها ينتسب الأفراد بحريـــة ووعـــي، ثم منها يتم

[1] - E.Fleischmann. O.P.cite. P^{ge}.328-329.

انتخاب وتعيين ممثلين عن كل طبقة وكل قطاع من المجتمـــع لتمثيلهم في أعلى سلطات الدولـــة.

لكل هذه الأسباب رفض هيجـــل فكرة "الشعب هو السيد". لأن الشعب من دون الملك أو الرئيس، ومن دون حكومـــة، أو عدالـــة، أو طبقات، أو غيرها من المؤسسات التي تشكل تناسقا كليا وضروريا، لا يعدو أن يكون سوى حشد لا شكل لـــه، ومنه فكرة "سيادة الشعب" تضحى فكرة "همجيـــة"عن الشعب. لنعط مثالا بسيطا من واقعنا اليومي: نفترض غياب رجال الشرطة في مفترق طرقاتنا في ساعات الذروة لبضعة دقائق، ماذا سيحدث؟ هل يستطيع الشعب (السيد) تنظيم نفسه والتغلب على أنانيته في المرور قبل الغير؟ أكيد هذا لن يحدث.

فوجود الدولـــة بمؤسساتها وهياكلها ضروري وحتمي في تسيير الشؤون العامة. وهذا ليس تعديا على مبدأ الحريـــة أو احترام الإرادات الفردية، كما أشار هيجـــل إلى ذلك في كتابه "محاضرات في فلسفة التاريخ" قائلا: "إننا إذا ما اعتبرنا أن مبدأ احترام الإرادة الفردية هو وحده أساس الحرية السياسية، أعني إذا ما قلنا أنه لا شيء ينبغي أن يعمل بواسطة الدولة أو من أجلها إلا إذا أقره كل فرد من أفرادها، فلن يكون لدينا في هذه الحالة دستور (قانون). والتنظيم الوحيد الذي يكون ضروريا عندئذ، هو أولا؛ مركز بغير إرادة...وثانيا؛ أداة أو وسيلة لدعوة أعضاء الدولة معا للإدلاء بأصواتهم وإجراء العمليات الحسابية للتعداد ومقارنة عدد الأصوات...إن الدولة تجريد ليس لها وجود عام إلا في مواطنيها، لكنها وجود بالفعل ولا بد أن يتجسد وجودها العام نفسه في الإرادة الفردية وفي النشاط الفردي (الملك أو الحكومة). وهكذا تتضح الحاجة إلى الحكومـــة والإرادة السياسية بصفة عامـــة..."[1]

[1] - هيجل: **محاضرات في فلسفة التاريخ**. ج1. العقل في التاريخ. ص.115- 116 .

✧ مهمـــة النواب وحريـــة الـــرأي

من خلال هذا النص الأخير لهيجـــل الذي ذكرناه هنا، يمكن القول أن السيادة بصورتها المطلقـــة لا تكون إلا في اتحاد الوظائف الجزئية في الدولـــة، والتي يعني بها إرادة الأفراد (النواب) الجزئية مع السلطات العليا للدولـــة – الكلية والموضوعية-. هذا الاتحاد أو الوحدة الجوهريـــة هو ما سماه هيجـــل "بمثاليـــة لحظات الدولـــة". هذا ما يقودنا الآن إلى الكلام عن هؤلاء النواب الذين ينتخبهم الشعب للمشاركة في تسيير الشؤون العامـــة، وتشريع القوانين، موازاة مع الموظفين الحكوميين الذين تعينهم الدولـــة. فماذا يعني التمثيل النيابـــي؟ وماهي الشروط التي يجب أن تتوفر في النواب لأداء مهامهم كما يقتضيه العقـــل والأخـــلاق؟ ما هي مهـــامهم؟ ...

كنا قد أشرنا سابقا إلى أن النواب يتـــم اختيارهم وانتقائهم من المجتمـــع المدنـــي عن طريق الانتخابات، من طبقاته المختلفة، ومن النقابات والجماعات. فهم يمثلون كل قطاع من قطاعات المجتمـــع، سواء في الصناعة أو التجارة أو الصحة وغيرها، فهم من يعرفون احتياجات ومصالح كل قطاع معرفة تامـــة أكثر من غيرهم. ومنه ينظر إلى هذا النائب على أنـــه ممثل، لكنه ممثل بالمعنـــى العقلـــي، أي لا يكون ممثلا أو نائبا ينوب عن أفراد أو عن جماعـــة مختلطة، وإنما يكون ممثلا لأحدى الطبقات المكون للمجتمع ومصالحـــه في نطاقها الواسع. لذا يقول هيجـــل أنه لا يمكن أن يكون معنـــى التمثيل هو استبدال رجـــل برجل آخر ينوب عنه في السلطـــة التشريعيـــة.[1]

إن النائب الذي يتولـــى مهمة معينة يكلفه بها ناخبوه، هو لا يلتزم بهذه المهمـــة فحسب، أي أنه يعمل فقط من أجل الفئة التي يمثلهـــا وينوب عنها، بل يعمل من أجل المصلحة العامـــة والكليـــة للمجتمع، ويتجرد من المصالح الضيقة الخاصة

[1] - هيجـــل: **أصول فلسفـــة الحـــق**. أنظـــر ملحق الفقرة 311. ص. 578.

بالدائرة التي ينتمـــي إليها. فهو ملزم أن يعمل ويتشاور مع غيره من النواب لخدمـــة المصلحة العامة، وهذا ما يؤكده هيجـــل في النص التالـــي: "بما أن النواب يُنتخبون للقيام بالمداولة واتخاذ القرارات في الأمور العامة، فإن المهم في عملية انتخابهم أن يتم اختيار الأفراد على أساس الثقة فيهم، أعني اختيار مثل هؤلاء الأفراد الذين يفهمون هذه الأمور العامة لا من مصلحة جزئية لجمعية ما أو نقابة معينة، ويفضلونها على المصلحة العامة. ومن ثم فإن علاقتهم بناخبيهم ليست علاقة العملاء بالعمولة أو بالتعليمات الخاصـــة، وهناك عائق آخر يمنعهم أن يكونوا على هذا النحو هو واقعة أن اجتماعهم يراد به أن يكون اجتماعا حيا يتشاور فيه جميع الأعضاء ويتداولون الرأي ويقنع بعضهم بعضا بالتبادل والحوار."[1]

في هذا النص، يشير هيجـــل إلى العلاقة التي تربط النواب بناخبيهم حتى نفهم معنـــى التمثيل النيابـــي على وجهه الصحيح. أول ما يُبنـــى عليه التمثيل النيابـــي (العلاقة بين النائب وناخبه)، هي الثقة التي توضع في النائب، والتي تعتبر المعيار الجوهري في اختياره إضافـــة إلى قدراته ومؤهلاته. فالشخص الذي نمنحه الثقـــة بإعطائنا أصواتنا له ، هو شخص نقول عنه: إنه رجل ذو عقل وبصيرة، وأنه سيحتكم إلى ضميره أثناء أدائه لمهامـــه، وبحسب قدراته وكفاءاته، كأنه يسعى لتحقيق مصالحه الخاصـــة. ويشترط هيجـــل من النائب كذلك أن يكون صاحب أخلاق سامية، ومبادئ ثابتة، وذو إرادة متفقـــة مع ما تقتضيه المصلحة الكليـــة للأمـــة، كما يجب عليه أن يسعى لتطوير مهاراته وقدراته وحسه السياسي باستمرار. بهذا، يمكن القول أن النائب يمثل وينوب فعليا عن ناخبيـــه، ويؤدي مهامه لضمان المصلحـــة العامة والكلية للأمـــة.

[1] - المصـــدر نفســـه. فقـــرة 309. ص. 576.

من كل ما سبق، نستخلص أن هيجـــل يرفض النظام الديمقراطي العادي القائم على الانتخاب العام المباشر للنواب، وهي عملية أظهر عيوبها، إذ لا تعدوا أن تكون سوى عملية لعد الأصوات والذي يحتكم إلى مبدأ الأغلبيـــة، وهذا معارض ومنافي لمبدأ الحرية. هذا الأخيـــر لا يعتمد على طاعة إرادة الأغلبيـــة، إنما يعتمد على طاعة إرادة الكليـــة العقلية التي هي تموضع لذات الفرد الحقـــة.[1] لأن مبدأ الأغلبية قد يتعرض في الكثير من الأحيان إلى سلطة العواطف والأهواء، ويفلت بالتالي من مبدأ العقـــل؛ كما يتعرض لإغراءات وضغوطات من جهة معينة تكـــون لها فيها مصلحة خاصة ذاتيـــة. التمثيل الفعلي والحقيقي الذي اقترحه هيجـــل، يكون عن طريق المؤسسات الاجتماعية والسياسية الموجودة داخل المجتمـــع المدني، والتي تتمثل في الطبقات الاجتماعية – والتي سبق شرحها سابقا - وكذا النقابات. فهي التي لها قاعدة اجتماعية واسعة، وهي التي بإمكانها تمثيل الأفراد تمثيلا واسعـــا وحقيقيا، وهي وحدها التي تكون أكثر تنظيمـــا وعقلية. كما لم ينف التمثيل عن طريق تنظيمات وأحزاب سياسيـــة مستقلة عن هذه النقابات والتي هي الأخرى ذات طابع سياســـي واجتماعي في الوقت نفسه. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، هل هناك وسيلـــة أو وسائل أخرى يشارك بها الشعب – غير النواب- في مناقشة المسائل العامـــة التي تهمـــه وإبداء رأيـــه في القوانين والقرارات التي تصدرها الحكومـــة؟

إضافة إلى عملية التمثيل النيابـــي التي بها يشارك الشعب في الحكم، ويسمع صوته وانشغالاته عن طريق النواب الذين يختارهم، هناك سبل ووسائل أخرى يمكن بها لباقي الأفراد (المواطنين) المشاركـــة في مناقشة المسائل السياسيـــة، والإسهام في توجيه الحكومـــة وانتقادها. هذا الدور تؤديه وسائل الإعلام – الصحـــافة- بكل أنواعها والتي أصبحت تلقب في أيامنا بالسلطـــة الـــرابعة، نظرا لأهميتها وقوة تأثيرها في توجيه الـــرأي العام، وإلقاء الضوء على المسائل غير المرئيـــة – تفضحها- في المجتمـــع

[1]- ولتر ستيس: **فلسفة هيجل**. ص 119.

والدولـــة. فوجود وتكوين هذا الرأي العام مهم في كل مجتمـــع، يعبر عن درجة وعي مواطنيـــه، وهو الذي يحدد معايير ومرجعيات كل أمـــة، ويمثل مخزونا لمبادئ عدة يسير وفقها المجتمـــع؛ كالعدل، والمساواة، والتسامح، والتكافل الاجتماعي، وكل المبادئ السياسية الأخرى والفضائل الأخلاقيـــة المنغرسة فيـــه، التي تُستمد عادة من الأعراف والتقاليد. ويعرف هيجـــل الرأي العام كالتالـــي: "الرأي العام هو الطريقـــة غير المنظمـــة التي تُعرف بواسطتها أراء الناس ورغباتهم، فالجوانب التي تصبح بالفعل رسمية في الدولـــة لابد أن تعمل بطريقة منظمـــة على نحو ما تعمل جوانب الدستور. ولقد كان الرأي العام في كل عصر، قوة كبرى، وهو كذلك في عصرنا الراهن..."[1]

ولكي تكون فعلا هذه السلطة قويـــة ومؤثرة، اشترط هيجـــل أن تكون هناك حريـــة التعبير والرأي، ورفع الرقابة والتضييق على أصحابها، لأن ذلك يدخل ضمن احترام الرأي العام وإرادة الشعب – لقد كان هو نفسه عرضة للرقابة والتضييق-. إلا أنه لا نفهم من هذا أن حرية التعبير هذه تكون مطلقـــة، بأن نقول ونكتب كل ما نريده دون ضوابط، فإن ذلك ليس سوى ضربا من التعسف، والحرية تتنافى والتعسف، لذا لابد أن تخضع للقانون والعقـــل. في هذا الشأن يشبه أو يوازن هيجـــل بين حرية الصحافـــة بالصورة التي ذكرنا سابقا وبين الحرية المطلقة لأفعالنا، بأن نفعل ما نشاء دون أي قيد. ذلك أن الأفكار التي ترد من هذا النوع من الحرية لا تخضع لأي ضابط عقلي ولا تعدو أن تكون سوى مجرد أفكار همجية وسطحيـــة. وهذا ما يؤكده في النص التالـــي: "حريـــة الاتصال العام في نمطيها: المكتوبة والكلمـــة المنطوقـــة*؛ فالأولـــى تتفوق على الثانية وتتخطاها من حيث مدى الاتصال، لكنها (الأولى) تكون أقل حيوية من الثانية. ولإشباع هذه الرغبة النهمة في أن نقول ما يقوله شخص ما، وأن نكون قد قلنا رأينا، يتأكد على نحو مباشر بواسطة القوانين، والإجراءات الإدارية التي

[1] - هيجـــل: **أصول فلسفـــة الحـــق**. ملحق الفقـــرة: 316. ص. 668.

* - والتي نضيف إليها اليوم المرئية والإلكترونية.

تراقب وتحذر بل وتعاقب التطرف فيهـــا، ولكنه يتأكد على نحو غير مباشر، بواسطة الطابع غير الضار الذي يكتسبه كنتيجة أساسية لعقلانية الدستور وقوة الحكومة واستقرارها، وكذلك بعد نشر مناقشات المجالس النيابية. والسبب الذي من أجله تجعل هذه المجالس الحديث الحـــر حديثا غير ضار، هو أن الصوت المسموع في هذه المجالس هو صوت البصيرة العاقلـــة الناضجة..."[1]

حرية التعبير إذن، هي حق موضوعي وشرعي في كل الدول، تتيح للمواطن التفكير والتعبير عن آرائه وأفكاره بكل حريـــة، والحفاظ عليها ودوامها. لكن من دون المساس بحريـــة الغير، والطعن فيهم أو الافتراء عليهم أو سبهم، وكذا التحريض على العنف والسرقة، أو التطاول على الحكومـــة وأعضائها، أو على الحاكم نفســـه، باسم حـــرية التعبـــير. كل هذه الأفعال والسلوكات تعتبر جنحا وجرائما، حسب درجاتها، يستدعي تدخل أجهزة الدولـــة لمعاقبة مقترفيها.

رغم كل هذا، تبقى حريـــة التعبير ضرورية، لكن في حدود ما يقتضيه العقل والقانون، ولا يجب قمع واحتقار الآراء العامة الذاتية ولو كانت خاطئة وتعسفية، لأن ذلك اعتداء على الحق. فمن حق الدولـــة التدخل بقوانينها ومؤسساتها لترشيد بعض الآراء إن كانت قد تجاوزت القوانين والأخلاقيات. وتبقى الطريقة المثلى لإثبات انضباط الحكومـــة وسداد رأيها يكمن في الحكمة الموجودة في مواد الدستور، واستقرار الحكومة، وفي علانية المناقشات والمداولات البرلمانية.[2]

[1] - المصـدر السابق نفسـه. ص.583. فقرة. 319.

* - والتي نضيف إليها اليوم المرئية والإلكترونية.

[2] - E. Fleischmann : O.P.cite. voir p^{ge}. 333.

2. القانــون والأخــلاق والحريــة:

إن أساس الدولــة عند هيجــل هو القانون وليس شيئا آخر، وأن الغاية منها هي الحرية الإنسانية. وهذا ما بيناه من خلال تحليلنا لنظرية هيجــل في الدولــة. رأينا أن ما يحكم حياة الفرد ويسيرها، وهو داخل الدولــة، هو القانون، وهذا القانون يكون هو – الفرد- الذي وضعه بوعي وحرية ورضا، أي هو مصدره، فمنه لا يمكن لهذا القانون أن يكون ضد مصلحته وحريته لأنه يكون قد وافق عليه. بالتالــي تكون غاية الدولــة بقوانينها هي تحقيق الحرية لمواطنيها والحفاظ عليها، ورأينا كيف يجب أن تكون العلاقة بين المواطن والدولــة بمؤسساتها، كما عالجنا كذلك مبدأ تماثل الحق مع الواجب، مبدأ جعل الفرد لا يحس بأنه وسيلــة في يــد الدولــة، بل بالعكس فهو يشعر على أن الدولــة أفضل رفيق له في حياتــه. كل هذه النقاط كنا قد عالجناها سابقا؛ أما ما سنتطرق إليــه في هذا العنصر فهو علاقة القانون بالأخــلاق والحريــة. سنحاول خلاله تصحيح بعض المفاهيم الخاطئة عن القانون وعن الحريــة. فما هي الطبيعة الجوهرية للقانون؟ هل القانون هو الذي يحدد الواجب؟ أي الموازنة بين الحياة الأخلاقية والحياة الاجتماعية. ما هي علاقة الحرية بالشخصية على ضوء هذه الموازنة؟

نفهم من هذه المقدمــة أن المواطن الذي يطيع القانون، ويظهر سلوكا مسايرا ومطابقا للنظام القانوني السائد في الدولــة، هو مواطن حــر، لأن هذا القانون الذي يمتثل له هو ملكــه، أي هو قانونه لأنه هو الذي وضعه عبر نوابــه ووافق عليــه، فهو يعبر عن إرادتــه، بالتالي يضمن له حقوقه ومصالحه وحريــته. ومع ذلك فإن الدولــة بمؤسساتها وموظفيها، هي التي تعطي هذا القانون الصورة والمضمون النهائيين، حتى تجعل منه السلطــة النهائيــة التي لا يعلوا عليها أحد. ومنه نستنتج أنه لا يوجد تعارض بين ما هو أخلاقــي وما هو قانونــي. " والسبب هو أن هيجــل – بصفة أساسية- قام بإلغاء وتدمير الهوة التي كانت قائمة بين ما هو أخلاقي وما هو قانوني،

فأحلَّ "الأمر المطلق" للدولـــة محل الأمـــر المطلق الأخلاقي."[1] فكأنه جعل من الأخلاق قانونا، وكنا قد أشرنا سابقا إلى أن التصرف بمقتضى الحق يعني التصرف بما يمليه القانون. فهيجـــل ضـــم ومزج الأخلاق إلى داخل القانون، فلم تعد الأخلاق عنده تلك النظرية التأملية كما كانت عند كـــانط، والتي تقوم على الضمير الخلقي الذي يكون مصدر التأمل الذاتي للفرد، بل الأخلاق هي ما تأمـــر به قوانين الدولـــة، بحيث يمكن القول هنا أن القانون هو الذي يحدد الواجب وليس العكس. لهذا نجد هيجـــل يضع كل نظريته السياسية تحت اسم "الحيـــاة الأخلاقيـــة" كما وضحنا ذلك في دراستنا لفلسفة الحق في "المدخـــل" في بداية البحث.

قد يعترض أحدا هنا، ويقول بأن المواطن في مثل هذه الدولـــة القائمة على الوحـــدة بين الأخلاق والقانون ليس حرا، بالرغم من أنه يسلك سلوكا أخلاقيا مطابقا للقانون السائد، بصفته السلطـــة العليا للدولـــة. وحجته في ذلك هو أن هذا القانون يصبح مغروسا في نفس المواطن بصورة غريزيـــة وينموا عليه أثناء تطوره الاجتماعي. بالتالي فهو لا يستطيع أن يختار بحريـــة إرادته الفعل الأخلاقي الحق، لأن إرادته الذاتية قد اتحدت مع الإرادة الموضوعيـــة للدولـــة، أي مع إرادة الكل.[2] لكن هل هذا الموقف صائب؟ وهل يكون هيجـــل قد أغفل وأهمل هذه المسألـــة؟ ما الذي يجب أن يفعله المواطن في حال تنفيذه لقانـــون أو أمـــر من أوامـــر الدولـــة وهو يحس ويؤمن بأنه خاطئ أو غير أخلاقي ومناقض لإرادتـــه؟

هذه الحجـــة باطلـــة وليست صحيحـــة في نظر هيجـــل، وإلا لبطل كل البناء الذي بناه عن الأخلاق والقانون وعلاقتهما بالحريـــة. كيف ذلك؟ لفهـــم تصور هيجـــل ونظريته في الأخلاق الاجتماعية، لابد من العودة إلى تصوره للفكرة

---

[1] - م. متيـــاس: **هيجـــل والديمقـــراطيـــة**. المجلد الثاني (الدراسات). ص. 781.
ترجمـــة: إ.ع. الفتاح إمام.
القاهـــرة؛ مكتبـــة مدبولي. سنة 1996.

[2] - نفس المـــرجع ؛ ص. 782.

الشاملة عن الحـــق، كونها هي مصدر القانون كلـــه، أين كشف في نهاية بنائه للدولـــة، أن القانون والأخلاق لا يعيقان أبدا حريـــة الفرد وإرادته، بل تكون شرطا ضروريا وأساسيا لبناء دولـــة قوية وعقلانية. بالتالـــي ستضل الأخلاق والقانون هما أساس بناء كل دولة حديثة.

إن الشيء الجوهري الذي اختلف فيه هيجـــل عن غيره من الفلاسفة السابقين حول فكرة عدم تعارض الحريـــة مع القانون والأخلاق، والذي يشكل جوهر كل فلسفـــة الحق عنده – نظريته الأخلاقية- يتحدد في السؤال التالي: كيف نقيِّـــم مشروعيـــة القانون القائم؟ هيجـــل لم يكن يهمه وجود القوانين أو صناعتها، لأنه يسلم بوجودها مسبقا، فهي موجودة من قبل ومنذ القديم. هذا السؤال جوهري ومهم حقا، لأنه هو الذي سيجيبنا عن السؤال الذي طرحناه للتو: كيف يتصرف الفرد لما يجد نفسه أمام قانون يأمره بأمر، لكنه يحس بأنه خاطئ أو غير أخلاقي؟هنا تظهر شجاعـــة المواطن المدنية في العمل على التغيير، وتَبـــني مواقف أكثر عقلانية لإصلاح الوضع. هنا يظهر دور حريـــة التعبير والرأي العام، وهنا مكمن الحـــرية الحقيقيـــة.

نفهم من هذا كله، أن أي قانون موجود هو غير مقدس، وليس ذا وجود مطلـــق. ففي حال اكتشاف أي تعارض بين ما يأمر به القانون وما يمليه الحـــق، هذا الوضع يجب أن يدفع بالناس إلى إيجاد وسيلـــة لإعادة النظر في ذلك القانون حتى يصبح أكثر موضوعية ومعقوليـــة، أي تكون لقيامه مشروعية. وهي النقطة الجوهريـــة التي ركز عليها هيجـــل في سن أي قانون، أي من خلال تجسيده لما ينبغي أن يكون.

مسألة مهمـــة أخرى ترتبط بهذا السؤال دائما، ولها علاقة بحياتنا وعالمنا اليوم وبقوانينه: "إن القوانين الموجودة اليوم في معظم المجتمعات توضع موضع الشك والجدل على اعتبار أنها قوانين غير مشروعة أو ليست صحيحـــة...فهذا ما يحدث في رقعة فسيحة من العالم في القرن العشرين*، فمعظم البلدان النامية في إفريقيا، وآسيا، وأمريكا

الجنوبية، والشرق الأوسط ما زالت تناقش مشروعية القوانين التي ورثتها من الماضي البعيد، وهم في بعض الحالات يقومون بإلغاء دساتير ليحلوا محلها دساتير حديثة تماما."[1]

هذه النقطـــة الأخيرة، كنا قد أشرنا إليها في الفصل السابق، وذلك أن عملية تغيير الدساتـــير في هذه الدول لم تكن تخضع إلى أية مقاييس عقلية أو موضوعية، بل تخضع لأهواء الحاكم وحدهـــا. بينما هي عملية يفترض أن تخضع لجملة من الشروط، ووفق عوامل يجب توفرها – كما وضّحنا ذلك سابقا- نُذكِّر هنا بأهمها، لأنها هي التي تعطي القانون والدستور مشروعيته.

أول هذه الشروط التي تجعل القانون عقليا ومشروعا أن يكون له مضمون ومحتوى واضح ومحدد للحـــق، وأن يكون قانونا عاما يطبق على الحالات العامة، ولا يهتم بالحالات الخاصة، ويطبق على جميع أعضاء الدولـــة دون استثناء أو تمييز، حتى يجسد مقولـــة **"القانون فوق الجميع"**.

ثانـــي شرط يجب مراعاته كذلك في القوانين التي تُشـــرَّع، هو أن تكون معلنـــة حتى تكون معروفة لدى الجميع. فالمواطن لا يعترف بأي قانون لا يعرفه مسبقا ويجهل مضمونـــه، وهذا قد يسقط عنـــه المسؤولية في حال مخالفته له. لهذا يجب أن تكون القوانين معروفة بنشرها بصورة علانية.

ثالـــث عامل يستوجب مراعاته حتى تكتسب القوانين صفـــة المشروعية، هو تدعيمها بمؤسسات تتولـــى السهر على تنفيذها واحترامها، هذه المؤسسات تتمثل في مختلف هيئات الدولـــة من عدالـــة، وشرطـــة، وحكومـــة وغيرها. "النقطة الهامـــة هي أن المؤسسات الشرعيـــة والسياسية عبارة عن مؤسسات عقلية من حيث المبدأ،

[1] - المـــرجع السابق: ص. 786.
* - وما يزال الأمر ساريا في القرن الواحد والعشرين.

ومن ثمَّ فهي ضرورية ضرورة مطلقـــة، أما مشكلة الصورة التي ظهرت فيها أو أدخلت فيها فلا أهمية لها على الإطلاق بالنسبة إلى من ينظر إلى أساسها العقلي."[1]

العامل **الرابـــع** والأخير، وهو من أهمها، يتمثل في احترام روح الشعب في إعداد القوانين، أي الأخذ بعين الاعتبار عاداتـــه وتقاليده وتاريخـــه وثقافته ووضعه الجغرافـــي وحتى المناخي. وهي عناصر كنا قد شرحناها سابقا في كيفية صناعة الدستور، حيث خلصنا إلى أن لكل أمـــة دستورهـــا وقوانينها الخاصة بها دون سواها، والتي يجب أن تكون نابعة من روحها.

فهذا تذكير بأهم الشروط التي يجب مراعاتها في صياغة القوانين والدساتير حتى تكون عقليـــة وتكون لها المشروعيـــة. ويحق لنا القول بعد ذلك: إنها لا تتعارض مع الحريـــة بل هي بالعكس تدعمها وتحفظهـــا.

[1] - هيجل: **أصـــول فلسفـــة الحـــق**. ملحق الفقرة 219. ص. 467.

3. العــدل أســاس العقــاب:

توصلنا في العنصر السابق إلى أن القانون لا يتعارض مع الحريـــة، بل هو شرط ضروري لها. لكن هذا القانون حتى يكون كذلك، يشترط فيـــه أن يكون خاضعا أثناء صياغته لجملـــة من الشروط والعوامل حتى يكتسب المشروعيـــة. من بين الشروط التي ذكرناها ضرورة وجود مؤسسات تقوم بتنفيذ القوانين والعمـــل على احترامها، وهو عمل تقوم بـــه مختلف هيئات الدولـــة السياسية والإدارية من حكومـــة وجماعات وشرطـــة وعدالـــة. هذه الأخيرة ستكون محور دراستنا في هذا العنصر، والذي نعالج فيـــه كيف يتجسد القانون ويطبق في المحاكم في حال ارتكاب الخطأ أو وقوع الجريمة. - وكنا قد تناولنا في بداية البحث (في المدخل) مفهوم الخطأ والجريمة- أما هنا فإننا ندرس نظريـــة هيجـــل في مشروعية العقاب القانونـــي في حال وقوع الخطأ أو الجريمة، وما هو الهدف والغايـــة منـــه. فما هي نظرية هيجـــل في العقاب؟ هل يوافق النظرة السائدة آنذاك، والتي تنظر إلى العقاب على أنه إصلاح؟ إن صـــحَّ ذلك، فبأي معنى؟ كيف يمكن أن يبرر فعل العقاب؟ ما هي الشروط التي يتـــم فيها العقاب؟ سنحاول الإجابـــة عن هذه الأسئلة، حتى نصل إلى موقف هيجـــل من مسألة العدالـــة والعقاب.

إن غايـــة العقاب عند هيجـــل ليست الإصلاح ولا حمل المجرم على الندم عن خطأ أو جرم ارتكبـــه، بل بنفي أو سلب الخطأ أو الجريمة نهائيا. وهذا ما يؤكده هيجـــل في هذا النص: "انتهاك الحـــق، بما هو حـــق، هو أمر يحدث ويتخذ لنفسه وجودا إيجابيا في العالم الخارجي، ولكنه يتضمن في داخله السلب. تجلي هذا السلب وظهوره هو سلب لهذا الانتهاك والذي يتخذ هو الآخر لنفســـه وجودا فعليا فـــي

العالم الخارجي- فالوجود الفعلي للحق لا يكون إلا بضرورة أن يتصالح الحق مع نفسه عن طريق إلغاء الانتهاك (للحق)."[1]

نلاحظ من خلال النـــص كيف أشار هيجـــل بوضوح، إلى أن الهدف والغاية من العقاب هو إلغاء الانتهاك (الخطأ) بوصفه هو الذي يؤدي إلى الضرر للغير، والعمل على التعويض للمتضرر عن ضرره - جسديا كان أو معنويا- أو خسارته لنوع معين من الملكية، كل ذلك من أجـــل تحقيق غاية أسمى وهي العـــدل.

لكن قبل الخوض في نظريـــة هيجـــل للعقاب، نذكر أولا أهم النظريات السائدة في وقته، والتي درسها وانتقدها وأسس على إثرها نظريته. "لقد درس هيجل نظريتين أساسيتين قدمتا إجابتين عن هذا السؤال لماذا ينـــزل العقاب على المجرم؟ أو ما الغاية من العقاب؟ هاتان النظريتان هما نظرية الردع ونظرية الإصلاح، وهما تذهبان إلى أن الألم شـــر."[2] يرى أصحاب هاتين النظريتين أن معاقبة المجرم أو تسليط العقوبة عليه الهـــدف منه هو أولا؛ التقليل من الجريمـــة داخل المجتمع ، ثانيا؛ التأثير في كل من يفكـــر في ارتكاب جريمة ما على أنه سيلقى نفس العقاب، فيعدل عن ذلك، ثالثا؛ الندم بعد العقوبـــة ، رابعا وأخيرا؛ إصلاح المجرم بعد معاقبته، وندمـــه على فعله وعدم تكراره.

هذه النظريـــة يرفضها هيجـــل لأنها من الناحية الأخلاقية فهي خاطئة وتقلل من إنسانية الفرد، فهي تعاملـــه كما يعامل الشيء أو الحيوان، وهي نظرية تقوم على الـــشر. "من غير المعقول تماما أن نريد شرا فقط، لأن "هناك بالفعل شرا موجودا"*، وهذا هو الوجـــه السطحي للعقاب الذي يضفي عليه صفة الشر. وهو ما تعبر عنه النظريات المختلفة للعقاب. والافتراض السابق الأساسي لهذه النظريات التي تنظر إليـــه

[1] - Hegel : O.P.cite. p^{ge}. 122. P^{phe}.97.

[2] - م. متيـــاس: **هيجـــل والديمقراطيـــة**. ص.950.

* - فكرة نقلها هيجـــل عن ا.ف. كلاين(E.F.Klein) من كتابه: "الموجز في الحـــق العقابـــي" عام 1796 فقرة 9 وما بعدها.

(العقاب) على أنه وقائي، ورادع، وتهديد، وإصلاح...الخ وما تفترض هذه النظريات على أنه ينتج عن العقاب يوصف بسطحية مماثلة بأنه خيـــر. لكن المشكلة ليست فقط مشكلة هذا الشر أو ذاك، أو هذا الخير أو ذاك. لكن النقطة المهمـــة في الموضوع هو الخطأ وتصحيحـــه..."[1]

ما نفهمه من موقف هيجـــل حول هذا الموضوع، هو ضرورة إلغاء الجريمـــة، قبل النظر في حال المجرم، لأنها شر وسلب للحق. فأول ما يجب أن يهتم بـــه رجال القانون والعدالـــة هو البحث عن وجود هذا الشر وإزالته، ثم إحلال العدل بإصلاح الضرر الذي لحق بالمتضرر. هنا يكمن خلافـــه الجوهري مع أصحاب الردع والإصلاح الذين يرون في العقاب المسلط على المجرم أنه إصلاح لـــه لتحسين وضعه وجعله يندم ويقلع عن فعلـــه مستقبلا. يعارض هيجـــل مثل هذا الموقف، وحجتـــه في ذلك أن هذه النظريـــة فصلت بين الجريمـــة والعقاب، أي عدم وجود علاقـــة بينهما. فعكس بالتالـــي هذه النظرة وأصبح ينظر إلى الجريمـــة أنها تتضمن في ذاتها العقاب. "إلغاء الجريمـــة هو جزاء، من حيث التصور (concept)؛ لأنـــه عنف ضد العنف، أما من حيث الوجود، فإن الجريمـــة هي شيء متعين كما وكيفا، فإن سلبها هو أيضا لـــه وجود متعين. لكن هذا التماثل الذي يعتمد على هذا التصور ليس مساواة بين الطابع الكيفي للجريمـــة وسلبها، بل بالعكس هما متساويان من الناحية الضمنية للخطأ – أي من حيث قيمتها."[2]

إذن، إن لم يكن هناك ربط بين الجريمـــة والعقاب، فإن العقوبـــة التي تسلط على المخطئ لا تكون مناسبـــة تماما لطبيعـــة فعله، ومنه تكون عملا تعسفيا، بالتالـــي لا تعالج المشكلـــة كما يجب. فهو هنا يبطل نظريتـــي الردع والإصلاح. ويمكن أن ندعم هذا الموقف بالنص التالـــي: "...والأشياء المهمة في مناقشة هذا الموضوع هي

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلسفـــة الحـــق.** ملحـــق الفقـــرة 99. ص.252.

[2] - Hegel: O.P.cite. p^{ge}.125. p^{phe}.101.

أولا؛ أن الجريمة لا بد من إلغائها، لا لأنها ينتج عنها شر، وإنما لأنها انتهاك للحق بوصفه حقا. وثانيا؛ التساؤل عما هو الوجود الإيجابـــي الذي تنطوي عليه الجريمة والذي يجب إلغاؤه. إن هذا الوجود هو الشر الحقيقي والذي يجب إزالته. والنقطـــة الجوهريـــة هي مشكلة: أين يكمن هذا الوجود؟ فلطالما أن الأفكار الشاملـــة هنا لم تفهم فهما واضحا، فإن الغموض واللبس لابد أن يخيما باستمرار عل نظرية العقاب."[1] إن المشكلـــة إذن هي في فهم معنى وتصور الجريمـــة في حد ذاتها، وتحديد مكمن وجودها تحديدا دقيقا كي يتم إلغاؤها وإزالتها. بعد كل هذا، هل نفهم من أن هيجـــل ينكر كلية دور الردع والإصلاح في العقاب، وأنه اهتم فقط بالجريمـــة وحدها وإلغائها؟ إنه لم يقصد ذلك ولم يدع إليه. فما هي نظرتـــه إلى معاقبـــة المجرم؟ أو لماذا ينبغـــي معاقبتـــه؟

يُعاقب المجرم لأنـــه انتهك القانون واعتدى عليه، أي سلبه وأنكره، ومنه فهو قد أنكر حـــقا من الحقـــوق. وهذا منافـــي للعقل وللمنطق، لهذا فمن الضروري معاقبـــة المجرم لاستعادة هذا الحـــق المسلوب وإقامة العـــدل. "من هنا كان العقاب عند هيجـــل عـــدلا، لا لأنه يُحدث هذه النتيجة أو تلك، وإنما لأنه تأكيد للحق المطلق."[2]

وكنا قد أشرنا سابقا إلى أن هيجـــل يؤكد على إزالـــة الجريمة أولا، حتى لا تصبح مشروعـــة. لكن كيف يتحقق ذلك ويصير ممكنا؟

هيجـــل ينظر إلى المجرم، حين قيامـــه بالخطأ، على أنه عاقـــل وحـــر. وبما أنه كذلك فهو يتحمل تبعات أعمالـــه وسلوكاته، أي يكون مسؤولا عنها أمام القانون. وكما هو معروف فالمسؤولية شرط الجزاء. هذا يعود بنا إلى ما قلناه سابقا، إلى نقطة

[1] - هيجـــل: **أصـــول فلسفـــة الحـــق**. ملحق الفقـــرة99.ص.253.
[2] - م. متيـــاس. **هيجـــل والديمقـــراطيـــة**. ص. 953.

الخلاف الجوهريـــة بين هيجـــل وخصومه، إلى فكرة الجمع بين الجريمـــة والعقاب. هيجـــل لا يفصل بينهما، فتصوره للعقاب محتوى ومتضمن في طبيعة الجريمة. وهذا ما يؤكده في النص التالي: "ليس الضرر (الجزاء) الذي يقع على المجرم عادلا في ذاتـــه فحسب. ومن حيث هو عادل فهو كذلك وجود لإرادة المجرم في ذاتها، أي تجسيدا لحريتـــه ولحـــقه. وهو، كذلك حـــق يقيمه المجرم نفسه، أعني أنه يجسد إرادته في فعلـــه تجسيدا موضوعيا. والسبب في ذلك هو أن فعله هو فعل كائن عاقل، وهذا يتضمن أنه شيء كلي وأن المجرم بارتكابـــه الجرم يكون قد ســـنَّ قانونا يتعرف عليه بوضوح في فعله، وبالتالـــي لابد أن يخضع له كما لو كان يخضع لحقـــه."[1] معنى هذا أن العقوبة التي تنـــزل على المجرم لم تفرض عليه من الخارج كشيء ضالم له، بل بالعكس فهي نابعة منه، من فعله، هو الذي يعلن ويقر بأنه مذنب، بالتالـــي يعترف ويقر بمشروعيـــة العقوبة ويتقبلها كأنه هو الذي أصدر حكما على ذاتـــه. فالمجرم إذن لا ينظر إلى العقوبـــة المسلطة عليه من طرف القاضي على أنها إهانـــة له وظلم، بل هي صيانـــة وحفظ لكرامته وإنسانيـــته، خاصة بعدما يعترف بخطأه. وهذا ما يقودنا إلى الشرط الثاني من الشروط التي تجعل من العقاب أساس العدل؛ فبعد الحريـــة والعقـــل، يأتـــي شرط تقبل المجرم للعقوبة وموافقته عليها بإرادته الحـــرة.

لقد جرت العادة في الكثير من المحاكم قبل إصدار الحكم في قضيـــة ما على المجرم بعد محاكمتـــه، أن يُطلب منه أن يعترف بنفسه بكل التهم المنسوبة إليه بعد تقديم الأدلـــة التي تثبت ذلك. فكثيرا ما نسمع باعتراف المجرم بذلك وإقراره بأنه مذنب (coupable). هذا الاعتراف هو علامة عن تقبلـــه حكم القاضي والجزاء المنـــزل عليه من طرف المحكمـــة، هذا الإجراء اشترطه هيجـــل حتى يحافظ على كرامـــة وإنسانية المجرم، وكي لا يشعر بالإهانة وبالظلم، لأنه هو من حدد مصيره، وفرض الجزاء على نفسه بحريـــة وقناعـــة ورضا. "وما دام الأمر كذلك فإن العقوبة ينظر إليها على أنها

[1]- هيجـل: **أصـــول فلسفـــة الحـــق**. فقـرة 100. ص. 253.

تتضمن حـــق المجرم. ومن ثم فهو عندما يعاقب فإنه يكرم كموجود عاقل، وهو لا يستحق هذا الشرف ما لم يكن تصور عقابه ومقداره مستمدين من فعلـــه الخاص. وكذلك لا ينال أيضا هذا الشرف حينما ينظر إليه على أنه حيوان مؤذ ضار يجب علينا أن نجعله مسالما لا يؤذي، أو أن نسعى إلى ردعه وإصلاحـــه."[1]

من كل هذا يمكن القول أن نظرية العقاب عند هيجـــل تسعى بالدرجة الأولـــى إلى إزالة الجريمة من خلال معاملة المجرم حتى الاعتراف بخطأه ورضاه بالعقوبة المسلطة عليه، بالتالي نكون قد أقمنا العـــدل الذي هو أساس العقاب، وليس إصلاح المجرم وتربيته. فغاية العقاب إذن، هي تصحيح الخطأ وإزالتـــه من أجل تأكيد مبدأ الحـــق، وتدعيم العدالة في المجتمـــع والدولـــة.

بعد كل هذا، ألا يمكن القول بأن العالم اليوم يعمل بنظريـــة هيجل في العقاب؟ أليست أغلب الإجراءات التي تعمل بها المحاكم في معاملتهم للجريمة والمجرمين هي إجراءات هيجليـــة؟ لأن الهدف منها هو إقامـــة العـــدل، وشعار المحاكم اليوم هو الميـــزان، رمز العدل والعدالـــة، وليس للردع والإصلاح.

بقي لنا الآن أن نشير إلى نقطـــة جوهريـــة عن الحـــق والقانون الذي تسير عليه دور القضاء، والذي من شأنه تحقيق العـــدل والعدالـــة. فكيف يجب أن يكون هذا القانون الذي يحقق الحـــق (العدل)؟ ما هي طبيعتـــه وعلاقتـــه بالفرد والدولـــة؟

كل شيء في الكون يسير وفق نظام محدد وقوانين مضبوطـــة، لكن القوانين التي تسير حياة البشر مختلفـــة عن تلك التي تسير عليها باقي الموجودات. الحيوان تسيره الغريزة، أنظمـــة الكون الأخرى تسير وفق آلية ميكانيكية منذ الأزل، أما الإنسان فهو الوحيد الذي يعي ويختار قوانينه بما يناسبـــه ويتلاءم مع حياته. بهذا كانت نظرة هيجـــل إلى القانون على أنه شيء حـــي مثله مثل اللغة، له علاقة بالتراث والأعراف

[1] - نفـــس المصـــدر. ملحق الفقـــرة 100. ص.254.

إلى حد لا يمكن فصل أحد عن الآخر. ومنه فإن القانون المتعلق بالإنسان هو قانون غير نهائي وغير تام، أي متغير باستمرار ويتطور بحسب متطلبات الفرد والجماعة واحتياجاتهم عبر الأزمنة والمكنة.

من كل هذا نستنتج، أن الفرد لما يشعر بأن قانونا ما لم يعد صالحا أو أنه خاطئ أو ظالم، فإن مثل هذا القانون يمكن خرقه والتمرد عليه والعمل على تغييره. "يصبح مبدأ الحق قانونا عندما يوضع في وجوده الموضوعي، أي عندما يجعله الفكر متعينا من أجل الوعي، ومعروفا على أنه ما هو حق وصحيح. عندما يكتسب الحق هذا الطابع المتعين يصبح قانونا وضعيا بصفة عامة."[1] وهكذا عندما يصبح الحق قانونا، فإنه يكتسب طابعا موضوعيا وكليا، ويكتسي صبغة الإلزام – يكون قوة ملزمة- مما يعطي للحق وجودا متعينا. وهذا ما يؤكده هيجل قائلا: "يصبح الحق متعينا بالدرجة الأولى حين يتخذ صورة القانون الوضعي، ويصبح كذلك متعينا في المضمون حينما يطبق على مادة المجتمع المدني،..وكذلك على الروابط الاجتماعية التي تقوم على القلب والحب والثقة.. والمادة الأخرى للمضمون المتعين للقانون تقدمها الحقوق والواجبات، ويكون مصدرها ممارسة العدالة ذاتها والدولة..."[2]

اشترط هيجل في هذه القوانين الوضعية ذات القوة الإلزامية، أن تكون معروفة لدى جميع الناس، بنشرها في منشورات يسهل على الجميع الاطلاع عليها، وتكون مدونة بلغة سليمة وواضحة لا بلغة مبهمة وميتة حتى يفهمها العام والخاص، وتكون مرتبة ترتيبا جيدا وواضحا.[3] هذه الوضعية تسمح للجميع بالاطلاع على قوانين بلاده، ويمكن له مناقشتها والإسهام في إثرائها، لأن معرفة القانون والحق ليس حكرا على الدولة وحدها أو محترفي القانون وحدهم، و كما يقول المثل "لا نحتاج أن نكون

[1] - هيجل: **أصول فلسفة الحق**. فقرة 211. ص. 452.
[2] - نفس المصدر. فقرة 213. ص. 459.
[3] - نفس المصدر. راجع الفقرة 215. ص.461.

صناع أحذية حتى نعرف أن أحذية ما لا تناسب أقدامنا. "فمعرفة ما ينفعنا يدفع بنا إلى المشاركة في مناقشة القوانين والعمل على تصحيحها وتطويرها. وهذا ما يدل على أن هيجـــل يؤكد مرة أخرى على أن القانون يختص بالحريـــة ويسير معها لا ضدها، وهذا ما جسده ميدانيا. ويؤكد أيضا أن للفرد الحرية التامة في الدولـــة، وليس كما اتهمه خصومه على أن الفرد ليس سوى أداة في يد الدولـــة تفرض عليه القوانين.

"إذن لابد من التسليم بأن الدولـــة الهيجليـــة تقوم على الحريـــة وتعمل في سبيل الحريـــة، وبأن فلسفة الحـــق "مصنوعـــة كليا من معدن الحريـــة الوحيد"* (حسب قول أحد تلامذة هيجل المقربين)."[1]

وخلاصـــة القول في النهاية، أن هذه الإشكالات التي شغلت بال المفكرين السياسيين منذ القديم إلى يومنا هذا، والتي ترتبط أساسا بكيان الدولـــة، وتنظيمها، والبحث عن أفضل نظام حكم ممكن، حتى لا تقع في الفوضى والتناقضات التي من شأنها أن تهدد بقائها واستمرارها في الوجود، وتؤول إلى الانهيار والزوال، ستظل وإلى الأبد من أكثر موضوعات الفلسفـــة السياسية تداولا.

ومن أهم هذه المسائل، موضوع الديمقراطيـــة التي انتقدها بمفهومها الشائع والذي يقوم على مشاركة كل الشعب في الحكم عن طريق الاقتراع العام والمباشر، وبيَّن عيوبها. كانت له نظرة مخالفـــة عن سابقيه، ولعل أهم فكرة اختلف فيها هيجل عن المنظرين السابقين، فكرة "الشعب هو السيد"، فقد عارض هذه النظرة وبيَّن أسباب ذلك، بعد أن حدد معنى السيادة، ومصدر السلطـــة والقوانين في الدولـــة، وكيفيـــة مشاركة الشعب في الحياة السياسية ودوره.

---

[1] - إريك وايلـــي: **هيجـــل والدولـــة**. ص.63.

* لقد أورد هايـــم (Haym)هذه العبارة نقلا عن غانـــس(Gans) - تلامـــذة هيجـــل-

يبدوا هيجـــل هنا أنه تأثر بالفيلسوف اليونانـــي **هيراقليطس** الذي كان موقفه تجاه الأكثرية من الشعب سلبيا، حيث قال: "إن شخصا واحدا يساوي بالنسبة لي عشرة آلاف آخرين إن كان أفضل منهم."- "الكثرة ليست شيئـــا"- "معظم الناس سيئون والطيبون بينهم قلائل"[1]

خلص هيجـــل بدوره إلى أن الشعب بأكمله لا يستطيع أن يحكم، بل يقوم بذلك عن طريق نواب ينتخبهم لينوبوا عنه، ووفق طريقـــة معيّنة حددها هيجـــل، لأنه لم يكن راضيا عن العملية الانتخابية التي تعتمد على مبدأ الأغلبية.

لكن يجب أن لا نفهم من هذا أن هيجـــل يلغي دور الشعب في المشاركـــة في الحياة السياسيـــة للدولـــة، بل يرى أن ذلك حق من حقوقه الأساسية، فجعل له عدة وسائل يشارك بها في ذلك، كما حدد مهمة النواب ودورهم وعلاقتهم بناخبيهم. ومن بين أهم هذه الوسائل التي بها يشارك الشعب في إسماع صوته عاليا، نجد وسائل الإعلام بأنواعها، من خلال إبدائه لآرائه بكل حريـــة في مناقشته لقرارات الحكومة، وانتقادها، إن كانت غير عقلانية. لهذا اشترط هيجـــل توفر حريـــة الرأي ورفع الرقابة والتضييق على أصحابها.

الحريـــة هي الغاية المطلقة التي يسعى الفرد إلى تحقيقها في الدولـــة، وكنا قد أشرنا سابقا إلى أن الدولـــة الهيجلية تقوم على الحريـــة وتعمل في سبيلها؛ لذا يجب على هذه الدولـــة أن تقوم على قوانين تكرس ذلك، وتمكن الإنسان أن يمتلك، ويعمل، ويستهلك، ويتفاهم، ويتبادل مع غيره، ويفكر ويعبر عن آرائه بكل حريـــة.

---

[1] - نيوكاريس كيسيديس: **هيراقليطس – جذور الماديـــة الديالكتيكيـــة**. ص.63.
ترجمة: حاتم سليمان.
الجزائر؛ المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار (ANEP) الطبعة 2. سنة 2001.

"لكن هذه الحريـــة لن تكون واقعية إلا في عالم العقل، إلا في عالم منظم مسبقا (أي منظم تاريخيا)، إلا في العائلة وفي المجتمع المدني وفي الدولـــة."[1]

فالقوانين التي تحكم الدولـــة لا بد لها أن تكون خاضعة لجملة من الشروط، وأن تراعي بعض العوامل أثناء صياغتها، حتى لا تتعارض مع حرية أفرادها، وتكتسي صبغة العقلانية والمشروعية. في هذه النقطة كذلك يبدوا تأثير هيراقليطس في هيجـــل واضحا: "يجب أن يقاتل الشعب دفاعا عن القانون كما يقاتل دفاعا عن الأسوار."[2] يعني هذا القول أن القوانين لا بد أن يحميها الشعب ويحافظ عليها وأن لا يكون أول من يعتدي عليها، كما يحمي الجندي أسوار المدينة من الغزاة (وكلنا نعرف ما يفعله الغزاة بالأرض التي يغزونها وشعبها). ذلك أن القوانين تحمي المواطنين من التعسف، والظلم، وتكرس حريتهم وكرامتهم. فماذا عن دولـــة بلا قوانين؟

توصلنا إذن إلى أن القانون لا يتعارض مع الحريـــة، بل هو الذي يحميها، ويحافظ عليها.وهذا ما لمسناه من خلال عرضنا لنظريته في العقاب، نظرية خالف فيها هيجـــل المنظرين السابقين وعارضهم. جعل هيجل العقاب لمن انتهك الحق أساس العدل، وهي مقاربة شبيهة بمقولـــة ابن خلدون الشهيرة "العدل أساس الملك". نظرية هيجل هذه تجعل المجرم لا يشعر بأن العقوبة التي يسلطها عليه القاضي ظلم، بل يحس وكأنه هو الذي يحاكم نفسه ويعترف بخطأه.

وفي النهاية يمكن القول: إن هيجل هو فيلسوف الدولـــة الحديثة. وهذا ما سعينا لإظهاره من خلال هذا التحليل، وتبيان الأسس التي تقوم عليها الحريـــة في الدولـــة والشروط الضرورية لذلك.

---

[1] - ا. وايلي: **هيجـــل والدولـــة**. ص. 50.

[2] - نيوكاريس كيسيديس: **هيراقليطس – جذور الماديـــة الديالكتيكيـــة**. ص.66.

خـــاتمـــــة :

بعد تحليلنا لنظريـــة هيجـــل في الدولـــة، من خلال هذا العمل المتواضع، والذي عالجنا فيه عدة إشكالات تخص الفرد – المواطن- وعلاقته بالدولـــة، فهل نكون قد أجبنا عن الإشكال الرئيسي الذي طرحناه في بداية بحثنا؟ "كيف يمكن أن تفيدنا الفلسفـــة السياسية – عموما- ونظريـــة هيجـــل في الدولـــة – خصوصا- في عصرنا الراهن؟" إشكال يمكن لكل واحد أن يجيب عنه بعد تحليل وشرح مختلف مواقف هيجـــل عن الحـــق، والقانون، والأخلاق، والحريـــة، والعدالـــة، والديمقراطيـــة وغيرها من موضوعات علم الدولـــة – إن صحت هذه التسمية- فلنقارن ولننظر إلى حال مؤسساتنا السياسيـــة والاقتصادية والاجتماعية، ننظر إلى حياة الفرد والمواطن وما يعيشه من حرمان واغتراب وأزمات متعددة، مسّته في كرامته وإنسانيته، ننظر إلى العلاقات الاجتماعية والإنسانية، إلى التفكك والانحلال الذي أصابها. هذا كله بسبب غياب الحـــق، والقانون، والتعسف في استخدام السلطـــة.

لهذا، كانت فلسفة هيجـــل السياسية بظروفها وعناصرها وأصولها التكوينية، محور معظم التحولات التي جرت على المستوى الفكري والمعرفـــي، وكذا المستوى الواقعي العيني المعيش في التاريخ الحديث والمعاصر. حتى يحس الباحث والمشتغل بها أنها المحور الذي تدور حوله كلمات الفلاسفـــة وعباراتهم. فهي فلسفـــة رائدة عرفت كيف تجمـــع بين النظريـــة والتطبيـــق، بفضل منهج جدلـــي متماســـك الإحكام.

لم يكن هيجـــل راضيا بالمبادئ التي بنيت عليها فلسفـــات سابقيه أمثال: ديكارت، روسو، كانط، ولا حتى فلسفات معاصريه أمثال: فخته، شلنج. فجعل لنفسه منطلقا جديدا ومغايـــرا، بأن اعتمد على مبدأ الخـــبرة والتاريـــخ لأجل إدراك الوعي الإنسانـــي الذي تحقق في الدولـــة – كما عرفناه- إذ بدون اقتران الوعي بالتاريخ تتردى الفلســـفة في هاوية المثالية والذاتيـــة.

كانت ثمرة جهده وتفكيره، كتابه الذي قدمناه في المدخل "أصول فلسفة الحـــق" والذي يعتبر إلى جانب كتاب "الجمهوريـــة" **لأفلاطون**، و"الأخـــلاق" **لسبينوزا** و"العقـــل العملـــي" **لكـــانط** من أكثر المؤلفات خصوبة وأوسعها انتشارا واطلاعا في الأوساط الفكرية والعلميـــة. إلا أنه رغم ذلك، لم يسلم من الانتقاد والتهجم من طرف خصومـــه، أمثال: كيركوجارد، كارل بوبر، وليم جيمس وغيرهم. أذكر هنا انتقادين وجِّها إلى نظرية هيجـــل السياسية، والرد عليهمـــا.

الانتقاد الأول يمس هدف وغرض هذا البحث عينه الذي هو التمييز بين المجتمـــع المدني وبين الدولـــة. فهيجـــل هنا اتهم بأنه جعل الفـــرد خاضعا كلية للدولـــة مما يعني أنه يفقد كل حريـــته وحقوقه، كونها هي مصدر كل شيء. بينما ينحصر عمل الفرد في طاعتها والامتثال لقوانينها. كان هذا الاتهام يبطل التمييز بين وجود الفـــرد والمجتمـــع وجودا فعليا ومستقلا وبين وجود الدولـــة كهيأة عليا. بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك بأن قالـــوا أن هيجـــل يدعو إلى عبادة الدولـــة، وأنه الأب الشرعي للفاشيـــة والنازيـــة.

يبدو أن أصحاب هذا الاتهام تجاهلوا حقيقة صرَّح بها هيجـــل وبرهن عليها منطقيا في قوله: إن الدولـــة هي مركب الكلية والجزئية. وركز على نقطة مهمة كان قد أهملها كل منظري الدولـــة القديمة فكانت سبب سقوطها، وهي فكرة الحـــرية الفرديـــة التي تمثل جانب الجزئية في الدولـــة، واهتمامهم فقط بجانب الكلـــية. حتى جعل من فكرة الحـــرية جوهر كل فلسفته. كما نجده أيضا يدين العبوديـــة والرق وينبذ الحرمان من الملكية الخاصـــة، واغتراب العقـــل والحيـــاة والأخلاق والديـــن. وكلها نقاط تناقض الاتهام المطروح.

أما الانتقاد الثاني؛ يمس روح فلسفـــة هيجـــل الثوريـــة. فاتهم بالرجعية ومعارضة كل تغيير وإصلاح للأوضاع القائمة، وبدعم سلطـــة الملك وتأييدها.

حجتهم في ذلك قوله المشهور "كل ما هو موجود بالفعل عقلـــي وكل ما هو عقلـــي موجود بالفعل." (وهو قول سبق لنا شرحه سابقا).

أصحاب هذا الاتهام أساءوا تأويل وفهـــم هذا القول لهيجـــل، والذي يقصد منه عكس ما فهموه. خطأهم يكمن في سوء فهمهم لمصطلح "العقـــل". العقل، لا يعني بالضرورة الإطلاقية من جهة ولا الرقابة والتضييق من جهة أخرى. فهو ليس ذا سلطة مطلقـــة إلى درجة نفيه للدين، بل بالعكس فهو يتقبل فكرة أن هذا العالم هو من خلق إلهي، دون أن يُهمل نصيب ودور الإنسان في توجيهه وتغييره. هذا ما يدل على أن العالم يكون عقليا؛ معناه إمكانية فهمه وصياغته بكل معرفـــة للأسباب. هذا من جهة. من جهة أخرى؛ العقـــل ليس عرضة لرقابة وتقييد من أية جهة أو سلطة ما تملي عليه ما يفعله وما يمتنع عنه، فهو حـــر في ذلك، والتاريـــخ وحده هو الذي يصوغ ويصقل هذا العقـــل من خلال مساره في العالم بأن يعيه – التاريخ- من خلال التربية والتعليم داخل المجتمـــع.

لتحقيق العقـــل إذن، يجب التحرر من كل سلطـــة خارجية ومن كل أفكار مسبقة تستدعي التناقض بين وجود الإنسان وبين مقتضيات الفكر الحـــر. من مميزات وفضائل العقـــل الفهم، الذي يطبع كل عمل ونشاط الذات المفكـــرة، وهو الذي يعطيه القدرة على اختراق الحوادث والتفتيش في روحهـــا حتى الوصول إلى اكتشاف ومعرفـــة قوانين كلية وضرورية لتسيير وتنظيم حياتنا وحياة هذا العالم والكون كلـــه. هذا يعني أن الإنسان بعقلـــه وفكره قادر على تغيير وتطوير واقعه وعالمه الذي يعيش فيـــه. وبما أن العقل يوصلنا إلى اكتشاف الكلية في القوانين، فهو يستلزم مبدأ الكلية هو الآخر.

من هذا نستنتج أن فكرة ومصطلح "العقـــل" تستلزم الحريـــة بالضرورة، حريـــة التصرف بموجب العقـــل لأن الحرية كمبدأ كلي هي غاية العقـــل والفرد والفلسفة ككل.

رغم هذه الانتقادات، يمكن أن نقول أن هيجـــل قد نجح في التمييز الذي أقامـــه بين المجتمـــع المدني بمؤسساته التي تحدد علاقات ومعاملات الأفراد تجاه بعضهم من خلال مبدأ تماثل الحقوق والواجبات، ومن تطوير حريتهـــم الذاتية، وبين الدولـــة كسلطة عليا تحمي الفـــرد والمجتمـــع وتحملهما بداخلها، وتسعى لتطوير ومحافظة هذه الحـــرية وتجعلها موضوعيـــة.

انتـــــهى.

قاموس لأهم المصطلحات الهيجليـــة:

لا يختلف اثنان حول صعوبـــة وغموض الفلسفة الهيجليـــة عامة، وتعقيد مصطلحاتها خاصة، رغم أنه من الذين يرون أن الفلسفة ينبغي أن تكون واضحة للناس جميعا. لكن هذا ما لا نجده في مؤلفاته المتسمة بالجفاف، وكثرة المصطلحات المعقدة والغامضة. حتى صنفت من بين أعقد ما أنتجه الفكر البشري.

تعقد الفلسفة الهيجليـــة وغموض مصطلحاتها يعود إلى عدة أسباب منها مثلا:

- تأثره باللغة اللاتينية وما فيها من جمل مطولـــة.
- حبه التلاعب بالألفاظ والاشتقاقات اللغويـــة، والتي اعتمد عليها في الكثير من الأحيان لتبرير فكرة ما أو شرحها.
- رغبته في تشكيل لغـــة ومصطلحات خاصة به، حيث لجأ إلى عملية الاشتقاقات اللغوية، معتمدا على المصطلحات القديمة وإعادة تشكيلها من جديد، مع إعطائها معان خاصة دون شرحها.

ويلخص **(ج. رويس)** هذه الأسباب قائلا: "يحتل هيجـــل مكانا مرموقا بين الفلاسفة الذين أخذوا على عاتقهم أن يشتقوا لأنفسهم مصطلحات مستقلة خاصة بهم. ولقد اختار هيجل مصطلحاته في الأعم الأغلب بدقة بالغة حتى تتلائم مع أفكاره الأساسية، وهي مصطلحات جديدة في أغلبها، وحتى إذا ما وجدنا بينها مصطلحات شائعة فلا بد أن نعرف أنه بدَّل في معناها حتى تأخذ طابع المذهب، فالمصطلحات الشائعة في الاستخدامات اليومية المألوفة قد أصبح لها معنى خاصا في هذه الفلسفـــة."[1]

ونورد هنا بعض المصطلحات الخاصة و التي أُسيء فهمها، مما فتح المجال أمام خصومه لانتقاده انتقادا لاذعا، لأن المصطلح الهيجلي لابد أن يفهم في سياق النص.

[1] - قاموس بولدوين.ص454. نقلا عن: د. إ.ع. إمام. **مجلة الفكر المعاصر**. العدد 67. سبتمبر 1970.ص.152

فكلمة (Geist) الألمانية تترجم أحيانا بالروح، وأحيانا بالعقل، وهي تشمل المعنيين معا. لكن لا يمكن ترجمتها ترجمة واحدة في كل مؤلفاته، بل بحسب استخدامه لها في سياق النص.

وكلمة (Begriff) لها عدة ترجمات، تترجم أحيانا بالفكرة، وهناك من ترجمها بالتصور، وفريق آخر جمع بين الاثنين.

كما نذكر هنا أحد الأقوال الشهيرة لهيجل والذي أثار ضجة كبيرة، بسبب سوء فهم وترجمة مصطلحاته المستخدمة فيه، وهذا القول هو: "كل موجود بالفعل عقلي، وكل عقلي موجود بالفعل." الكلمة الألمانية (Wirklichkeit) تترجم أحيانا "بالواقعي"، وأحيانا أخرى "بالموجود بالفعل" وهو ما يقابل الموجود بالقوة، وبالتالي فإن الموجود بالفعل عند هيجـــل ليس هو الموجود وكفى، لكنه الموجود الذي يحقق طبيعته العقلية تحقيقا كاملا.[1]

أما عن مصادر المصطلحات الهيجليـــة فيمكن ردها إلى ما يلي:

- أغلبها يرد إلى المصطلحات الأرسطية (مدرسية الأصل)، رغم تأثره بالاستخدام الكانطي لها.
- ثم يأتي المصدر الكانطي.
- وبعده يأتي رصيده الشخصي الذي نحتـــه من الاشتقاقات اللغويـــة.
- كما أضاف **كوفمـــان** مصدرا آخر يتمثل في نصوص الشاعر الألماني **شلـــر**، حيث كان يستخدم كثيرا مصطلحات ألمانية خاصة مثل: "الوجود خارج ذاته"، و"الدخول إلى الذات"، و"الذهاب إلى الذات"...الخ

لكل هذه الأسباب، ارتأيت أن أضع هذا القاموس لأوضح بعض هذه المصطلحات الهيجلية حتى يسهل فهم فلسفته فهما صحيحا، والابتعاد عن المعاني الشائعة لها. مثلا؛ مصطلح "التجريد" لا يعني عند هيجل إفراغ الفكرة من محتواها

[1] - د. إ.ع. إمام. **مجلة الفكـــر المعاصر**. راجع. ص. 154.

الحسي (المادي)، بل تعني عنده الفكرة وقد عزلت عن سياقها. لذا يجب على كل دارس لهيجل أن يحاول فهم مصطلحاته بوضعها في سياقها ولا يعزلها عن النص الأصلي الذي وردت فيه. وهذا جدول لأهم المصطلحات الهيجلية وما يقابلها في اللغتين الألمانية والفرنسية:

المصطلح الألماني	الترجمة الفرنسية	الترجمة العربية مع الشرح
Absicht	Intention	**القصد - النية:** استخدم هيجل هذين المصطلحين بمعنيين مختلفين عن بعضهما البعض. القصد هو العمل الفكري الذي يقوم به الفرد لتحقيق غاية خارجية، بينما النية هي ما يكمن وراء أفعالنا، والنتائج المترتبة عنها. ويؤلفان الفرع الأول والثاني عل الترتيب من دائرة الأخلاق الذاتية في فلسفة الحق.
Absolute	Absolu	**المطلـــق:** وهو يرادف الروح والعقل الخالص. وهو ما يتحقق في تاريخ العالم.
Allegemeine	Universel	**الكلـــي:** مقولة منطقية. أحد العوامل الثلاثة التي تتكون منها الفكرة الشاملة في نموها وتطورها، إضافة إلى الجزئي والفردي.
An sich	En soi	**في ذاتـــه أو بذاتـــه:** ويعني به وجود الشيء في ذاته قبل نموه وتطوره، ثم يظهر للعلن بعد عملية التطور، أي يظهر للوجود بالفعل بعد أن كان في الوجود بالقوة. وهي فكرة آرسطية.
Aufheben	Transcender	**يرفـــع – يتجـــاوز:** يرى هيجل أنه من أهم المصطلحات الفلسفية. وهو يعني: 1- يلغي أو ينفي. 2 – يحفظ ويبقى، ويستخدمه بالمعنيين معا. فالحد الأول في كل ثلاث يلغيه النقيض. فالصيرورة مثلا هي اتحاد الوجود والعدم

Begriff	Notion, Concept	**الفكرة الشاملـــة:** وتترجم أحيانا بالفكرة فقط وأحيانا بالتصور. الفكرة الشاملة في فلسفة هيجل تعني "الجوهر الذي يحقق نفسه." (فلسفة الحق فقرة 160) ويقول في إضافة يشرح فيها هذه الفقرة: "إن الفكرة الشاملة هي باختصار ما يشمل في جوفه جميع مقولات الفكر السابقة، وهي يقينا صورة، لكنها صورة لا متناهية خلاقة، وهي في الوقت ذاته تطلق من داخلها امتلاء المضمون كله." الفكرة الشاملة إذن ليست مجرد صورة بلا مضمون.
Besitzergreifung	Prise de possession	**فعل الحيازة – وضع اليد:** يمثل اللحظة الأولى من لحظات الملكية (فعل الحيازة، استخدام الشيء، الاغتراب أو نقل الملكية) في دائرة الحق المجرد. وهو ما يعني وضع يدي على شيء حتى يصبح ملكي فلا يحق لغيري انتهاكه.
Bestimmung	Détermination	**التعيـــن:** ويعني تحديد الصفات الإيجابية للشيء وحذف الصفات الأخرى.
Besonder	Particulier	**الجزئـــي:** مقولة منطقية. تمثل العامل الثاني الذي تتكون منه الفكرة الشاملة (الفردي، الجزئي، الكلي).
Burgerliche Gesellschft	Société civile	**المجتمع المدنـــي:** وهو القسم الثاني من أقسام الأخلاق الاجتماعية (الأسرة، المجتمع المدني، الدولة). ويمثل الجانب التجريدي من الدولة، الذي هو عبارة عن مجموعة من الأشخاص المستقلين الذين يسعون من أجل تحقيق غاياتهم الخاصة (الذاتية) بأن يتخذ كل واحد غيره كوسيلة في ذلك. يظهر المجتمع المدني منطقيا من تفكك الأسرة.
Dialektik	Dialectique	**الجـــدل:** للجدل معنيان عند هيجل. الأول يرادف السلب وهو ما يمثل الحد الثاني من كل مثلث. الثاني وهو ما يطلق على سلسلة المثلثات التي تتشكل منها فلسفة هيجل كلها.
Endliche	Le fini	**المتناهـــي:** وهو الذي يلغي نفسه باستمرار."ولا يأتي ذلك من الخارج بل أن طبيعته نفسها هي التي تتسبب في إلغائه" كما قال هيجل في الموسوعة. (إضافة الفقرة 81)

Entfrenmdung Entausserung	Aliénation	**الاغتراب:** يدعى كذلك الاستلاب. يقصد به هيجل في فلسفة الحق نقل الملكية إلى الغير. ويشكل اللحظة الثالثة من لحظات الملكية (فعل الحيازة، استخدام الشيء، الاغتراب أو نقل الملكية) في دائرة الحق المجرد.
Existenz	Existence effectif	**الوجود الفعلـــي:** يعني به وجود الشيء، وهو في علاقته مع غيره من الأشياء.
Familie	Famille	**الأســـرة:** وتشكل اللحظة الأولى من لحظات الأخلاق الاجتماعية (الأسرة، المجتمع المدني، الدولة) في فلسفة الروح. والتي تظهر بعد عملية الزواج بين الرجل والمرأة. (أنظر الرجل والمرأة لاحقا).
Fur sich	Pour soi	**ما هو لذاتـــه:** مصطلح كثير الاستعمال عند هيجل. ويعني به العلني أو الصريح أو ما هو موجود بالفعل.
Geist	Esprit; Raison	**الروح – العقـــل:** في اللغة الألمانية لهما نفس المعنى. فلسفة هيجل كلها تدرس موضوعا واحدا في تجليات مختلفة وهو الروح أو العقل. في المنطق يدرس الروح في ذاته، وفي فلسفة الطبيعة يدرسه وهو خارج ذاته، أما فلسفة الروح تدرسه وهو عائد إلى ذاته.
Geschichte	Histoire	**التاريخ:** العقل في التاريخ، يعني به هيجل أن التاريخ ليس عرضة للصدفة والعشوائية والقدر، بل يحكمه العقل. "العقل يحكم التاريخ"
Gewissen	Conscience	**الضمير:** وهو قانون الأخلاق الذاتية أو الفردية، لذا تدعى أخلاق الضمير.
Gut and schlechte	Le bien et le mal	**الخير والشـــر:** وهو ما يدرس في القسم الثالث والأخير من الأخلاق الذاتية (الغرض والمسؤولية، النية والرفاهية، الخير والشر) في فلسفة الروح.
Herrshaft and Knechtschaft	Maitre et Esclave	**السيادة والعبوديـــة:** وهو ما يرتبط بنظام الرق والعبودية. نجد السيد هو وحده صاحب الوجود الحر المستقل بينما العبد ينزل إلى مرتبة الأشياء. وقد أدان هيجل العبودية.
Idealismus	Idéalisme	**المثاليـــة:** كل فلسفة عند هيجل مثالية بالضرورة.
Idee	Idée	**الفكـــرة:** الفكرة الشاملة مع مضمونها.

Kategorie Koncret	Concret	**عينـــي:** يقال العيني في مقابل المجرد. أي الذي يحمل عناصر الموضوع.
Kreig	Guerre	**الحـــرب:** لا يؤمن هيجل بفكرة السلام الدائم بين الدول، كما نظَّر لذلك كانط. فهو يرى أن الخلافات بين الدول يمكن أن تحل عن طريق الحرب. وصحة الدولة تقاس في الحرب، فهو لا ينظر إلى الحرب على أنها شر مطلق كما يعتقد الكثيرون بل هي عمل من أجل الحرية، وخدمة العقل. لهذا قال أنه من واجب الأفراد التضحية من أجل الدولة.
Logik	Logique	**المنطق:** وهو القسم الأول من أقسام فلسفة هيجل. يدرس المنطق الروح الخالص أو ملكوت الفكر الخالص. ومضمون المنطق يعرض لنا الله في ماهيته الأزلية قبل أن يخلق الطبيعة والروح المتناهي.
Mann und Weib	L'homme et la Femme	**الرجل والمرأة:** وهما الزوج والزوجة. يرتبطان عن طريق الزواج (رابط أخلاقي سامي وليس عقدا كباقي العقود الأخرى)، بحيث يلغيان شخصيتهما المستقلة ويتحدان كشخص واحد في الأسرة، لذا يجب تقييد الطلاق وعدم تسهيله.
Moglichkeit	Possibilité	**الإمكان:** مقولة ترتبط بالواقع. وتعني الشيء لم يتحقق بعد، لكنه ممكن التحقق.
Monarch	Monarque	**الملك أو الحاكم:** من الضروري أن يكون على رأس كل دولة فرد واحد يمثل سيادتها، وينسق بين جميع سلطات الدولة، وهو الذي يضع النقط على الحروف.
Monarchie	Monarchie	**المَلَكيـــة:** النظام الملكي عند هيجل هو أفضل نظام حكم خاصة الملكية الدستورية. تأثرا بمونتسكيو.
Moralitat	Moralité subjective	**الأخلاق الفرديـــة أو الذاتية:** وتشكل القسم الثاني من الروح الموضوعية، وهي ثلاثـــة أقسام: 1- الحق المجرد، 2- الأخلاق الذاتية أو الفردية، 3- الأخلاق الاجتماعية.
Natur	Nature	**الطبيعـــة:** فلسفة الطبيعة هي القسم الثاني من فلسفة هيجل (المنطق، فلسفة الطبيعة، فلسفة الروح). يدرس فيها الروح وهي خارج ذاتها، أي تسلخ نفسها من

		وجودها المناسب كما يقول في الموسوعة.
Neigung Negativitat	Négation	**السلب:** يقول عنه بولدوين في قاموسه: "إنه مصطلح من أصعب المصطلحات التي استخدمها هيجل، فهو يوحي –في كلمة واحدة- بالمذهب كله" وذلك لأنه الخاصية التي يتميز بها التطور كله (تطور الفكر والأشياء معا). فهو يرادف التوسط، أي يشكل همزة الوصل بين الحد الأول والحد الثالث من كل مثلث. والسلب يرتبط بالإيجاب، فكل سلب تعين. (أنظر يرفع يجاوز سابقا).
Nichts	Néant	**العـــدم:** مقولة منطقية. الحد الثاني في أول مثلث من المنطق (الوجود، العدم، الصيرورة) ولا تظهر حقيقة العدم إلا في اتحاده مع الوجود وهذه الوحدة هي الصيرورة.
Person	Personne ; Individu	**شخص- فرد:** أول فكرة في فلسفة الحق. الفرد يعي ذاته ويعي العالم الخارجي، لذا كانت له حقوق على جميع الأشياء الأخرى.
Personlichkeit	Personnalité	**الشخصية:** الشخصية كما يقول هيجل هي أساس الحق المجرد وقاعدته هي: "كن شخصا واحترم الآخرين بوصفهم أشخاصا." (فلسفة الحق فقرة 36)
Pflicht	Devoir	**واجب:** ويعني الامتثال لما يقتضيه الحق والقانون، وهو استخدام مخالف لما كان عند كانط (أخلاق الواجب).
Recht	Droit	**حق- قانون:** يعني به هيجل حقوق الفرد وواجباته مع غيره ومع الدولة، وكذا العادات والأعراف التي تميز المجتمع وتمثل روحه، كما يتعلق كذلك الأخلاق والقوانين.
Rechtsphilo-sophie	Philosophie du droit	**فلسفة الحق:** تسمى كذلك بالروح الموضوعية، وهي القسم الثاني في فلسفة الروح عند هيجل. فلسفة هيجل تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي: 1- المنطق، 2-فلسفة الروح، 3- فلسفة الطبيعة. وينقسم كل قسم إلى ثلاث أقسام أخرى تعرف بالمثلثات. فنجد في فلسفة الروح المثلثات التالية: 1- الروح الذاتية، 2- الروح الموضوعية، 3- الروح المطلقة.

Religion	Religion	**الديـــن:** يشكل القسم الثاني من الروح المطلقة (الفن، الدين، الفلسفة). والدين بصفة عامة هو تجل للمطلق، بعد أن كان الفن يعبر عن تجلي المطلق في موضوع حسي، أما الفلسفة فهي المطلق بوصفه فكرا خالصا.
Sein	Existence	**الوجـــود:** يطلق بثلاث معان وهي: 1- يعبر عن الدائرة الأولى من المنطق؛ 2- يعبر عن القسم الأول من هذه الدائرة؛ 3- يعبر عن أول مقولـــة في هذا القسم.
Selbstbestimm-ung	Auto détermination	**التحديد الذاتـــي:** أو التعين الذاتي، وتلك هي الحريـــة الحقيقية عند هيجل. فالشيء الذي لا يعتمد على شيء آخر في وجوده، فهو يحدد نفسه بنفسه.
sittlichkeit	La moralité objective	**الحياة الأخلاقية:** وتسمى كذلك الأخلاق الاجتماعية، وهي اللحظة الثالثة من لحظات الروح الموضوعية (الحق المجرد، الأخلاق الذاتية، الأخلاق الاجتماعية)، وتنقسم هي الأخرى إلى ثلاث حـــدود هي: 1- الأســـرة؛ 2- المجتمع المدني؛ 3- الدولـــة.
Staat	L'Etat	**الدولـــة:** هي أعلى مرتبة تصلها الروح الموضوعية في نموها وتطورها. والدولة عند هيجل ليست وسيلة لتحقيق رفاهية الفرد بل هي غاية في حد ذاتها، لهذا يستلزم على الفرد التضحية من أجلها.
System	Système	**نســـق:** وهو المذهب الذي يعرض فيه الحقيقة في نسق متكامل بحيث لا تفهم حقيقة بمعزل عن الأخرى.
Unmittelbar	Immédiat	**مباشـــر:** مصطلح كثير الاستعمال في النسق الهيجلـــي، وهو يرتبط بالتوسط. ويعني خلو الشيء من العلاقات الظاهرية، وهذا ما يطبع جميع الموضوعات في بدايتها (الوجود المباشر).
Verbrechen	Crime et violence	**الجريمة أو الخطأ:** فكرة تدرسها دائرة الحق المجرد، وهو العنصر الثالث منها (الحيازة، العقد، الخطأ). وينقسم إلى ثلاثة أنواع: 1- الخطأ غير المتعمد، 2- النصب، 3- الجريمة. هذه الأخيرة تمثل ذروة الخطأ، وتعني سلب الحق عن طريق فاعل (مجرم).

Verstand	Entendement	**الفهـــم:** يسعى الفهم لتحقيق الدقة والتحديد والتجريد ووضع الفواصل بين الأشياء. وتقوم قوانين الفهم على قوانين المنطق الصوري: مبدأ الهوية، مبدأ عدم التناقض، ومبدأ الثالث المرفوع.
Wahrheit	Vérité	**الحقيقـــة:** وهي تكاد ترادف فكرة "العيني" وكذا "الفكرة الشاملة" وتعبر عن ترابط النسق كله.
Werden	Devenir	**الصيرورة:** وهي مقولة تعني اتحاد الوجود والعدم.
Wesen	Essence	**الماهيـــة:** هي حقيقة الوجود أو الجانب الحقيقي الداخلي، لكنها حد نسبي أي تعتمد في وجودها على الظاهر.
Wirklicht	Actuel	**الحقيقي- الواقعي أو الموجود بالفعل:** وهو في مقابل الوجود بالقوة. ويعني به اتفاق ماهية الشيء ووجوده الفعلي الواقعي.
Wissen	Science Savoir	**علم- معرفـــة:** يستخدم هيجل كلمة العلم في معناها الواسع وهي تكاد تكون مرادفة للمعرفة، الفلسفية منها خصوصا.
Wohl	Le bien être Le bonheur	**الرفاهية أو السعادة:** عنصر تدرسه دائرة الأخلاق الذاتية، ويمثل القسم الثاني فيها (الغرض والمسؤولية، النية والرفاهية، الخير والضمير). وهي الغاية التي يسعى الفرد لتحقيقها كحق مشروع لكل واحد في الوجود.
Zufallig	Contingent	**العرضي أو الحادث:** وهو رغم ذلك عنصر أساسي في تكوين الماهيـــة.

ملاحظـــة: استعنت في رسم هذا الجدول بما ورد في مجلة الفكر المعاصر، عن الدكتور إمام عبد الفتاح إمام، مع إدخالـــي عدة تعديلات على الكثير من المصطلحات والتعاريف.[1]

[1] - قارن؛ **مجلة الفكر المعاصر**: من الصفحة 155 حتى الصفحة 166.

قائمـــة المصادر والمراجـــع

أ- باللغـــة العربيـــة:

المصـــادر:

☆ هيجـــل: **أصول فلسفة الحـــق.**

ترجمة: د/إمام عبد الفتاح إمام

القاهرة؛ مكتبة مدبولـــي. سنـــة 1996.

☆ هيجـــل: **محاضرات في فلسفة التاريخ.** الجزء 1. العقل في التاريخ.

ترجمة: د/إمام عبد الفتاح إمام. مراجعة: فؤاد زكريا.

القاهرة؛ دار الثقافة للطباعة والنشر، سنة 1986.

☆ هيجـــل: **موسوعة العلوم الفلسفيـــة.**

ترجمة: د/إمام عبد الفتاح إمام.

القاهرة؛ مكتبة مدبولـــي. سنـــة 1996.

المـــراجع:

☆ ولتر ستيس: **فلسفة هيجـــل.** المكتبة الهيجلية (الدراسات) المجلد الثانـــي.

ترجمة: د/إمام عبد الفتاح إمام.

القاهرة؛ مكتبة مدبولـــي. سنة 1996.

☆ جون إهرنبرج: **المجتمع المدنـــي- التاريخ النقدي للفكرة.**

ترجمـــة: د. علي حاكم صالح ود. حسن ناظم.

القاهرة؛ مركز الأهرام للترجمـــة. الطبعة الأولى. سنة 2008.

☆ إمام ع.الفتاح إمام: **دراسات في الفلسفة السياسية.** المكتبة الهيجلية (الدراسات) م.1

القاهرة؛ مكتبة مدبولـــي، سنة 1996.

☆ عبد الرحمن بدوي: **فلسفة القانون والسياسة عند هيجـــل.**

القاهرة؛ دار الشروق، الطبعـــة الأولـــى، سنة 1996.

☆ إريك وايلي: **هيجـــل والدولـــة.**

ترجمـــة: نخلـــة فريفر.

بيروت؛ دار التنوير للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة 3. سنة 2007.

☆ محمد الشيخ: **فلسفـــة الحداثة في فكر هيجـــل.**

بيروت؛ الشبكـــة العربية للأبحاث والنشر. الطبعة الأولـــى. سنة 2008.

☆ ميشال متياس: **هيجـــل والديمقراطيـــة.** المكتبة الهيجلية (الدراسات) المجلد الثانـــي.

ترجمة: د/إمام عبد الفتاح إمام.

القاهرة؛ مكتبة مدبولـــي. سنة 1996.

☆ نيوكاريس كيسيديس: **هيراقليطس- جذور الماديـــة الديالكتيكية.**

ترجمـــة؛ حاتم سليمان.

الجزائر؛ المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار(ANEP)، ط.2. سنة 2001.

المجـــلات

☆ مجلـــة الفكر المعاصـــر. العدد 67. سبتمبر 1970.

ب- باللغـــة الفرنسيـــة:

☆ **Hegel** : principe de la philosophie du droit. 1987

Traduction par : André Kaan. Préfacé par : J. Hyppolite .

Paris ; Edition Gallimard.

☆ **Eugène Fleischmann**: La philosophie politique de Hegel.

Paris; Librairie plon1992 .

☆ **Jean-Pierre Lefebvre et Pierre Machery**: Hegel et la société.

2eme Edition. 1987

Paris ; P.U.F

☆ **Montesquieu**: De l'esprit des lois. T.I et T.II

Alger ; ENAG Edition. 1990.

الفهـــــرس

- **مقدمـــة**.....1
- **مدخـــل عـــام**: دراســـة لفلسفة الحـــق.....8
  - أقسام فلسفـــة الروح.....11
  - مفهوم فلسفـــة الحـــق.....13
  - هيجـــل والثورة الفرنسية.....18
  - هيجـــل وفلسفـــة التاريـــخ.....19
  - أقسام فلسفـــة الحـــق.....23
    - I. دائرة الحـــق المجرد.....24
    - II. دائرة الأخلاق الذاتية.....29
    - III. دائرة الأخلاق الموضوعية (الحياة الأخلاقية).....35

الفصـــل الأول

تمييز هيجـــل بين المجتمع المدنـــي والدولـــة

1- **مفهـــوم المجتمـــع المدنـــي**.....41
2- **مكونات وخصائص المجتمع المدنـــي** (الأسرة).....46
   - أ- الزواج.....47
   - ب- ملكيـة ودخل الأسرة.....49
   - ج- تربيـة الأولاد وتفكك الأسرة.....50
3- **المبادئ التي تحرك المجتمـــع المدنـــي**.....53
   - أ- نظام الحاجات.....54
   - ب- تقسيم العمـل.....56
   - ج- ثروة المجتمـع.....58
4- **حدود المجتمـــع المدنـــي**.....61
   - أ- جهاز العدالـة.....61
   - ب-الجماعات والنقابات.....66

الفصـــل الثانـــي

المجتمـــع المدنـــي يمهد لظهور الدولـــة

1- **مفهوم الدولـــة وضرورة ظهورهـــا..**.....79
2- **العلاقـــة الداخليـــة للدولـــة بأعضائها** (الدستور).....82
✧ الدستـور وأنمـاط الحـكـم (القانون السياسي الداخلي).....90
أ- سلطـة الملك.....100
ب- السلطـة التنفيذيـة.....107
ج- السلطـة التشريعيـة.....113
✧ الـديـن والـدولـة.....123
3- **علاقـــة الدولـــة بغيرها من الدول**.....127
4- **نهايـــة الدولـــة..**.....132

الفصـــل الثالـــث

الحق بوصفه قانونا، فهو أساس الدولـــة والحرية غايتها

1- **الشعـــب ومصدر السلطـــة**.....136
✧ هيجـل ينتقد الديمقراطية.....137
✧ نظام الانتخابات وحريـة الإرادة.....141
✧ مهمـة النواب وحريـة الرأي.....146
2- **القانون والأخلاق والحريـــة**.....151
3- **العـــدل أساس العقاب**.....156
❖ **الخاتمـــة**:.....166
❖ **قاموس لأهم المصطلحات الهيجليـــة**.....170
❖ **قائمة المصادر والمراجـــع**.....179
❖ **الفهـــــرس**.....181